اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

سلسلة دراسات سكانية
تصدرها اللجنة الدائمة للسكان

الوعي السكاني في المجتمع القطري

دراسة ميدانية لمعارف القطريين واتجاهاتهم نحو القضايا السكانية

رقم السلسلة

١٥

نحو حياة أفضل للسكان

الوعي السكاني
في المجتمع القطري

دراسة ميدانية لمعارف القطريين واتجاهاتهم
نحو القضايا السكانية

ربيع الأول ١٤٣٣ – فبراير ٢٠١٢

سلسلة : «دراسات سكانية»
الإصـدار رقم : 15
النـاشر : اللجنة الدائمة للسكان

الطبعة الأولى : 2012
جميع الحقوق محفوظة للجنة الدائمة للسكان

دولة قطر، الدوحة، ص. ب: 1855
هـــاتف : 44958888 (974+)
فـــاكس : 44836109 (974+)
البريد الإلكتروني : ppc@gsdp.gov.qa
المـوقع الإلكتروني : www.ppc.gov.qa

لا يجوز إعادة نشر هذه الدراسة أو أجزاء منها إلا بإذن خطي مسبق
من اللجنـة الدائمـة للسـكان

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ١٣٩ / ٢٠١٢
الترقيم الدولي : ٣ - ٤ - ٧٩٦ - ٩٩٩٢١

NEW PRINTING CO.
الشركة الحديثة للطباعة
تليفون: ٤٤٤٣٤٥٢٥/٦ - ص.ب: ٣٣٥٩
الـدوحـــة - قطـــر

الفهـــرس

العنـــــوان	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول: الإطار المنهجي	٧
أولاً) موضوع الدراسة وجوانبه المختلفة	٧
ثانياً) أهداف الدراسة	٨
ثالثاً) منهجية الدراسة	٨
رابعاً) الفترة الزمنية للدراسة	٨
خامساً) حجم العينة وحدود الدراسة	٩
سادساً) خطة الدراسة	٩
الفصل الثاني: الإطار التحليلي	١١
أولاً) مؤتمرات وندوات واستطلاعات للرأي	١١
أ- الأسبوع العالمي للوعي السكاني WPAW	١١
ب- استطلاع حول الوعي السكاني في أوزبكستان	١٢
ج-تأثير وسائل الإعلام في الرأي العام بإيطاليا	١٢
د- استطلاع رأي حول أداء الإعلام السكاني في مصر تجاه الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	١٢
ثانياً) بحوث ودراسات	١٥
أ- مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة	١٥
ب- الوعي السكاني لدى طلاب التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان	١٦
ج- مشاركة الشباب الريفى فى البرامج التطوعية بمركز شباب قرية أم خنان(مصر)	١٧
د- اتجاهات الشباب القطري نحو قضايا الزواج	١٨
هـ- معوقات تولي المرأة المناصب القيادية في المجتمع القطري	٢٠
الفصل الثالث: نتائج الدراسة الميدانية	٢٧
أولاً) خصائص العينة	٢٧
أ- توزع أفراد العينة بحسب النوع	٢٧
ب- توزع أفراد العينة بحسب الفئات العمرية	٢٨
ج- توزع أفراد العينة بحسب الحالة الزواجية	٢٨
د- توزع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية	٢٩
هـ- توزع أفراد العينة بحسب مكان الإقامة	٢٩

ثانياً) الوعي بأبعاد المشكلة السكانية ومظاهر الخلل في التركيبة السكانية	٣٠
أ- المعرفة بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر	٣٠
ب- مظاهر المشكلة السكانية وأوجه اختلال التركيبة السكانية من وجهة نظر المبحوثين	٣٢
ج- مواقف المبحوثين واتجاهاتهم حول المسائل المتعلقة بالتركيبة السكانية	٣٥
د- سلوك المبحوثين تجاه المسائل المتعلقة بالتركيبة السكانية	٤٣
ثالثاً) الوعي بالمسائل المتعلقة بالنمو الحضري	٤٥
أ- المعرفة بتركز السكان في مدينة الدوحة كمشكلة سكانية رئيسية	٤٦
ب- أهم سبب لتركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة من وجهة نظر المبحوثين	٤٩
ج- مواقف المبحوثين واتجاهاتهم حول المسائل المتعلقة بالنمو الحضري	٥٣
د- سلوك المبحوثين تجاه المسائل المتعلقة بالنمو الحضري	٥٨
رابعاً) الوعي بالمسائل المتعلقة بالإسكان	٦٢
أ- المعرفة بمشكلة الإسكان	٦٢
ب- أهم مظهر لمشكلة الإسكان من وجهة نظر المبحوثين	٦٣
ج- مواقف المبحوثين واتجاهاتهم حول المسائل المتعلقة بالإسكان	٦٥
د- سلوك المبحوثين تجاه المسائل المتعلقة بالإسكان	٧١
خامساً) الوعي بالمسائل المتعلقة بالقوى العاملة	٧٣
أ- المعرفة بإمكانية الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار تطبيق خطط التنمية الحالية في الدولة	٧٤
ب- كيف يتم الحد من استقدام العمالة الوافدة من وجهة نظر المبحوثين	٧٦
ج- مواقف المبحوثين واتجاهاتهم حول المسائل المتعلقة بالقوى العاملة	٧٨
د- سلوك المبحوثين تجاه المسائل المتعلقة بالقوى العاملة	٨٤
الفصل الرابع: استنتاجات الدراسة وتوصياتها	٨٧
أولاً) الخلاصة والاستنتاجات	٨٧
أ- المعرفة	٨٧
ب- المواقف والاتجاهات	٨٩
ج- السلوك	٩٢
ثانياً) التوصيات	٩٤
المراجع والهوامش	٩٧
الملحق	٩٨

مقـــدمة

يعد توفر البيانات الموضوعية الدقيقة أحد أهم شروط نجاح السياسات السكانية وتحقيق أهدافها. وقد أنجزت اللجنة الدائمة للسكان بعون الله تعالى السياسة السكانية لدولة قطر وبرنامج عملها. وتبين لها أثناء إعداد تلك السياسة أهمية إجراء عدد من البحوث والدراسات السكانية لسد النقص في المعلومات حول عدد من القضايا السكانية، ولاسيما النقص في تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة لمعرفة العوامل المحددة للظواهر السكانية المختلفة.

ولهذا، اعتمد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان خطة للبحوث والدراسات، يصدر في إطارها سلسلة "دراسات سكانية"، التي صدر منها حتى الآن أربع عشرة دراسة، وهي دراسات علمية يعتمد بعضها على أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن جهاز الإحصاء وعن الجهات الأخرى المعنية بالقضايا السكانية في الدولة، بينما يستمد بعضها الآخر معطياته من مسوح ميدانية يجريها خبراء المكتب الفني وباحثوه على عينات من المجتمع القطري.

وتهدف سلسلة الدراسات هذه إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالمسائل السكانية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، ومساعدة صناع القرار في الدولة على تحديد مواطن الخلل في التركيبة السكانية وما يمكن أن ينجم عن ذلك الخلل من مشكلات اجتماعية وثقافية وأمنية وغيرها... كما تهدف إلى اقتراح الحلول الممكنة لتصحيح اختلالات التركيبة السكانية وسبل معالجة ما ينجم عنها من مشكلات.

كما تتناول الدراسات بالبحث أيضاً عدداً من القضايا الاجتماعية الأخرى المتعلقة بالسكان كقضايا الأسرة والمرأة والطفولة والشباب، وقضايا العمالة، وقضايا الصحة والتعليم، والمسائل المتعلقة بالسلوك الإنجابي والسلوك الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين، وغير ذلك من الموضوعات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في التركيبة السكانية والوضع السكاني بوجه عام.

والدراسة الحالية هي أول دراسة ميدانية يجريها المكتب الفني لتسليط الضوء على مكونات الوعي السكاني لدى المواطنين القطريين حول القضايا المتعلقة بالتركيبة السكانية وما يرتبط بها من مسائل النمو السكاني والنمو الحضري والإسكان والقوى العاملة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

أولاً) موضوع الدراسة وجوانبه المختلفة

يتضمن مفهوم الوعي السكاني ثلاثة مكونات أساسية: المعرفة، والاتجاه، والسلوك. فللتعرف على مستوى الوعي السكاني في بلد ما لابد من التعرف على مدى معرفة السكان بالقضايا والمشكلات السكانية الرئيسية في البلد، واتجاهاتهم (آرائهم) في المسائل السكانية المطروحة وآليات معالجتها، ثم التأكد من أن سلوكهم العملي ينسجم مع تلك المعارف والاتجاهات.

وعلى الرغم من أن المسألة السكانية الرئيسية في أي مجتمع تتلخص في تحقيق التوازن بين عدد السكان وإمكاناتهم وقدراتهم من جهة ومتطلبات تنمية المجتمع وتقدمه من جهة أخرى، فإن القضايا والمشكلات السكانية تختلف من مجتمع إلى آخر، باختلاف حجم سكانه وحركتهم، وباختلاف خطط التنمية فيه، وأوضاعه الصحية والتعليمية والبيئية... إلخ. فالبلدان التي تعاني من نقص في الموارد وزيادة في عدد السكان تركز في سياساتها السكانية على تنظيم الأسرة والحد من معدلات النمو السكاني، على عكس المجتمعات التي تتمتع بموارد مادية كبيرة مع عدد قليل من السكان، حيث تركز سياساتها السكانية على تشجيع الإنجاب ورفع معدلات النمو السكاني وعلى وضع آليات لاستقدام الأيدي العاملة المناسبة لتنفيذ الخطط التنموية، وضمان حقوق الوافدين إليها وعيشهم الكريم مع الحرص على الحفاظ على هوية المجتمع وتراثه وتقاليده. وهناك مجتمعات تعاني من مشكلات محددة (كالمشكلات المتعلقة بالتعليم أو الصحة أو البيئة) توضع معالجتها على رأس أولويات سياساتها السكانية.

وفي دولة قطر حددت السياسة السكانية الغاية الأساسية في "تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته". ولعل العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى هذه الغاية تتلخص في الاختلال الكبير الذي تعاني منه التركيبة السكانية في دولة قطر، والناجم عن الأعداد المتزايدة من الوافدين من مختلف بقاع الأرض لتلبية احتياجات خطط التنمية الطموحة للدولة، وعن الارتفاع الكبير في مستوى حياة المواطنين القطريين، مما يؤدي إلى

عزوفهم عن بعض الأعمال واستعانتهم بالعمالة الوافدة في كثير من المجالات بما في ذلك الخدمة المنزلية. ولهذا تركز الدراسة الحالية على القضايا المتعلقة بالتركيبة السكانية وما يرتبط بها من مسائل النمو السكاني والنمو الحضري والإسكان والقوى العاملة.

ثانياً) أهداف الدراسة:

١. رصد مدى معرفة فئات المواطنين القطريين المختلفة للواقع السكاني والمشكلات المترتبة عليه.
٢. التعرف على اتجاهات الفئات المذكورة نحو القضايا السكانية الرئيسية.
٣. انعكاس المعرفة والاتجاهات على السلوك العملي للفئات المذكورة.
٤. استخلاص موجهات لآليات رفع مستوى الوعي السكاني.

ثالثاً) منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استطلاع أرسل بواسطة البريد الإلكتروني إلى مختلف الجهات الحكومية والأهلية والخاصة، وشمل عينة موسعة من المواطنين القطريين الموزعين على فئات مختلفة بحسب الجنس والعمر ومكان الإقامة والحالة الزواجية والحالة التعليمية، وذلك باستخدام أداة الاستبيان. وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبرنامج EXCEL .

رابعاً) الفترة الزمنية للدراسة:

بدأ الإعداد للدراسة في مطلع عام ٢٠١١، حيث عقدت عدة اجتماعات مع ممثلي جهاز الإحصاء، تم الاتفاق خلالها على فقرات الاستبيان والعينة المستهدفة وآلية جمع المعلومات. وقد أُعد الاستبيان من قبل المكتب الفني وأرسل إلى جهاز الإحصاء في أواخر فبراير، حيث أعيد تصميمه ليتلاءم مع الطريقة الإلكترونية في جمع المعلومات.

وقد تمت تجربة الاستبيان خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر ابريل ٢٠١١، حيث عُدل بعدها بناء على نتائج التجربة، وأرسل للعينة المستهدفة في الأسبوع الثاني من شهر مايو. وفي نهاية شهر يونيو ٢٠١١ أوقف قبول الاستجابات، وبدأت عملية تفريغ البيانات.

وجرى تحليل البيانات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وكتب التقرير النهائي للدراسة خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١١.

خامساً) حجم العينة وحدود الدراسة:

بلغ عدد الاستجابات ١١٧٦ استجابة منها ٧٩٧ استجابة كاملة و٣٨٠ استجابة غير مكتملة أو غير صالحة. وقد فضلنا استبعاد الاستبانات غير المكتملة توخياً للدقة في مقارنة النتائج.

وبما أن طريقة جمع البيانات اعتمدت الأسلوب الإلكتروني، تجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة لا تمثل بالضرورة المجتمع القطري كله. فإذا كانت دراسة خصائص العينة قد أظهرت أن نسب تمثيل الجنسين والفئات العمرية والحالة الزواجية للمبحوثين تقارب مثيلاتها في قوة العمل القطرية، فإن الأمر كان مختلفاً فيما يتعلق بحالتهم التعليمية. فقد كان ثلاثة أرباع المستجيبين من حملة الشهادة الجامعية أو الماجستير أو الدكتوراة، بينما لا تتجاوز نسبة هؤلاء بين القطريين النشطين اقتصادياً (١٥ سنة فما فوق) ٣٩,١٪ وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٠. وهذا يجعلنا نلفت النظر إلى أن نتائج دراستنا تمثل معارف وآراء الشريحة الأعلى تعليماً في المجتمع القطري، وليس جميع شرائح المجتمع. وكذلك بيّن توزع المستجيبين بحسب مكان الإقامة أن أكثر من ٩٥٪ منهم يقيم في الدوحة الكبرى (بلديتي الدوحة والريان)، بينما يقيم فيها في الواقع نحو ٧٧٪ من السكان القطريين بحسب بيانات تعداد ٢٠١٠. ولم يتجاوز عدد المستجيبين من المناطق خارج الدوحة ٣٧ شخصاً، مما يدعونا لإبداء التحفظ حول النتائج المتعلقة بمكان الإقامة.

سادساً) خطة الدراسة

تبدأ الدراسة بفصل تمهيدي يتضمن عرضاً لبعض الدراسات والاستطلاعات السابقة حول الوعي السكاني، أو بعض أبعاده، في مجتمعات مختلفة. ثم تتناول بالتحليل مكونات الوعي السكاني في محاور النمو السكاني والتركيبة السكانية، والنمو الحضري، والإسكان، والقوى العاملة، لتخلص في الختام إلى أهم الاستنتاجات حول الوعي السكاني للمواطنين القطريين بشأن المسائل المطروحة، وبعض التوصيات الهادفة إلى رفع مستوى ذلك الوعي.

الفصل الثاني: الإطار التحليلي

تختلف المسألة السكانية من بلد إلى آخر، وبالتالي تختلف مؤشرات الوعي السكاني وأبعاده. ففي بعض البلدان تتجسد المشكلة السكانية في زيادة عدد السكان بالمقارنة مع الموارد المتاحة وزيادة معدلات النمو السكاني بالمقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي. وفي بلدان أخرى يتم التركيز على أحد أبعاد المسألة السكانية كالصحة الإنجابية أو انتشار مرض الإيدز أو ما شابه. وفي فئة ثالثة من البلدان تتركز المشكلة في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال نتيجة تردي الأوضاع الصحية بوجه عام، وعدم كفاية خدمات الرعاية الصحية الأولية بوجه خاص. وتعاني البلدان الصناعية المتقدمة من تراجع معدلات المواليد وتراجع معدلات الوفيات في الوقت نفسه، مما ينجم عنه شيخوخة المجتمع وارتفاع نسبة المسنين ونقص نسبة السكان في سن العمل....

أما في دولة قطر (وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي)، فيعد نقص الموارد البشرية وعدم كفايتها لتلبية احتياجات خطط التنمية الطموحة، وبالتالي اللجوء إلى استقدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة من مختلف الجنسيات والثقافات، وما يشكله ذلك من اختلالات في التركيبة السكانية للدولة، أهم مظاهر المشكلة السكانية.

وفيما يلي نعرض لبعض الدراسات واستطلاعات الرأي حول الوعي السكاني أو بعض أبعاده، والتي تبين اختلاف القضايا السكانية المطروحة باختلاف أوضاع الدول المختلفة.

أولاً: مؤتمرات وندوات واستطلاعات للرأي:

أ- الأسبوع العالمي للوعي السكاني WPAW

ينظم سنوياً معهد السكان The Population Institute ومقره واشنطن دي سي "الأسبوع العالمي للوعي السكاني" WPAW، حيث يناقش في كل مرة إحدى المشكلات السكانية الملحة في العالم. وعلى سبيل المثال، عقد الأسبوع المذكور عام ٢٠٠٠ تحت شعار "إنقاذ حياة النساء"، حيث تبين أن تعقيدات الحمل تؤدي إلى وفاة أكثر من ٦٠٠ ألف امرأة في العالم كل عام، أي ما يعادل امرأة واحدة كل دقيقة، بسبب نقص خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وقد أظهرت الدراسات

المعدة للأسبوع المذكور التفاوت الهائل في هذه الخدمات من منطقة إلى أخرى في العالم، حيث ذكر مثلاً أن امرأة من كل ٩ نساء تموت بسبب الحمل والولادة في بلدان مثل رواندا والنيجر مقابل امرأة من كل ٧٣٠٠ في النرويج وامرأة من كل ٣٥٠٠ في الولايات المتحدة[١].

ب- استطلاع حول الوعي السكاني في أوزبكستان

ركز استطلاع حول الوعي السكاني في أوزبكستان على مسألة الوعي بطرق انتقال فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأشارت الدراسة إلى أن البرنامج الاستراتيجي ٢٠٠٧- ٢٠١١ قد ركز على المشاركة الواسعة لمنظمات المجتمع المدني كإحدى وسائل نشر الوعي حول هذا الموضوع. كما كشفت الدراسة عن فعالية "المحلة" في رفع مستوى الوعي المذكور. والمحلة هي وحدة إدارية وجغرافية واجتماعية مؤسسة استناداً إلى الجماعات التقليدية في المجتمع الأوزبيكي. وقد أكدت الدراسة أن لقادة المحليات تأثيراً كبيراً على السكان، مما يجعل هذه الطريقة أنجع الطرق لنشر الوعي السكاني[٢].

ج- تأثير وسائل الإعلام في الرأي العام بإيطاليا

أظهر مسح أجري في إيطاليا حول تأثير وسائل الإعلام في الرأي العام بشأن القضايا السكانية أن الثقافة السكانية الجادة يمكن أن تدعم معرفة الناس عن قضايا مثل معدلات الخصوبة وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية. لكن هذه الثقافة تأتي بالدرجة الأولى من المدرسة والجامعة، وليس من وسائل الإعلام، لأن ما تقدمه هذه الوسائل ذو طابع عام وغير محدد. وبينت نتائج المسح ضرورة الاهتمام بمضمون المقال الصحفي أو الإعلان وليس بشكله فقط (اللغة والرسوم ..). وأن الحاجة ما تزال ماسة لمعرفة كيفية تشكل القيم الفردية وآليات تغيرها، للتعرف على كيفية تأثير وسائل الإعلام في معرفة الناس حول القضايا السكانية، ومدى تحول هذه المعرفة إلى سلوك. كما لابد من البحث في آليات تبادل المعلومات بين الناس حول القضايا المذكورة[٣].

د- استطلاع رأي حول أداء الإعلام السكاني في مصر تجاه الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

تحظى مسائل الوعي السكاني في مصر باهتمام كبير في المؤتمرات المخصصة للدراسات الاجتماعية والسكانية. ففي ندوة حول المقولات الاجتماعية والدراسات السكانية نُظمت في الجامعة

الأمريكية بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٩، خصصت ثلاث جلسات لمناقشة الوعي بقضايا الصحة والخصوبة وتنظيم الأسرة وقضايا الجندر (النوع الاجتماعي)، وقدمت فيها ١٢ ورقة عمل[٤]. ومع تفاقم أبعاد المشكلة السكانية برز دور الإعلام السكاني المرئي والمسموع والمقروء باعتباره جزءًا أساسيًا من سياسات الحد من الزيادة السكانية، حيث يلعب دورًا هامًا في التأثير على سلوك الأفراد في المجتمع، وذلك عن طريق محاولة تغيير اتجاهات المواطنين لتقبل ثقافة الأسرة صغيرة الحجم، واتباع السلوكيات الصحيحة الخاصة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. وفى هذا الإطار قام مركز استطلاع الرأي العام – بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - بإجراء استطلاع رأي حول أداء الإعلام السكاني تجاه الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وذلك من خلال عينة بلغ حجمها ١٠٦٦ مفردة (١٨ سنة فأكثر). وقد استهدف هذا الاستطلاع التعرف على مصادر الوعي بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، بالإضافة إلى تحديد أثر الحملات الإعلامية على سلوكيات المواطنين المرتبطة بهذه القضية، وكذلك التعرف على مقترحات المواطنين تجاه تطويرالرسائل الإعلامية المرتبطة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

وبينت أهم النتائج فيما يتعلق بالمعرفة والاتجاهات أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٢٪) رأت أن مصر تعاني من مشكلة سكانية، وأنهم سمعوا عن المفاهيم السكانية التي سئلوا عنها، وهي: ختان الإناث (٨٧٪) والزواج المبكر (٨٤٪) والفحص الطبي قبل الزاج (٨٣٪). ولم يوافق على الزواج المبكر ٨٠٪ من المبحوثين، ووضع آخرون شروطاً لذلك. وقد تبين أن أكثر من ثلثي المبحوثين سمعوا عن المشكلة السكانية من التلفزيون. ورأت أكثرية المبحوثين أن العدد المناسب للأطفال في الأسرة طفلان إلى ثلاثة أطفال.

أما من حيث السلوك فقد تبين أن نحو ثلاثة أرباع المبحوثين من المتزوجين يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة، بينما لم تقم أكثريتهم الساحقة (٩١٪) بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج. أما غير المتزوجين، فقد أبدى نحو ثلاثة أرباعهم استعدادهم لإجراء هذا الفحص، بينما عزا الباقون عدم موافقتهم للعادات والتقاليد. وقد رأى أكثر من ٩٠٪ من المبحوثين أن التلفزيون هو الوسيلة الإعلامية الأفضل لإيصال الرسائل الإعلامية حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة[٥].

كما أجريت استطلاعات سنوية بدءاً من عام ٢٠٠٥ على عينة من المواطنين البالغين (١٨ سنة فأكثر (، بهدف التعرف على رأيهم في أبعاد القضية السكانية، والوقوف على توجهاتهم نحو بعض

الحلول لهذه المشكلة . وقد بلغ عدد الاستجابات الفعلية ١٢٥٣ استجابة في استطلاع ٢٠١٠. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن ٤٢٪ من المبحوثين في استطلاع ٢٠١٠ ذكروا تقريباً الرقم الصحيح لعدد سكان مصر، وذلك مقابل ربعهم تقريباً في الاستطلاعات الثلاثة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ (٢٥٪، ١٩٪، ٢٤٪ على التوالي)، وأن ما يزيد على ٨٠٪ من المبحوثين يرون أن مصر تواجه مشكلة سكانية، وما بين ٥٩٪ و ٧٩٪ يرون أن هذه المشكلة تتمثل في الزيادة السكانية، وذلك في الاستطلاعات الستة محل المقارنة (من استطلاع ٢٠٠٥ وحتى استطلاع ٢٠١٠). وجاء واقع الحياة اليومية في مقدمة مصادر المعرفة بالمشكلة السكانية في الاستطلاعات الستة. كما رأى حوالي نصف المبحوثين (بنسبة تراوحت بين ٤٣٪ و ٥٨٪) في الاستطلاعات الستة أن تأثير الزيادة السكانية على مستوى المعيشة يأتي على رأس أسباب اعتبارها مشكلة سكانية. وقد رأى ما يقرب من نصف المبحوثين (ما بين ٤٧٪ و٥٢٪) في استطلاعات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ أن طفلين هو العدد الأمثل للأطفال في الأسرة، وأن نسبة منخفضة لا تتعدى خُمس المبحوثين يرغبون في الإنجاب مرة أخرى في حال كون الأبناء من الإناث فقط أو من الذكور فقط. وتبين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسر –التي تكون فيها الزوجة في سن الإنجاب– تستخدم وسائل تنظيم الأسرة في استطلاعات آخر أربع سنوات. ورأى ٢٠٪ من المبحوثين في استطلاع ٢٠١٠ أن السبب وراء امتناع البعض عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة يرجع إلى الرغبة في إنجاب الذكور/ الإناث، يليه رؤية البعض أن الأبناء عزوة (١٧٪).

ورأى ما يزيد عن ثلثي المبحوثين في الاستطلاعات الستة عدم وجود تعارض بين تعاليم الدين واستخدام وسائل تنظيم الأسرة لتأجيل الحمل أو المباعدة بين الحمل والآخر. بينما رأى أكثر من نصفهم عدم وجود هذا التعارض في حال استخدام وسائل تنظيم الأسرة للحد من عدد الأطفال.

أما عن رؤية المواطنين لبعض الحلول المحتملة للحد من المشكلة السكانية، فقد تبين أن نسبة منخفضة تتراوح بين ١٣٪ و ٢٣٪ في الاستطلاعات الستة أشارت إلى أن الهجرة الدائمة إلى الخارج تعد حلاً للمشكلة السكانية في مصر. بينما أبدى ما يزيد عن ثلث المبحوثين استعدادهم للعمل في إحدى الدول العربية في حال وجود فرصة لذلك، ووافق أقل من خُمسهم على فكرة السفر إلى إحدى الدول غير العربية في حال وجود مثل هذه الفرصة. وأبدى أكثر من نصف المبحوثين في الاستطلاعات الستة استعدادهم للانتقال والإقامة في المدن الجديدة، بينما أفاد نحو ربعهم بعدم استعدادهم لذلك، وجاءت الرغبة في الاستقرار في مكان الإقامة الحالي وعدم الرغبة في الابتعاد عن مكان سكن

الأهل على رأس قائمة أسباب رفض الانتقال إلى المدن الجديدة[٦].

ثانياً: بحوث ودراسات:

أ- مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة

وهي دراسة أجراها الدكتور علي أسعد وطفة عام ٢٠٠٩، وتناولت مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة بوصفها واحدة من أهم القضايا السكانية في الكويت وفي دول مجلس التعاون على حد سواء. وقد تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الكشف عن واقع ثقافي بالغ الأهمية والخصوصية، وهو اتجاهات طلاب جامعة الكويت وموقفهم من وجود العمالة الوافدة وحقوقها، كما تمثل في تحديد طبيعة هذه الاتجاهات وديناميتها سعيا إلى بناء تصور للرأي العام الكويتي تجاه الحضور الكبير للعمالة الوافدة في الكويت. وفي هذا السياق سعت الدراسة أيضا إلى طرح قضية الوافدين بما لها وما عليها على بساط البحث والدراسة في مختلف مستوياتها وتجلياتها الاجتماعية والثقافية. وقد أجريت الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على عينة ممثلة من الطلاب في الجامعة بلغت ٢١٥٥ طالبا وطالبة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن طلاب الجامعة يمتلكون – إلى حد كبير – وعياً موضوعياً بأبعاد هذه العمالة وخطورتها وأهميتها، وأنهم يميزون بشكل جيد بين مبدأ الضرورة وجوانب الخطورة في استقدام هذه العمالة. فقد تبين أن أكثرية الطلاب الجامعيين (٦٤,٨٪) يدركون مكامن الخطر في الحضور الكبير لهذه العمالة، وماينطوي عليه هذا الخطر من أبعاد أمنية واجتماعية وسياسية. ولكن هذه النسبة تراجعت الى ٥٢,٩٪ عندما تعلق الأمر بالعمالة العربية، مما يشير، ربما، إلى المخاطر التي تتعلق بالهوية الثقافية التي تمثلها العمالة الأجنبية الآسيوية تحديداً. وقد تراجعت هذه النسبة الى ٣٩,٥٪ عندما تعلق الأمر بمسألة التخلص من العمالة الوافدة، لأن الوافدين يمارسون دوراً اقتصادياً وحيوياً في المجتمع الكويتي. وهذا يؤكد رؤية موضوعية عقلانية غير عاطفية لمسألة العمالة الوافدة في الكويت، وذلك على الرغم من أن ٤٧,٧٪ من المبحوثين رأوا أن العمالة الوافدة تلحق ضرراً اقتصادياً بالبلاد. وهذه الرؤية – برأي معد الدراسة – تحمّل على واقع الاستنزاف المالي الاقتصادي، وتمركز هذه العمالة في المجال الاستهلاكي غير الانتاجي.

كذلك رأى (٧٦,٣٪) من الطلاب ضرورة المحافظة على حقوق العمالة الوافدة، الأمر الذي يعبر عن وعي حقوقي متقدم بأهمية المحافظة على حقوق هذه العمالة. ومن ثم يبدي الطلاب موقفاً عقلانياً يشير إلى وعي كبير بأهمية العمالة المؤهلة والمنتجة ذات الكفاءة العلمية عندما يعلن أكثر من ٧٠٪ أنه يجب استقدام العمالة الأجنبية المؤهلة علمياً للعمل في الكويت، ويرفضون العمالة غير المؤهلة بمختلف تجلياتها. وقد بينت الدراسة أيضا أن الطلاب يدركون أهمية المخاطر الاجتماعية التي تترتب على وجود هذه العمالة بكثافة كبيرة.

كما أظهرت الدراسة فروقاً جوهرية دالة إحصائياً بين الطلاب وفقاً للاختصاصات العلمية، ووفقاً للجنس، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، حيث أبدى طلاب العلوم الإدارية والطبية اتجاهات إيجابية أكبر من غيرهم، كما أظهر الذكور اتجاهاً إيجابياً أكثر من الإناث، وأبدى أبناء الفئات الاجتماعية العليا هذا الاتجاه الإيجابي مقارنة بأبناء الفئات الدنيا في السلم الاجتماعي[٧].

ب- الوعي السكاني لدى طلاب التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان

وهي دراسة أجرتها الباحثة شريفة بنت أحمد الفارسي لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع في جامعة السلطان قابوس عام ٢٠١٠.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مستوى الوعي السكاني لدى طلاب التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، وذلك في ضوء القضايا السكانية المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف من (٥-١١)، و اختبار ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في مستوى الوعي السكاني تعزى لمتغيري الجنس والبيئة.

ولجمع المعلومات قامت الباحثة ببناء مقياس للوعي السكاني اشتمل على ثلاثة مجالات: المجال المعرفي وتم قياسه باختبار المعارف السكانية، ومقياس للمواقف السكانية، ومقياس ثلاثي لقياس الاتجاهات السكانية. وقد تناولت الدراسة المحاور الرئيسية التالية: الوضع السكاني وديناميات السكان، والسكان والمجتمع والحياة الأسرية، والسكان والتنمية، والسكان والصحة، والسكان والبيئة. وشملت عينة الدراسة (٤٨٠) طالباً وطالبة، أي ما نسبته (٧٪) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة، يمثلون أربع ولايات. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- كان مستوى الوعي السكاني لدى الطلاب مقبولاً في مجالي المعارف والمواقف السكانية، وجاءت

اتجاهاتهم محايدة تجاه الموضوعات التي تناولتها محاور الأداة.

- وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي درجة الوعي السكاني لدى طلاب التعليم ما بعد الأساسي يعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث.
- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجة الوعي السكاني لدى طلاب التعليم ما بعد الأساسي يعزى لمتغير البيئة (الساحل/الداخل).
- وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين معارف الطلاب واتجاهاتهم.
- عدم وجود علاقة ارتباطية بين مواقف الطلاب واتجاهاتهم السكانية.

و قد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تنمية الوعي السكاني لدى الطلاب من خلال إبراز القضايا والمفاهيم السكانية ذات الصلة بموضوعات (السكان والمجتمع والحياة الأسرية، والسكان والتنمية، والآثار المترتبة عليها) في الكتب الدراسية المختلفة وتزويدها بتعريفات واضحة تكشف الغموض عنها، والعمل على توظيف الورش والأنشطة الصفية وغير الصفية لتعزيز الوعي السكاني، وتفعيل دور برامج التوعية السكانية بمدارس البنين، لرفع مستوى الوعي لديهم، وتوجيه المشرفين والمعلمين لضرورة الاهتمام بتعزيز المعلومات والاتجاهات والمواقف السكانية لدى الطلاب للوصول بهم إلى المستوى المؤمل من الوعي السكاني[٨].

ج- مشاركة الشباب الريفى فى البرامج التطوعية بمركز شباب قرية أم خنان (مصر)

وهو بحث أجراه كل من محمد شفيق كمال، وسوزان محمد محى الدين نصرت، وأحمد حسين محمد أحمد من قسم الاجتماع الريفى بجامعة القاهرة والمجلس القومى للشباب.

وقد هدف البحث إلى التعرف على درجة مشاركة الشباب الريفى فى البرامج التطوعية بمركز شباب القرية وعلى طبيعة العلاقة بين درجة مشاركة الشباب الريفى فى البرامج التطوعية وبعض خصائص هذه البرامج بالقرية موضوع الدراسة. وشملت عينة البحث ٢٧٥ عضواً بمركز شباب القرية ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٥ سنة. وقد تم استخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات في الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠٠٨. وقد أوضحت نتائج التحليل مايلى:

- كانت مشاركة مايقرب من ثلثي المبحوثين بنسبة (٦٠,٧ ٪) فى البرنامج التطوعي للوعي السكاني مرتفعة، بينما كانت درجة مشاركة ثلث المبحوثين منخفضة، ونسبة قليلة من المبحوثين

(٦,٢٪) كانت درجة مشاركتهم متوسطة.

- كما كانت مشاركة أكثر من نصف المبحوثين بنسبة (٥٤,٩ ٪) مرتفعة فى البرنامج التطوعي لمحو الأمية وتعليم الكبار، مقابل أكثر من ثلث المبحوثين بنسبة (٣٨,٢٪) بدرجة مشاركة منخفضة، ونسبة قليلة من المبحوثين (٦,٩٪) كانت درجة مشاركتهم متوسطة.
- أما في البرنامج التطوعى لخدمة البيئة، فكانت درجة مشاركة أقل من نصف المبحوثين (٤٤٪) مرتفعة، بينما تماثلت نسبة الذين شاركوا بدرجة متوسطة أو ضعيفة بنحو (٢٨٪).
- وقد تبين وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين درجة المشاركة فى البرنامج التطوعي للوعي السكاني وكل من خصائص البرامج التطوعية موضوع الدراسة والتي تتمثل فى (مدى تعاون المنظمات الأخرى بالقرية، ووضوح الهدف من البرامج التطوعية، والاتفاق مع ميول ورغبات الشباب، ومدى ملاءمة البرامج التطوعية للمبحوث ومناسبة وقت تنفيذ البرامج التطوعية، ومناسبة مكان تنفيذ البرامج التطوعية) .
- كما تبين وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين درجة المشاركة في البرنامج التطوعي لمحو الأمية وتعليم الكبار وكل من خصائص البرامج التطوعية المذكورة. وكذلك الأمر بالنسبة للبرنامج التطوعي لخدمة البيئة.
- وتبين أن متغيرين فقط من المتغيرات الستة المرتبطة معنوياً بدرجة المشاركة والمتعلقة بخصائص البرامج كانت نسبة مساهمتهما معنوياً عالية جداً فى التباين الكلي المفسر لتغييره، وهما "الاتفاق مع ميول ورغبات الشباب، ووضوح الهدف من البرامج التطوعية الثلاثة "، مما يوضح التأثير الكبير لهذين المتغيرين على درجة المشاركة الكلية[٩].

د - اتجاهات الشباب القطري نحو قضايا الزواج

وهي دراسة استطلاعية أجرتها الدكتورة كلثم الغانم عام ٢٠١٠ على عينة من الشباب القطري بلغ حجمها (٥٢٦)، من غير المتزوجين ولم يسبق لهم الزواج، من المرحلة العمرية من(١٨-٣٠) بهدف الكشف عن اتجاهاتهم نحو قضايا الاختيار الزواجي، وتحديداً ما يلي:

- الكشف عن اتجاهات الشباب نحو الزواج واختيار الشريك.

- الكشف عن مستوى وعي الشباب بمسؤوليات الحياة الزوجية.
- الكشف عن دور الأ سرة من حيث التأثير في قرار الزواج بين الشباب
- الكشف عن المعوقات التي تؤثر في قرار الزواج لدى الشباب.
- وضع أو تصميم برامج لمواجهة تأخر سن الزواج وإعداد الشباب لممارسة أدوارهم الزواجية، وزيادة قدرتهم على مواجهة تكاليف الزواج.

وقد أكدت الباحثة على أهمية الدراسة في ظل التغيرات التي أصابت الأسرة القطرية، وارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع، في هذه الفترة التي حدثت خلالها تطورات كبيرة في المجتمع في الجانب الاقتصادي والتنظيمي والسياسي وفي الجوانب التكنولوجية والتعليمية والمعرفية، وتغيرت أوضاع المرأة وأصبح الشباب يشكل شريحة كبيرة ومهمة في المجتمع. فهل أدت هذه التطورات إلى تغيرات في مواقف الشباب تجاه الزواج؟ وهل كان لها أثر في بلورة أسس الاختيار الزواجي ومعاييره التي يتبناها المجتمع؟ وهل تغير دور الأسرة في عملية الاختيار؟ وقد جاءت الإجابة عن هذه الأسئلة كما يلي:

- تغير شكل الأسرة ممثلاً في تراجع نظام الأسرة الممتدة.
- مازال زواج الأقارب منتشراً على نطاق واسع.
- ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع بوجه عام، وارتفاع نسبة الطلاق المبكر بين الشباب بوجه خاص.
- مازال الأهل يتدخلون بشكل كبير في عملية اختيار الشريك، ومازال الشباب الذكور يعتمدون على الأم والأخت في عملية اختيار الشريكة، على الرغم من أن الشباب أظهروا رغبة في أن يكون لهم دور في عملية الاختيار، كما أظهروا رغبة بأن تتاح لهم فرص للتعرف على الشريك قبل الزواج. وأعربت غالبية الشباب عن الرغبة في تأهيلهم لمسؤوليات الزواج قبل عقد القران.
- من الشروط التي يفضل الشباب توافرها في الشريك: التدين وارتفاع مستوى التعليم والعمل في وظيفة جيدة والشكل الخارجي والانتماء إلى نفس الجماعة القرابية. وفيما يتعلق بالفرق بين الجنسين ركزت الفتيات أكثر على توفر صفة الرومانسية والحنان لدى الشريك، بينما ركز الشبان على أن تكون الفتاة ملتزمة دينيا. كما فضلت الأكثرية الساحقة من الجنسين الزواج من نفس الجنسية القطرية.

- من الصعوبات التي تواجه الشباب وتؤدي لتأخير الزواج عدم توفر مسكن مستقل لبدء الحياة الزوجية، وارتفاع تكاليف الزواج وصعوبة تأمينها [١٠] .

هـ- معوقات تولي المرأة المناصب القيادية في المجتمع القطري

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها الدراسة الأولى التي تحاول تشخيص الأسباب الكامنة وراء عدم توفر الفرص الكاملة والحقيقية للمشاركة الفعالة للمرأة في عملية صنع القرار، والكشف عن العوامل التي تحد من قدرة المرأة على تولي المناصب القيادية، وتقلل من نصيبها من الوظائف القيادية مقارنة بالرجل، ومن ثم التوصل إلى مقترحات عامة وسياسات محددة للتغلب على هذه العقبات في حال تواجدها. وبهذا تلخصت أهداف الدراسة بما يلي:

- معرفة المعوقات التي تواجه المرأة في مجال العمل شكل عام .
- معرفة موقف المجتمع من تولي المرأة المناصب القيادية.
- معرفة فرص الترقي والتدريب على المهارات القيادية المتوفرة للمرأة.
- التعرف على دور مؤسسات العمل في دعم فرص المرأة في تولي المراكز القيادية.
- تحديد العوامل التي تساعد المرأة على تولى المناصب القيادية.
- تحديد السبل والآليات التي ترفع من حصة المرأة من المناصب القيادية.

ولتحقيق هذه الأهداف أجريت ثلاث دراسات ميدانية بإشراف الدكتورة كلثم الغانم عام ٢٠٠٧ على عينة من المجتمع مؤلفة من ١٢٠٠ من الذكور والإناث من مختلف مناطق الدوحة، ودراسة حالة لـ ٢٣ من مؤسسات العمل شملت القطاعات المختلفة، كما درست حالة ١٦ امرأة تولين مناصب قيادية في قطاعات العمل المختلفة وذلك للتعرف على العوامل الداعمة والمعوقة التي واجهتهن في مسيرتهن المهنية حتى وصلن إلى المناصب التي يشغلنها حاليا. وقد أظهرت نتائج الدراسات الثلاث ما يلي:

- **نتائج استطلاع رأي المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية:**

- أظهر استطلاع رأي المجتمع حول قضية تولي المرأة للمناصب القيادية وجود اعتراف اجتماعي بمؤهلات المرأة التي تؤهلها لممارسة الأدوار القيادية، ولكن في الوقت نفسه يتبنى المجتمع رؤية

معينة حول أدوار المرأة تضعها ضمن إطار التابع وليس في مكان الصدارة وتقلل هذه الرؤية من قدرتها وأهليتها لممارسة الدور القيادي.

- لاتزال الصورة التقليدية للمهن المناسبة لعمل المرأة مسيطرة على ذهنية المجتمع، حيث اختارت الأكثرية مهن التعليم والمهن الإدارية والكتابية أما باقي القطاعات فهي تصلح للرجل وليس للمرأة .
- إن الاتجاة العام لدى العينة هو تفضيل الرئيس الرجل، وهذا الاتجاة ظهر جلياً في مجموعة من المواقف اتخذها أفراد العينة دون تأثير لعامل الجنس (ذكور وإناث) أو التعليم او المهنة ، وهذه المواقف تتمثل في الآتي:

أولا: تحديد القطاعات والمهن المناسبة لعمل المرأة.

ثانيا: مدى صلاحية المرأة لتولي المناصب القيادية.

ثالثا: من يفضلون أن يكون رئيسهم في العمل ، الرجل أو المرأة.

رابعاً : موقف الزوج من تولي زوجتة المناصب القيادية.

- فبالنسبة لمجالات عمل المرأة: تبين أن الفكرة التقليدية لعمل المرأة لاتزال منتشرة، وهي العمل في قطاع التعليم وفي المهن الإدارية بالذات، ولم توجد فروق جوهرية بين الجنسين في هذا المجال. وهو مايشير الى أن مساهمة المرأة لاتتواكب مع تطورات سوق العمل .
- كشفت الدراسة عن تبني العينة لموقف معارض إلى حد ما للأدوار القيادية للمرأة. فالمجتمع لدية صورة جاهزة محددة المواصفات لأدوار المرأة وتقدم المرأة في صورة الأنثى التابع .
- تأثر موقف الرجال من قضية تولي زوجاتهم للعمل القيادي بهذه الصورة النمطية، لذلك وجدت فكرة توليها للمناصب القيادية معارضة كبيرة من الذكور في العينة.
- أتضح الموقف بصورة أكبر عندما أفاد معظم أفراد العينة بأنهم يفضلون أن يكون رئيسهم في العمل رجلا وليس امرأة، وأن ذلك يعود من وجهة نظرهم لعدم صلاحية المرأة لهذا النوع من الأعمال .

- أظهرت الدراسة الاستطلاعية موقفا اجتماعيا متناقضا تجاه المرأة، ففي الوقت الذي يعترف فيه المجتمع بقدرات المرأة العلمية، فإنه لايعترف بقدراتها على القيادة. وكان لهذه المواقف آثار سلبية على مشاركة المرأة المجتمعية ظهرت بالنسبة لموقفهم من توليها للمناصب القيادية (انتخاب المرأة في المجلس البلدي).

- **نتائج دراسة واقع المرأة في مؤسسات العمل:**

- رغم ظهور اتجاه في المؤسسات المشاركة نحو تمكين المرأة القطرية من مناصب صنع القرار، إلا أن الدراسة بينت أن هناك ٩ مؤسسات لديها موظفات يشغلن مناصب عليا في مقابل ١٠ مؤسسات لاتوجد لديها نساء يشغلن مناصب عليا، وهناك ١٠ مؤسسات لديها نساء يشغلن مناصب في الإدارة الوسطى و٩ مؤسسات لايوجد لديها نساء يشغلن المستوى المتوسط من المناصب الإدارية.

- أكدت نتائج الدراسة على أن أهم معايير الترشيح والتوظيف في المناصب القيادية تتمثل في مدى تمتع المرأة القطرية بالمهارات القيادية والكفاءات اللازمة لشغل هذه الوظائف، إضافة الى أقدمية وجود المرأة القطرية في المؤسسة ومن ثم أحقيتها في الترقية لهذا المنصب. ومع ذلك فإن نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية لاتزال ضئيلة .

- أشار ٧٨٪ من المؤسسات المشاركة في الدراسة إلى عدم وجود أي معوقات تحد من توظيف المرأة القطرية في المناصب القيادية. ومع هذا الاعتراف بعدم وجود معوقات إلا أن عدد المؤسسات التي توجد بها نساء يشغلن مناصب في الإدارة العليا والوسطى يصل إلى نصف مؤسسات العينة، وأغلب المراكز التي تتولاها النساء تقع في مستوى الإدارة الدنيا.

- بين ٥٢٪ من المشاركين في الدراسة عدم وجود أي فرق في الترشيح لتولي المناصب القيادية بين المرأة والرجل، وأن المعيار الفاصل هو مدى توفر المهارات القيادية والكفاءات المطلوبة بغض النظر عن جنس المرشح .

- رغم توفر الشروط المطلوبة في الموظفات بمؤسسات العينة، ومنها ارتفاع مستوى التعليم، إلا أن التعليم ليس المعيار الوحيد فعدد الدورات التدريبية والفعالية والالتزام وعدم تكرار الإجازات كلها عوامل تؤثر في الترقية.

- أكد ٥٢٪ من المؤسسات المشمولة بالدراسة على عدم وجود أي فروق في ترشيح المرأة القطرية للمهن الإدارية والإشرافية من حيث كونها ذات طبيعة إدارية أم فنية. وهذا التوجه يتماشى مع التوجه العام نحو تمكين المرأة القطرية من تولي المناصب القيادية في شتى التخصصات المهنية (إدارية –فنية) ومع ذلك هناك عدد لابأس به من المسؤولين عن الموارد البشرية في مؤسسات الدراسة لايزالون متأثرين بالصورة النمطية للمهن التي تصلح للمرأة، حيث أفاد ٤٣,٥٪ من المسؤولين في المؤسسات المشمولة بالدراسة بتفضيلهم ترشيح المرأة لشغل المناصب في المهن الإدارية.

- أرجع ٦٠٪ من صناع القرار المشاركين في الدراسة الذين أفادوا بتفضيل ترشيح المرأة القطرية للمهن الإدارية والإشرافية سبب تفضيلهم إلى كون النساء أنفسهن يفضلن هذا المجال من المهن، وأفاد ٤٠٪ منهم أن هذه المهن تعتبر مناسبة للمرأة أو أن سياسة مؤسساتهم تشجع مثل هذا التوجة نحو تمكين المرأة القطرية من مراكز صنع القرار، أو أن هذا النوع من المهن هو المتوفر لشغله من قبل المرأة القطرية في مؤسساتهم. وهذه النتيجة تشير إلى وجود مقاومة لدى بعض مؤسسات العمل نحو دمج المرأة في كافة مجالات العمل.

- أظهرت الدراسة تولد اتجاة جديد يدعم عملية تمكين المرأة يتجلى في تمكين المرأة من المشاركة في تنفيذ العديد من المشاريع التطورية الكبرى بالمؤسسة. كما تبنت جميع المؤسسات المشاركة في الدراسة سياسة واضحة ومعلنة لجذب المرأة القطرية نحو العمل فيها، كما أكد ٤٥٪ من المشاركين على عدم مواقفتهم على اعتبار قرار تمكين المرأة من المناصب القيادية أمراً بالغ الخطورة على أداء مؤسساتهم .

- وبينت الدراسة عدم وجود أي نوع من التحيز في المؤسسات المشاركة فيما يتعلق بهيكل الرواتب والأجور المعتمدة حيث يتساوى كلا الجنسين في الحصول على رواتب مماثلة، وتتساوي ساعات العمل بين الرجل والمرأة. إلا أن هناك اختلافاً واضحاً في منح بعض العلاوات والمزايا المالية الأخرى مثل بدل السكن والعلاوة الاجتماعية وبدل تعليم الأبناء.

- بينت الدراسة عدم مرونة نظام الترقية في المؤسسات المشاركة حيث أوضح أغلبية المشاركين (٥٧٪) ترقية أقل من ٥ نساء قطريات فقط خلال الثلاث سنوات الأخيرة .

- ظهر اهتمام لدى المؤسسات بتدريب وتطوير مهارات المرأة القطرية في مجالي القيادة والإدارة. إلا أن هناك بعض الصعوبات التي ترجع للمرأة نفسها تتلخص في كون معظم برامج التدريب يتم عقدها خارج الدولة أو خارج أوقات الدوام الرسمي وعزوف المرأة القطرية عن التسجيل في البرامج التدريبية المعلنة، وعدم إجادة اللغة الانجليزية.
- تمكن ٥٩٪ من المؤسسات المشمولة بالدراسة من رفع نسبة مشاركة القطريات في قواها العاملة إلى أكثر من ٢٠٪ منذ بدء تطبيق سياسة التقطير.

- **نتائج الدراسة الميدانية على عينة من القيادات النسائية في المجتمع القطري:**

- من الواضح أن تعليم المرأة وحصولها على أعلى المراتب العلمية كان عاملاً أساسياً في حصول مفردات العينة من القياديات على أدوار قيادية في المؤسسات التي يعملن فيها .

- بينت الدراسة أن معظم القيادات في المرحلة العمرية المتوسطة (فوق ٤٠ ودون٥٠) الأمر الذي يشير إلى أنهن في مرحلة قد كبر فيها الأدولاد كما أن نسبة كبيرة منهن دون أزواج، وهذا يعني أن قلة الأعباء الأسرية قد تكون عاملاً مساعداً لزيادة فرص المرأة في شغل مناصب قيادية.

- أظهر تحليل نتائج الدراسة المتعمقة بظروف تعيين المرأة في المناصب القيادية أن معظم اللواتي تولين هذه المناصب تم تعيينهن نتيجة قرار فوقي سواء من الإدارة العليا في المؤسسة أو بتوجيهات من السلطة العليا في المجتمع. وهذا يشير إلى أن الواقع الموضوعي المرتبط بالنظم المؤسسية ونظم الترقيات بمؤسسات العمل والعناصر الثقافية والمجتمعية للقائمين على توزيع فرص الترقية تؤثر سلباً على عملية ترشيح المرأة للمنصب الأعلى، وهو ما بينته أيضا دراسة حالة المؤسسات.

- تبين أن الدعم الذي قدمتة أسرة المرأة القيادية أمر أساسي في توليها للمنصب القيادي .

- معظم القياديات يتمتعن بمستوى عال من الطموح والثقة بالنفس، الأمر الذي يشير إلى تمتعهن بصفات الشخصية القيادية. وهذا يؤكد أن المرأة القطرية قادرة على تولي المسؤوليات ولديها حس عال بالمسؤولية [١١] .

قصدنا من عرض هذه النماذج من الاستطلاعات والدراسات التي تناولت الوعي السكاني، أو بعض أبعاده، في عدد من البلدان، إيضاح اختلاف المشكلات السكانية، وبالتالي مسائل الوعي السكاني، باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول من جهة، والتأكيد على أهمية الدراسة الراهنة للوعي السكاني في دولة قطر، سواء من حيث شمولها للمسألة الأبرز من المسألة السكانية في الدولة، وهي مسألة اختلال التركيبة السكانية، أو من حيث معالجتها لمكونات الوعي السكاني الثلاثة: المعرفة، والموقف، والسلوك، من جهة أخرى.

الفصل الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

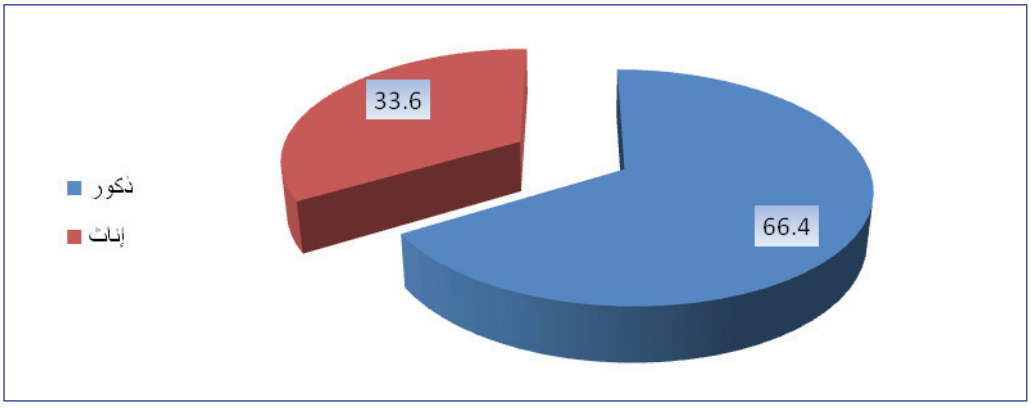
أولاً) خصائص العينة:

من المفيد، قبل الغوص في الجوانب المختلفة لمسألة الوعي السكاني في المجتمع القطري، توضيح الخصائص العامة لعينة الدراسة التي اختيرت عشوائياً وفق محددات أملتها طبيعة البحث وأهدافه والغايات المرجوة منه، والتي توزعت إلى فئات مختلفة بحسب الجنس والعمر ومكان الإقامة والحالة الزواجية والحالة التعليمية، وذلك باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات عبر استطلاع أرسل بواسطة البريد الإلكتروني إلى مختلف الجهات الحكومية والأهلية والخاصة في قطر. وقد بلغ مجموع الاستجابات على الاستبيان الإلكتروني ١١٧٦ استجابة، استبعد منها الاستجابات غير المكتملة، حيث تم اعتماد ٧٩٧ استجابة موزعة وفقاً للخصائص الآتية[١٢] (انظر: الجدول ٣٣ في الملحق):

أ- توزع أفراد العينة بحسب النوع

بلغ عدد الذكور الذين أجابوا عن أسئلة الاستبيان نحو ضعف عدد الإناث. ويبدو لنا هذا طبيعياً، نظراً لأن نسبة كبيرة من الإناث القطريات من ربات المنازل اللواتي لم يصلهن الاستبيان في الغالب. كما أن نسبة الإناث في العينة تقترب من نسبة الإناث القطريات في قوة العمل القطرية. والشكل (١) يبين توزع أفراد العينة بحسب الجنس:

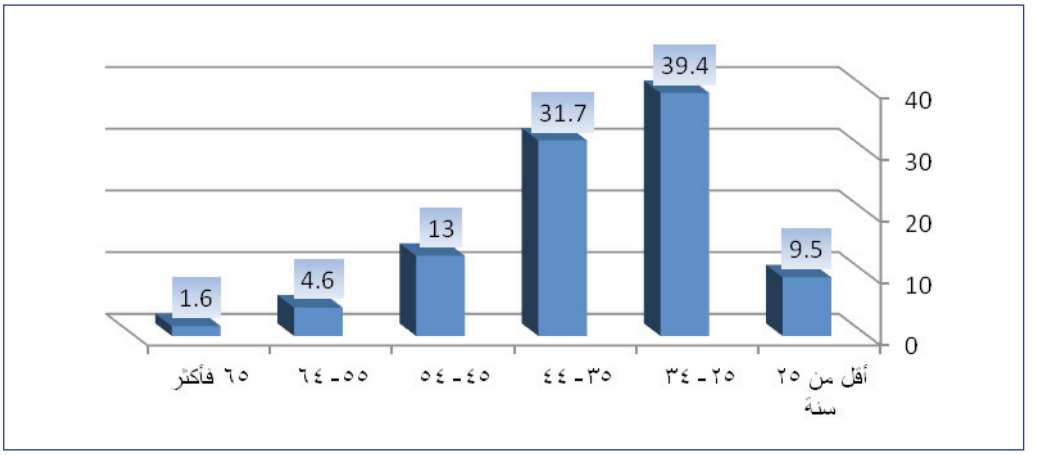
شكل (١): التوزع النسبي لأفراد العينة بحسب الجنس



ب- توزع أفراد العينة بحسب الفئات العمرية

وكان توزع المستجيبين بحسب العمر طبيعياً أيضاً، ويقترب كثيراً من التركيب العمري لقوة العمل القطرية. فقد شكلت الفئات العمرية ٢٥- ٤٤ سنة أكثر من ٧٠٪ من أفراد العينة، كما يبين الشكل (٢):

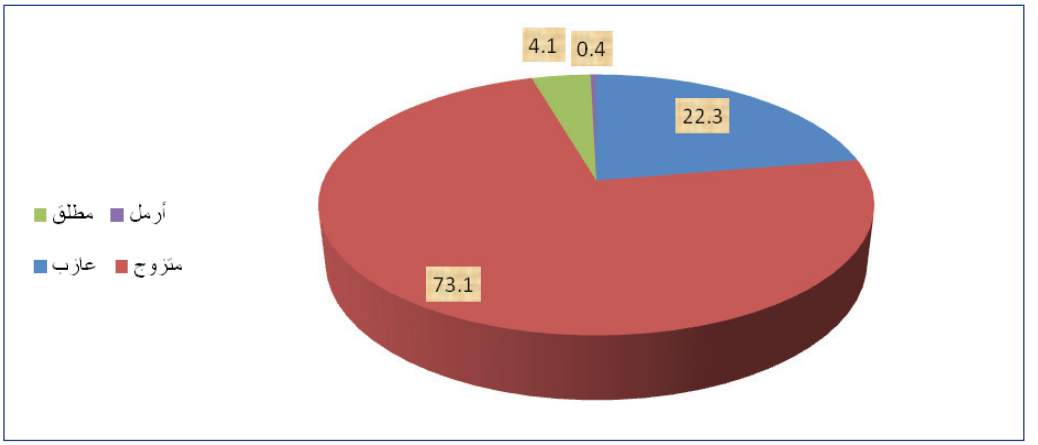
شكل (٢): التوزع النسبي لأفراد العينة بحسب العمر



ج- توزع أفراد العينة بحسب الحالة الزواجية

وكذلك الحال فيما يتعلق بالحالة الزواجية للمستجيبين، حيث شكل المتزوجون نحو ثلاثة أرباع أفراد العينة، كما في الشكل (٣):

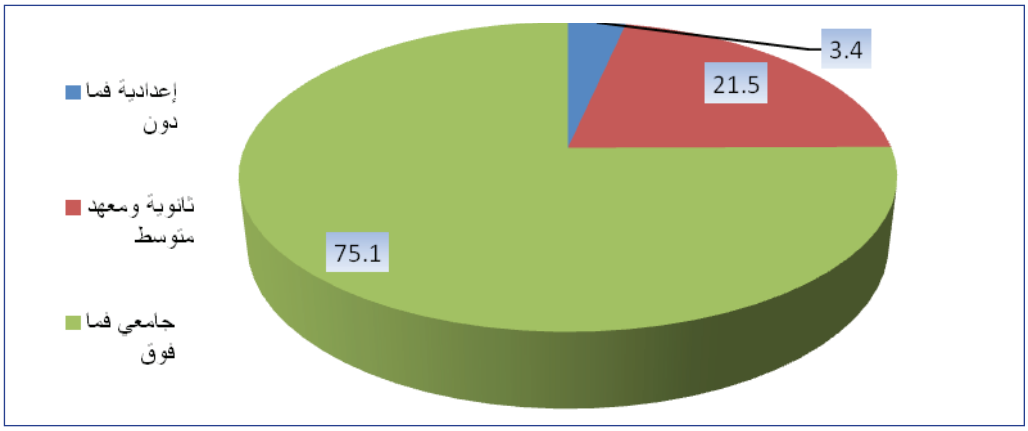
شكل (٣): التوزع النسبي لأفراد العينة بحسب الحالة الزواجية



د- توزع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية

أما فيما يتعلق بالحالة التعليمية، فقد كان الأمر مختلفاً، حيث كان ثلاثة أرباع المستجيبين من حملة الشهادة الجامعية أو الماجستير أو الدكتوراة، بينما لا تتجاوز نسبة هؤلاء بين القطريين النشطين اقتصاديا (١٥ سنة فما فوق) ٣٩,١٪، وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٠[١٢]. وهذا يجعلنا نلفت النظر إلى أن نتائج دراستنا تمثل مواقف وآراء الشريحة الأعلى تعليماً في المجتمع القطري، وليس جميع شرائح المجتمع. والشكل (٤) يظهر هذه الحقيقة بوضوح تام.

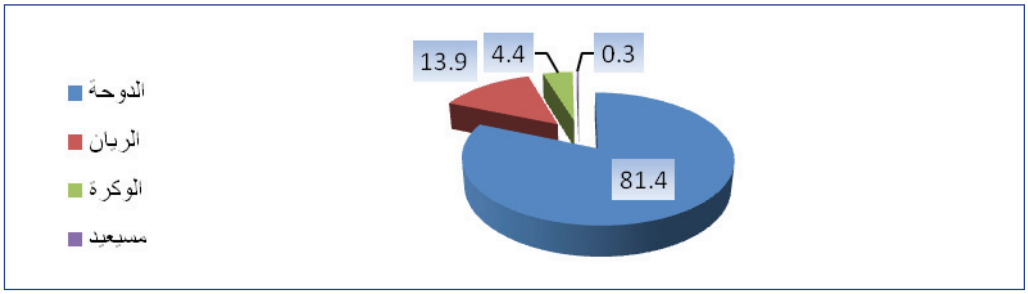
شكل (٤): التوزع النسبي لأفراد العينة بحسب الحالة التعليمية



هـ- توزع أفراد العينة بحسب مكان الإقامة

وأما توزع المستجيبين بحسب مكان الإقامة فيبين الشكل (٥) أن أكثر من ٩٥٪ منهم يقيم في الدوحة الكبرى (بلديتي الدوحة والريان)، بينما يقيم فيها نحو ٧٧٪ من السكان القطريين بحسب بيانات تعداد ٢٠١٠.

شكل (٥): التوزع النسبي لأفراد العينة بحسب مكان الإقامة



ثانياً) الوعي بأبعاد المشكلة السكانية ومظاهر الخلل في التركيبة السكانية:

أ- المعرفة بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر

أظهرت نتائج الدراسة معرفة شبه تامة بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر، كما يبين الجدول (١):

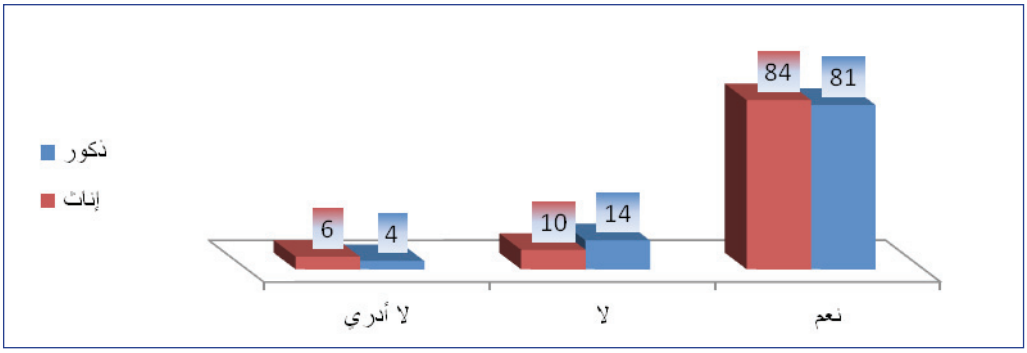
جدول (١): الاعتقاد بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر حسب الجنس والعمر

الرأي	الجنس	الفئات العمرية						مجموع
		أقل من ٢٥ سنة	٢٥ - ٣٤	٣٥ - ٤٤	٤٥ - ٥٤	٥٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر	
نعم	ذكور	٣٧	١٤٦	١٥٢	٦٢	٢٨	٦	٤٣١
	إناث	٢٦	١١٩	٥٩	١٥	١	٥	٢٢٥
	مجموع	٦٣	٢٦٥	٢١١	٧٧	٢٩	١١	٦٥٦
لا	ذكور	٩	١٥	٢٧	١٧	٨	٠	٧٦
	إناث	٢	١٥	٦	٢	٠	١	٢٦
	مجموع	١١	٣٠	٣٣	١٩	٨	١	١٠٢
لا أدري	ذكور	١	٥	٨	٨	٠	٠	٢٢
	إناث	١	١٤	١	٠	٠	١	١٧
	مجموع	٧٦	٣١٤	٢٥٣	١٠٤	٣٧	١٣	٧٩٧
المجموع العام	ذكور	٤٧	١٦٦	١٨٧	٨٧	٣٦	٦	٥٢٩
	إناث	٢٩	١٤٨	٦٦	١٧	١	٧	٢٦٨
	مجموع	٧٦	٣١٤	٢٥٣	١٠٤	٣٧	١٣	٧٩٧

يتبين من الجدول (١) ما يلي:

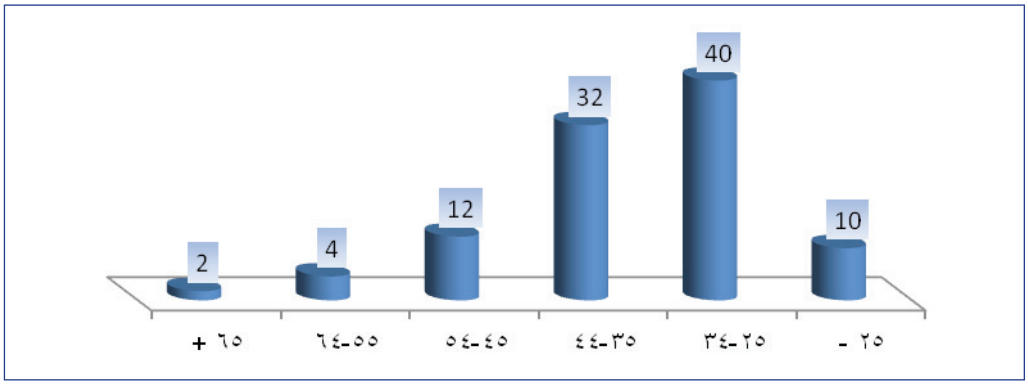
- إن الأغلبية الساحقة من القطريين (أكثر من ٨٢٪ من أفراد العينة) يعتقدون أن قطر تعاني من مشكلة سكانية، وكانت الفروق بسيطة بين الذكور والإناث لصالح الإناث، كما يبين الشكل (٦):

شكل (٦): التوزع النسبي لآراء أفراد العينة بوجود مشكلة سكانية حسب الجنس



- وظهرت بعض الفروق بين الفئات العمرية المختلفة، حيث تبين أن نسبة من يعتقد بوجود المشكلة السكانية في الفئتين العمريتين ٤٥-٥٤ و ٥٥-٦٤ هي الأدنى (نحو ثلاثة أرباعهم)، بينما زادت نسبة من يعتقدون بذلك من الفئات العمرية الأخرى عن ٨٣٪، كما يبين الشكل (٧):

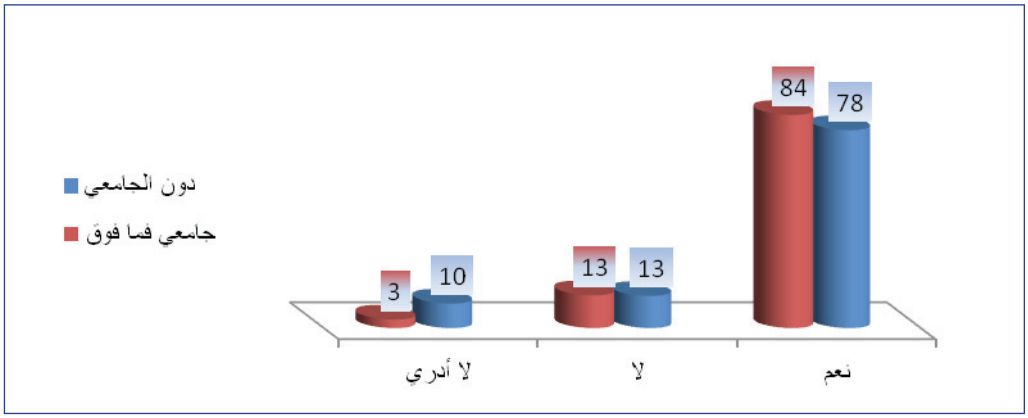
شكل (٧): التوزع النسبي لأفراد العينة الذين يعتقدون بوجود مشكلة سكانية حسب فئات العمر



- لم تظهر فروق دالة بين أفراد العينة بحسب الحالة الزواجية أو بحسب مكان الإقامة. وكان من الطبيعي أن يكون الأعلى تعليماً أكثر معرفة بوجود المشكلة، وإن كانت الفروق بحسب الحالة التعليمية ضئيلة كما يبين الشكل (٨):

شـــــكل (٨)

التوزع النسبي لأفراد العينة الذين يعتقدون بوجود مشكلة سكانية حسب الحالة التعليمية



ب- مظاهر المشكلة السكانية وأوجه اختلال التركيبة السكانية من وجهة نظر المبحوثين

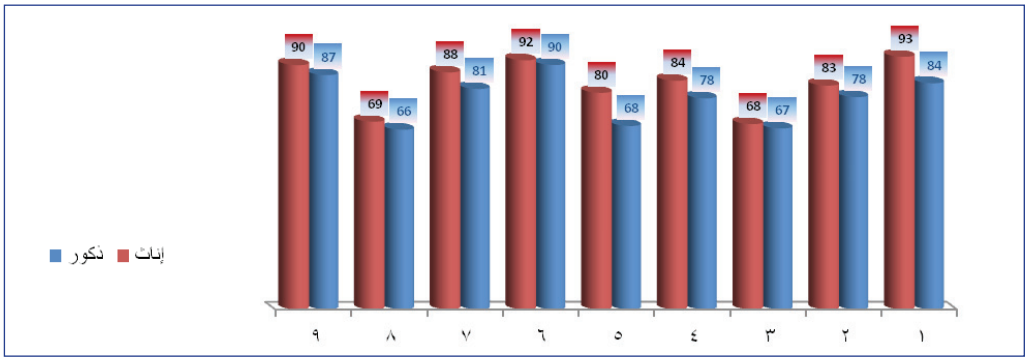
طرح الاستبيان تسعة مظاهر محتملة للمشكلة السكانية هي بترتيب ورودها كالتالي:

١. زيادة أعداد الوافدين أكثر من اللازم
٢. الخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين
٣. ارتفاع نسبة الطلاق بين القطريين
٤. الضغط على الموارد (مياه/ طاقة) والخدمات (الصحية، التعليمية، الطرق...)
٥. مزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل
٦. سكن العزاب في مناطق سكن العائلات،
٧. وجود أعداد كبيرة من العمالة السائبة (الهاربة)
٨. كثرة أعداد العمالة المنزلية (الخدم، السائقين...)
٩. عدم كفاية المستشفيات والأسرّة والمراكز الصحية لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان.

وطُلب من الذين أجابوا بنعم عن وجود مشكلة سكانية في الدولة أن يختاروا ما يرونه صحيحاً من هذه المظاهر، فتبين ما يلي:

- يستدل من الجدول (١) في الملحق أن أكثر من ثلثي أفراد العينة الذين يعتقدون بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر اختاروا جميع البدائل، أي أنهم يقرون بوجود مظاهر المشكلة السكانية المذكورة كلها. واتفق الذكور والإناث على مظاهر مثل: سكن العزاب في مناطق سكن العائلات، (٩٢٪ من الإناث و ٩٠٪ من الذكور)، وعدم كفاية المستشفيات والأسرّة والمراكز الصحية لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان (٩٠٪ من الإناث و ٨٧٪ من الذكور). ويلفت النظر الفرق الكبير بين الذكور والإناث في اختيار المظهرين الأول والخامس: زيادة أعداد الوافدين أكثر من اللازم (٨٤٪ من الذكور مقابل ٩٣٪ من الإناث)، ومزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل (٦٨٪ من الذكور مقابل ٨٠٪ من الإناث). ويمكن تفسير هذا الفرق في تأثر النساء أكثر بوجود الأعداد الكبيرة من الوافدين في الوقت الذي تزيد فيه نسبة الباحثات عن عمل عن نسبة الباحثين عنه زيادة كبيرة، حيث بينت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠ أن بطالة الإناث القطريات تشكل ٨,١٪ من قوة العمل النسائية القطرية مقابل ١,٧٪ بالنسبة للذكور القطريين [١٤]. والشكل (٩) يبين مزيداً من التفصيل حول رؤية أفراد العينة لمظاهر المشكلة السكانية:

شكل (٩)*: التوزع النسبي لآراء أفراد العينة الذين يعتقدون بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر بشأن مظاهر المشكلة السكانية حسب الجنس



* نستخدم الأرقام المتسلسلة للبدائل المذكورة في الصفحة السابقة بدلاً من تكرار كتابتها في الأشكال المتعلقة بهذه الفقرة.

- أما عن توزع الإجابات بحسب العمر (الجدول ٢)، فمن الواضح أن الفئات الشابة تركز أكثر على الآثار السلبية لزيادة أعداد الوافدين، ومزاحمتهم للقطريين في الحصول على فرص العمل، بينما تتقارب المواقف فيما يتعلق بالخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين نتيجة اختلال التركيبة السكانية، وكذلك حول مسألة سكن العزاب في مناطق سكن العائلات، وعدم كفاية المؤسسات والكوادر الصحية لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان. والجدول التالي يبين مزيداً من التفصيل حول تفاوت أجابات الفئات العمرية المختلفة بشأن مظاهر المشكلة السكانية في الدولة.

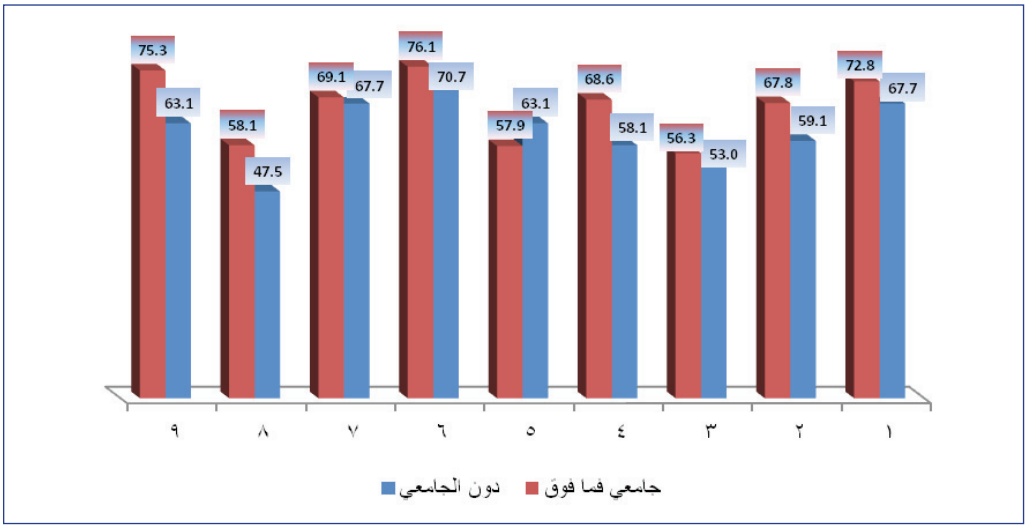
جدول (٢): التوزع النسبي لآراء أفراد العينة الذين يعتقدون بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر بشأن مظاهر المشكلة السكانية حسب العمر

المظاهر	الفئات العمرية					
	٢٥-	٣٤-٢٥	٤٤-٣٥	٥٤-٤٥	٦٤-٥٥	٦٥+
زيادة أعداد الوافدين أكثر من اللازم	٧٦,٣	٧٥,٥	٧٠,٨	٦٣,٥	٥٩,٥	٦١,٥
الخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين	٦٤,٥	٦٦,٦	٦٨	٦١,٥	٦٢,٢	٥٣,٨
ارتفاع نسبة الطلاق بين المواطنين	٥٦,٦	٦٠,٢	٥٣,٨	٤٧,١	٥١,٤	٤٦,٢
الضغط على الموارد	٥٩,٢	٦٩,١	٦٦	٦٧,٣	٤٨,٦	٦٩,٢
مزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل	٦٩,٧	٦٢,٧	٥٩,٧	٥١	٢٧	٦١,٥
سكن العزاب في مناطق العائلات	٦٩,٧	٧٦,٤	٧٨,٧	٦٨,٣	٦٢,٢	٧٦,٩
وجود أعداد كبيرة من العمالة السائبة (الهاربة)	٦٤,٥	٧١,٠	٧١,٩	٦٣,٥	٤٥,٩	٨٤,٦
كثرة أعداد العمالة المنزلية	٥٦,٦	٥٤,٥	٥٧,٣	٥٠	٦٧,٦	٤٦,٢
عدم كفاية المستشفيات والأسرة والمراكز الصحية	٦٧,١	٧٤,٥	٧٣,٥	٦٨,٣	٦٧,٦	٦٩,٢

يلفت النظر في الجدول (٢) عدم اتساق إجابات الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر (وعددهم ١٣ شخصاً فقط) مع إجابات الفئات العمرية الأقرب لها (٤٥-٥٤ و ٥٥-٦٤ سنة)، بل وتقارب نسب إجاباتهم مع إجابات الفئات العمرية الأقل من ٣٥ عاماً. ونعتقد أن السبب يعود لاعتماد كبار السن في تدوين الإجابات على أبنائهم أو أحفادهم نظراً لعدم قدرتهم على استخدام الأسلوب الإلكتروني الذي اعتمدته الدراسة.

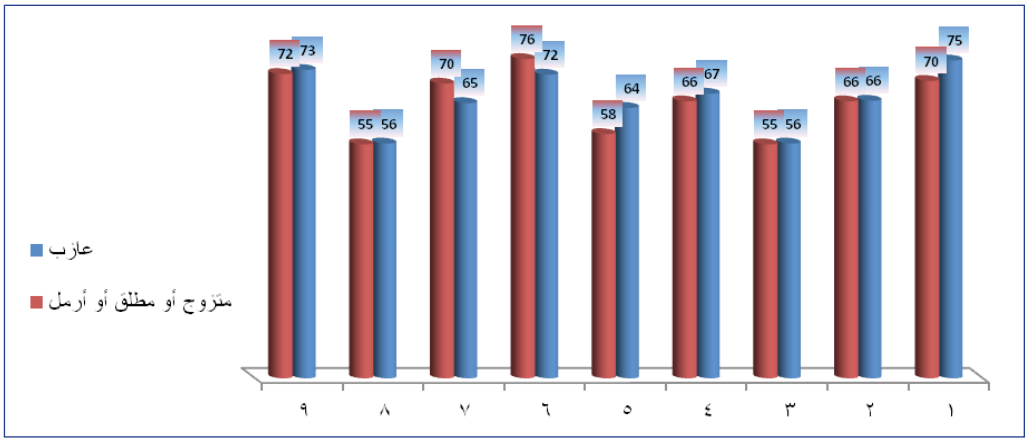
- وكان هناك بعض الاختلاف في تقدير مظاهر المشكلة السكانية بين المستويات التعليمية المختلفة، حيث كان عدد المظاهر المختارة يزيد بارتفاع المستوى التعليمي بوجه عام (انظر الجدول ٢ في الملحق). وكانت الفروق أوضح فيما يتعلق بعدم كفاية المؤسسات والكوادر الصحية، والضغط على الموارد، والخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين. ويلفت النظر أن الخيار الوحيد الذي أختارته نسبة أكبر من أفراد العينة الأقل تعليماً هو المتعلق بمزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل، وهذا مفهوم إذ أن أكثرية الوافدين تعمل في المجالات التي لا تحتاج إلى مستويات تعليمية عليا. ولعل الشكل (١٠) يلخص الاختلافات المذكورة.

شكل (١٠): التوزع النسبي لآراء أفراد العينة الذين يعتقدون بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر بشأن مظاهر المشكلة السكانية حسب الحالة التعليمية



- ولم تظهر فروق دالة في تقدير مظاهر المشكلة السكانية، سواء بحسب مكان الإقامة أو بحسب الحالة الزواجية. (انظر الجدول ٣ في الملحق، وكذلك الشكل ١١ التالي):

شكل (١١): التوزع النسبي لآراء أفراد العينة الذين يعتقدون بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر بشأن مظاهر المشكلة السكانية حسب الحالة الزواجية



ج- مواقف المبحوثين واتجاهاتهم حول المسائل المتعلقة بالتركيبة السكانية

طرح الاستبيان عدداً من العبارات المتعلقة باختلال التركيبة السكانية، وطُلب من المبحوثين التعبير عن مدى موافقتهم على كل منها (أوافق إلى حد كبير، أوافق إلى حد ما، لا أوافق). وهذه العبارات بتسلسل ورودها في الاستبيان هي:

١. زيادة عدد سكان الدولة يزيد من أهميتها بين الدول الأخرى.
٢. الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة.
٣. الأسرة القادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استخدام أي عدد منهم.
٤. الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال.
٥. يجب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم.
٦. ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات من غير القطريين الحصول على الجنسية القطرية.
٧. الخلافات الزوجية تتزايد في المجتمع القطري.
٨. لاتزال الأسرة القطرية تقوم بوظيفة تربية الأبناء على أكمل وجه.
٩. يتأخر سن الزواج بين القطريين بسبب غلاء المهور وتكاليف الزواج.
١٠. حفلات الزواج المكلفة ضرورية للحفاظ على السمعة والمكانة.
١١. سكن الزوجين مع أهل الزوج أفضل من عيشهما في مسكن مستقل.
١٢. الفحص الطبي قبل الزواج غير ضروري.

وتوزعت الإجابات كما يلي:

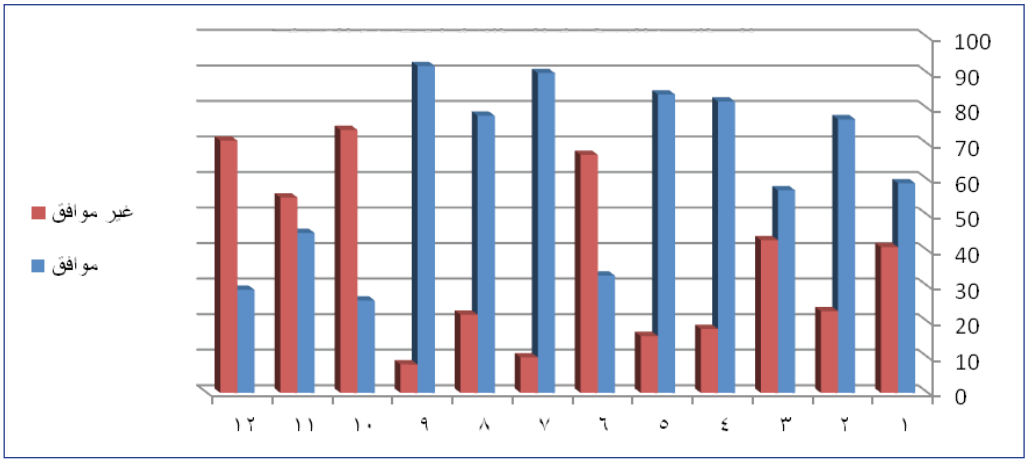
جدول (٣): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو السكاني والتركيبة السكانية حسب الجنس

العبارات	الجنس	درجة الموافقة			المجموع	
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	(٪)	العدد
زيادة عدد سكان الدولة يزيد من أهميتها بين الدول الأخرى	ذكور	٢١,٢	٤١,٦	٣٧,٢	١٠٠	٥٢٩
	إناث	١١,٦	٤١	٤٧,٤	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	١٧,٩	٤١,٤	٤٠,٧	١٠٠	٧٩٧
الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة	ذكور	٢٤,٨	٤٦,٩	٢٨,٤	١٠٠	٥٢٩
	إناث	٤٧,٤	٤١,٤	١١,٢	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	٣٢,٤	٤٥	٢٢,٦	١٠٠	٧٩٧
الأسرة القادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استخدام أي عدد منهم	ذكور	١٨	٣٧,٤	٤٤,٦	١٠٠	٥٢٩
	إناث	١٨,٣	٤١	٤٠,٧	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	١٨,١	٣٨,٦	٤٣,٣	١٠٠	٧٩٧
الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال	ذكور	٤٥,٢	٤٠,١	١٤,٧	١٠٠	٥٢٩
	إناث	٣٤,٣	٤٢,٢	٢٣,٥	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	٤١,٥	٤٠,٨	١٧,٧	١٠٠	٧٩٧
يجب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم	ذكور	٣٩,٥	٤٥,٤	١٥,١	١٠٠	٥٢٩
	إناث	٣٤	٤٨,٩	١٧,٢	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	٣٧,٦	٤٦,٥	١٥,٨	١٠٠	٧٩٧
ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات بغير المواطنين الحصول على الجنسية القطرية	ذكور	١٢,٧	٢٢,١	٦٥,٢	١٠٠	٥٢٩
	إناث	١٣,٤	١٦	٧٠,٥	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	١٢,٩	٢٠,١	٦٧	١٠٠	٧٩٧
الخلافات الزوجية تتزايد في المجتمع القطري	ذكور	٣٥,٥	٥١,٨	١٢,٧	١٠٠	٥٢٩
	إناث	٤٥,٩	٥٠	٤,١	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	٣٩	٥١,٢	٩,٨	١٠٠	٧٩٧
لا تزال الأسرة القطرية تقوم بوظيفة تربية الأبناء على أكمل وجه	ذكور	١٥,٧	٦٢,٤	٢١,٩	١٠٠	٥٢٩
	إناث	١٤,٦	٦٤,٦	٢٠,٩	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	١٥,٣	٦٣,١	٢١,٦	١٠٠	٧٩٧
يتأخر سن الزواج بين القطريين بسبب غلاء المهور وتكاليف الزواج	ذكور	٦٩	٢٤,٦	٦,٤	١٠٠	٥٢٩
	إناث	٥٧,٥	٣١,٧	١٠,٨	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	٦٥,١	٢٧	٧,٩	١٠٠	٧٩٧
حفلات الزواج المكلفة ضرورية للحفاظ على السمعة والمكانة	ذكور	١٣,٦	١١,٥	٧٤,٩	١٠٠	٥٢٩
	إناث	٧,٨	٢٠,١	٧٢	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	١١,٧	١٤,٤	٧٣,٩	١٠٠	٧٩٧
سكن الزوجين مع أهل الزوج أفضل من عيشهما في مسكن مستقل	ذكور	٨,٧	٣٧,٢	٥٤,١	١٠٠	٥٢٩
	إناث	٧,١	٣٦,٩	٥٦	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	٨,٢	٣٧,١	٥٤,٧	١٠٠	٧٩٧
الفحص الطبي قبل الزواج غير ضروري	ذكور	١٨,٣	١٣,٢	٦٨,٤	١٠٠	٥٢٩
	إناث	١٣,٤	١٠,٨	٧٥,٧	١٠٠	٢٦٨
	مجموع	١٦,٧	١٢,٤	٧٠,٩	١٠٠	٧٩٧

يتبين من الجدول (٣) والجداول الأخرى في الملحق ما يلي:

- تدل الإجابات على وعي كبير من أكثرية المستجوبين بأبعاد ومخاطر اختلال التركيبة السكانية، حيث وافق (إلى حد كبير أو إلى حد ما) نحو ٨٠٪ على عبارات مثل: يجب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم، أو: الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال، أو: الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة. كما أظهرت الإجابات وعياً واضحاً بالمسائل المتعلقة بتأخر سن الزواج وأثره على معدلات النمو السكاني للقطريين، وبالتالي زيادة الاختلال في التركيبة السكانية للدولة. فقد وافق على القول بأن سن الزواج يتأخر بسبب غلاء المهور وتكاليف الزواج العالية، والتأكيد على تزايد الخلافات الزوجية في المجتمع القطري نحو ٩٠٪ من مجموع المستجوبين. ولم يوافق أكثر من ٧٠٪ منهم على القول بأن حفلات الزواج المكلفة ضرورية للحفاظ على السمعة والمكانة، أو على أن الفحص الطبي قبل الزواج غير ضروري. ومن دلالات الوعي بأهمية زيادة عدد المواطنين القطريين عدم موافقة ٦٧٪ من أفراد العينة على القول بأن ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات من غير القطريين الحصول على الجنسية القطرية، بينما لم يوافق على هذه العبارة إلى حد كبير سوى ١٣٪ منهم. والشكل (١٢) يبين تفاصيل أخرى حول الموقف من العبارات المشار إليها.

شكل (١٢)*: التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو



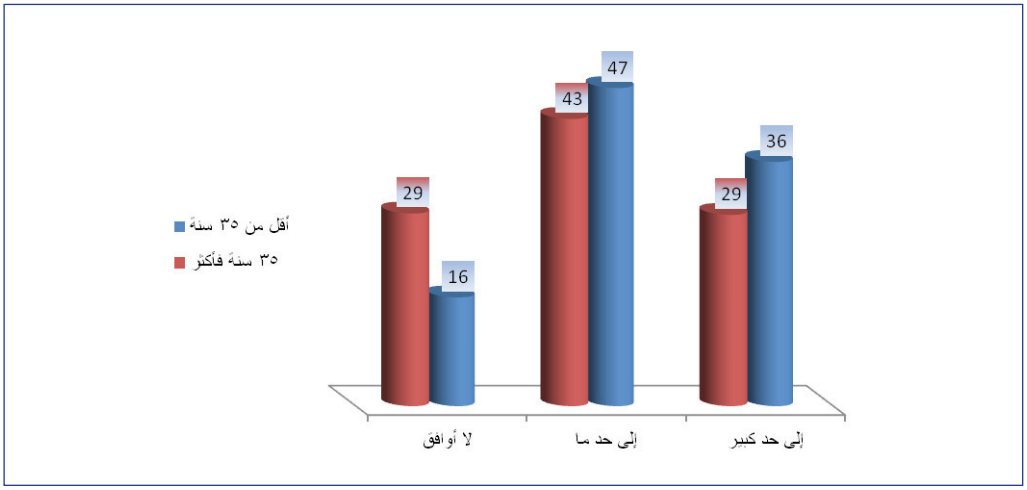
* نستخدم الأرقام المتسلسلة للبدائل المذكورة في بداية الفقرة (ج) بدلاً من تكرار كتابتها في الأشكال المتعلقة بهذه الفقرة.

- أظهرت الإناث وعياً أكبر من الذكور فيما يتعلق ببعض العبارات الخاصة باختلال التركيبة السكانية. وعلى سبيل المثال وافق (إلى حد كبير) ما يقرب من نصف الإناث في العينة (٤٧,٤٪) على القول بأن الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة مقابل أقل من ربع الذكور (٢٤,٨٪)، ولم يوافق نحو نصف الإناث (٤٧,٤٪) على القول بأن زيادة عدد سكان الدولة يزيد من أهمينتها بين الدول الأخرى مقابل ٣٧,٢٪ من الذكور . وشددت نسبة أكبر من الإناث على تزايد الخلافات الزوجية في المجتمع القطري (٩٥,٩٪ من الإناث مقابل ٨٧,٣٪ من الذكور وافقوا على ذلك إما إلى حد كبير أو إلى حد ما)، وعلى ضرورة الفحص الطبي قبل الزواج (٧٥,٧٪ مقابل ٦٨,٤٪ على التوالي) . ولكن الإناث أبدين اهتماماً أقل بمسائل مثل غلاء المهور وتكاليف الزواج كسبب في تأخر سن الزواج، أو مثل القول بأن الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال. أما بشأن بقية العبارات فلم تظهر فروق دالة بين الجنسين من أفراد العينة.

ولكن، وتحرياً للدقة، نلاحظ أن نسبة غير قليلة اختارت الموافقة إلى حد ما على بعض العبارات، بدلاً من الموافقة إلى حد كبير، من مثل القول إن الأسرة القطرية لاتزال تقوم بوظيفة تربية الأبناء على أكمل وجه (حيث اختار الموافقة إلى حد كبير ١٥٪ فقط مقابل ٦٣٪ للموافقة إلى حد ما). وفيما يتعلق بوجوب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم اختار ٣٨٪ الموافقة إلى حد كبير، بينما اختار ٤٦٪ الموافقة إلى حد ما.

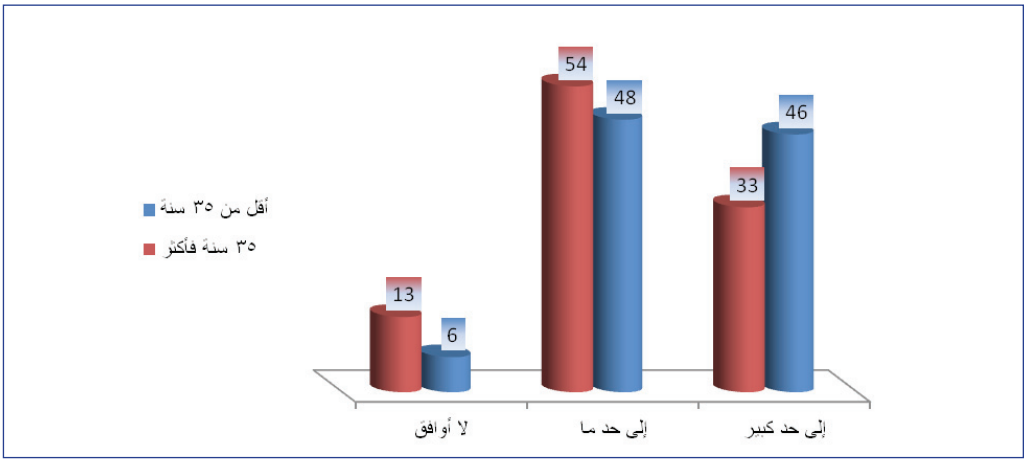
- لم تظهر فروق كبيرة بين الإجابات بحسب العمر (انظر الجدول ٤ في الملحق)، وإن كانت الفئات العمرية الشابة تميل أكثر للتأكيد على الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين، كما يبين الشكل (١٣):

شكل (١٣): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على القول بأن الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة، حسب العمر



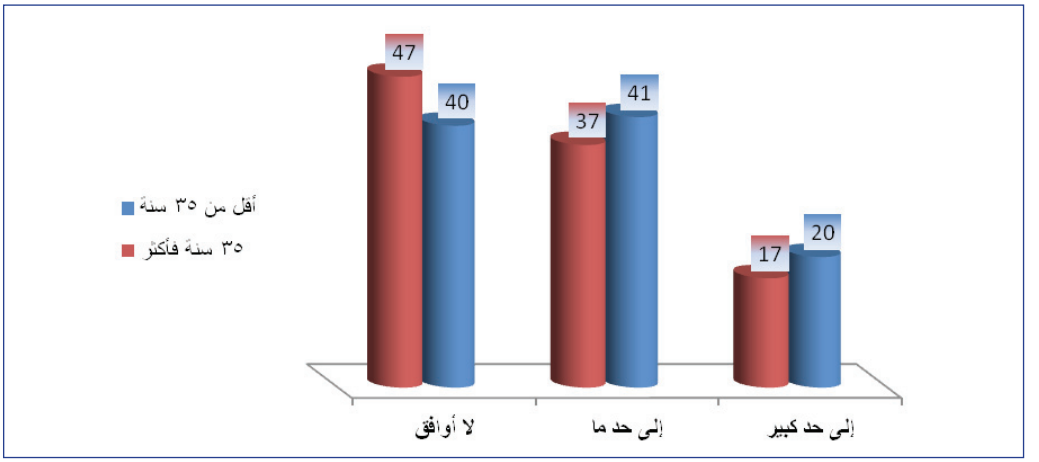
والفئات الشابة أكثر تحسساً للخلافات الزوجية في المجتمع القطري (الشكل ١٤):

شكل (١٤): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على القول بأن الخلافات الزوجية تتزايد في المجتمع القطري، حسب العمر



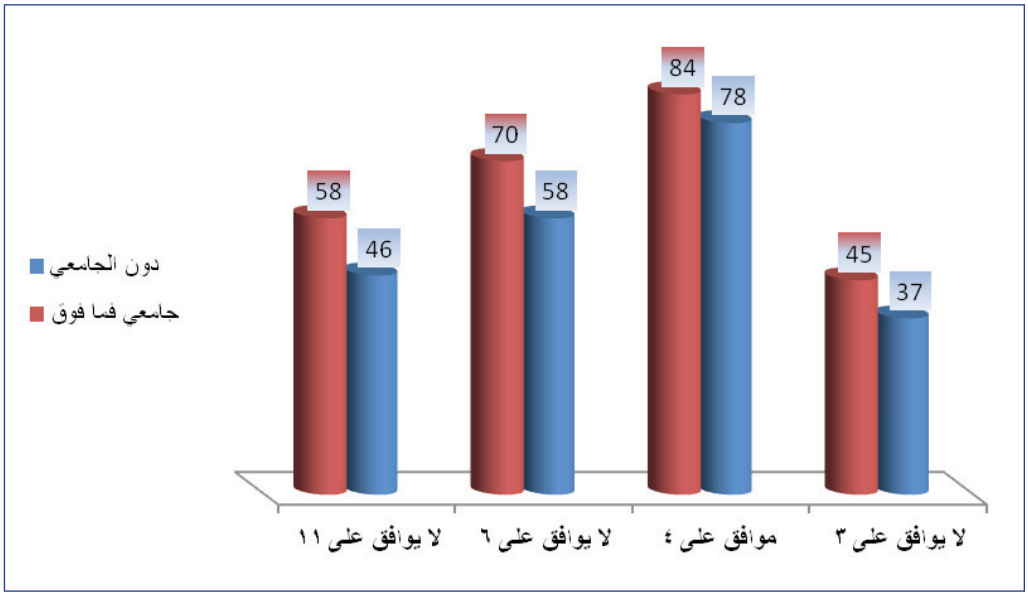
لكن نسبة أكبر من هذه الفئات لا تمانع في استقدام أي عدد من الخدم إذا كانت الأسرة قادرة على تحمل تكاليفهم (الشكل ١٥)، حيث بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك نحو ٤٧٪ من الفئات العمرية ٣٥ سنة فأكثر مقابل أقل من ٤٠٪ من الفئات الأقل من ٣٥ سنة من العمر:

شكل (١٥): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على القول بأن الأسرة القادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استخدام أي عدد منهم، حسب العمر



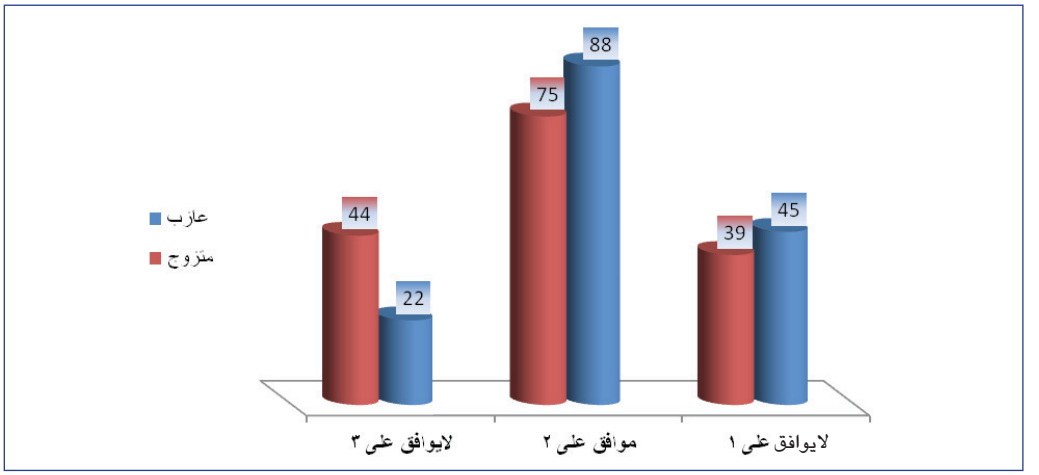
- من الطبيعي أن تكون الفئات الأعلى تعليماً أكثر وعياً بالمسائل السكانية، وأن تكون مواقفهم أكثر تحديداً (انظر الجدول ٥ في الملحق). وقد اخترنا أربعة مؤشرات للدلالة على ذلك: ١) الموافقة على العبارة الرابعة القائلة بأن الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال (٨٤٪ من الجامعيين فما فوق مقابل ٧٨٪ من الفئات دون المستوى التعليمي الجامعي)، ٢) وعدم الموافقة على العبارة الثالثة القائلة بأن الأسرة القادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استقدام أي عدد منهم (٤٥٪ مقابل ٣٧٪)، مما يعني أن أفراد العينة من ذوي المستويات التعليمية الأعلى يرون خطورة دور الخادمة أكثر من غيرهم، كما يرون ضرورة الحد من عدد الخدم بغض النظر عن الإمكانات المادية للأسرة. ٣) عدم الموافقة على العبارة السادسة التي تنص على أن "ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات بغير المواطنين الحصول على الجنسية القطرية" (٧٠٪ مقابل ٥٨٪ على التوالي) مما يشير إلى الإدراك الأكبر لدى الفئات التعليمية الأعلى لأهمية زيادة عدد المواطنين القطريين ولحق المرأة القطرية الذي يجب أن يتساوى مع حق الرجل في منح الجنسية للأبناء. ٤) عدم الموافقة على العبارة الحادية عشرة التي تؤكد أن سكن الزوجين مع أهل الزوج أفضل من عيشهما في مسكن مستقل (٥٨٪ مقابل ٤٦٪)، فالأكثر تعليماً يرغبون أكثر في العيش في مسكن مستقل عند تكوين أسرهم الخاصة. وذلك ما يبينه الشكل (١٦):

شكل (١٦): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على بعض عبارات محور النمو السكاني والتركيبة السكانية حسب الحالة التعليمية



- لم تلاحظ فروق ذات دلالة حسب الحالة الزواجية سوى في العبارات الثلاث الأولى(انظر الجدول ٦ في الملحق)، حيث كان العزاب أميل إلى التأكيد على أن الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة (٨٨٪ للعزاب مقابل ٧٥٪ للمتزوجين والمطلقين والأرامل)، وأقل موافقة على أن زيادة عدد سكان الدولة يزيد من أهميتها بين الدول الأخرى (لا يوافق على ذلك ٤٥٪ من العزاب مقابل ٣٩٪ لغيرهم). لكنهم من ناحية أخرى أقل تشدداً تجاه استقدام أي عدد من الخدم، إذ لم يوافق على العبارة القائلة بأن الأسرة القادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استقدام أي عدد منهم سوى ٢٢٪ من العزاب مقابل ٤٤٪ من المتزوجين والمطلقين والأرامل. أما في المسائل الأخرى، ولاسيما المتعلقة منها بأوضاع الأسرة القطرية وقضايا الزواج والسكن، فلم تظهر فروق دالة بين الفئتين (الشكل ١٧).

شكل (١٧)*: التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على بعض عبارات محور النمو السكاني والتركيبة السكانية حسب الحالة الزواجية

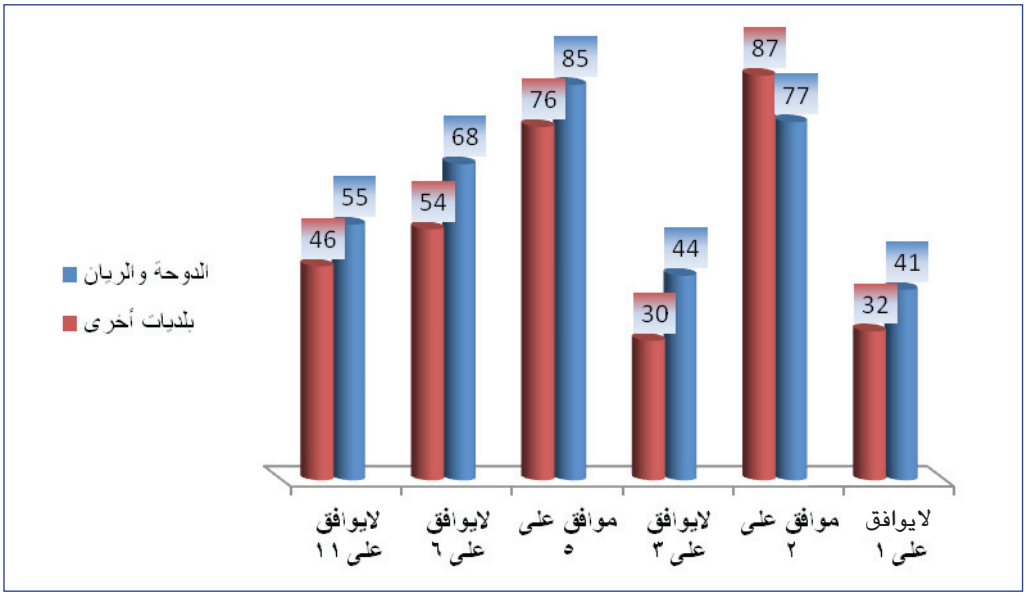


* جمعنا المتزوجين والمطلقين والأرامل تحت بند متزوج.

- مع تحفظنا على النتائج المتعلقة بمكان الإقامة نظراً لقلة عدد الاستجابات من البلديات خارج الدوحة والريان (٣٧ شخصاً فقط من أصل ٧٩٧)، فإنه يمكننا القول إن مستوى الوعي السكاني بوجه عام أعلى في الدوحة الكبرى منه في البلديات والمناطق الأخرى (انظر الجدول ٧ في الملحق). فباستثناء الموافقة على العبارة الثانية القائلة بأن الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة، حيث كانت نسبة الموافقين عليها من سكان المناطق الأخرى أعلى من مثيلتها لدى سكان الدوحة والريان (٨٧٪ مقابل ٧٧٪ على التوالي)، فإن جميع المؤشرات الأخرى تقريباً تشير إلى تفوق سكان الدوحة الكبرى في الوعي السكاني. فنسبة أقل من تلك المناطق لم توافق على أن زيادة عدد سكان الدولة يزيد من أهميتها بين الدول الأخرى، أو على أن الأسرة القادرة على تحمل نفقات الخدم يمكنها استخدام أي عدد منهم، أو على أنه ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات بغير المواطنين الحصول على الجنسية القطرية. كما أن نسبة أقل منهم وافقت على ضرورة التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم. ولعل من الطبيعي أن يكون سكان المناطق خارج الدوحة الكبرى أكثر تمسكاً بالأسرة الممتدة حيث كانت نسبة غير الموافقين على أن سكن الزوجين مع أهل الزوج أفضل من عيشهما في مسكن مستقل بينهم أقل من نظرائهم من سكان الدوحة والريان.

وذلك ما يوضحه الشكل (١٨):

شكل (١٨): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على بعض عبارات محور النمو السكاني والتركيبة السكانية حسب مكان الإقامة



د- سلوك المبحوثين تجاه المسائل المتعلقة بالتركيبة السكانية

لا يشترط أن تتوافق المواقف والاتجاهات مع السلوك العملي للناس. ولذلك طرحنا في الاستبيان سؤالاً يتعلق بالسلوك الذي يمكن للمبحوث أن يسلكه في موقف معين. وكان السؤال كالتالي: إذا كانت لديك شركة أو عمل خاص يتطلب عمالة وافدة، وطُلب منك تخفيض عدد عمالك حفاظاً على توازن التركيبة السكانية ماذا تفعل (الجدول ٤): هل ١) تستجيب ولو أدى ذلك إلى تخفيض دخلك، أم ٢) ترفض وتطالب بحرية استقدام العمال، أم ٣) تبحث عن طريقة لتحديث وسائل العمل بحيث تكتفي بعدد أقل من العمال مع الحفاظ على مستوى دخلك؟ فكانت الإجابات كما يلي:

جدول(٤): توزع الإجابات عن سؤال ماذا تفعل إذا طلب منك تخفيض عدد عمالك

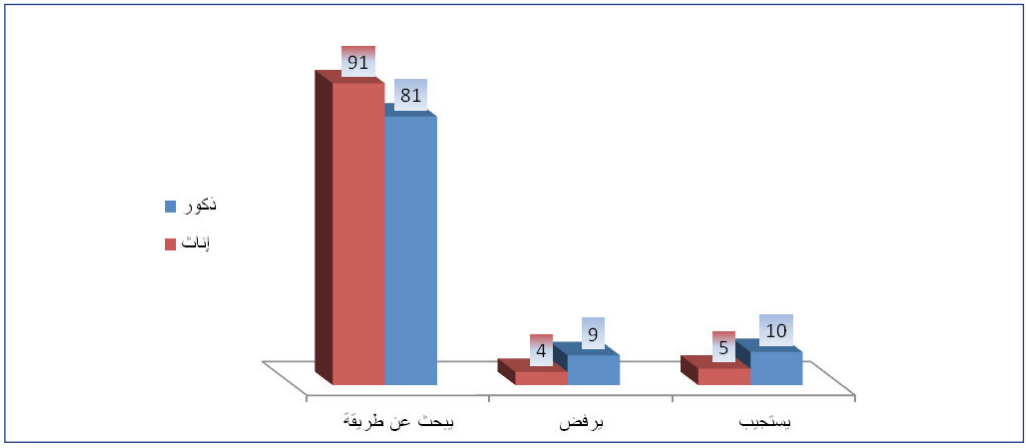
المتغيرات	البدائل	يستجيب		يرفض		يبحث عن طريقة		المجموع	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الجنس	ذكور	٥٢	٩,٨	٤٨	٩,١	٤٢٩	٨١,١	٥٢٩	١٠٠
	إناث	١٤	٥,٢	١٠	٣,٧	٢٤٤	٩١	٢٦٨	١٠٠
	مجموع	٦٦	٨,٣	٥٨	٧,٣	٦٧٣	٨٤,٤	٧٩٧	١٠٠
العمر	أقل من ٣٥ سنة	٢٩	٧,٤	٢٣	٥,٩	٣٣٨	٨٦,٧	٣٩٠	١٠٠
	٣٥ فأكثر	٣٧	٩,١	٣٥	٨,٦	٣٣٥	٨٢,٣	٤٠٧	١٠٠
مكان الإقامة	الدوحة والريان	٦٢	٨,٢	٥٦	٧,٤	٦٤٢	٨٤,٥	٧٦٠	١٠٠
	بلديات أخرى	٤	١٠,٨	٢	٥,٤	٣١	٨٣,٨	٣٧	١٠٠
الحالة الزواجية	عازب	١٣	٧,٣	٧	٣,٩	١٥٨	٨٨,٨	١٧٨	١٠٠
	متزوج أو أرمل أو مطلق	٥٣	٨,٦	٥١	٨,٢	٥١٥	٨٣,٢	٦١٩	١٠٠
الحالة التعليمية	ما دون الجامعي	١٧	٨,٦	١٩	٩,٦	١٦٢	٨١,٨	١٩٨	١٠٠
	جامعي فما فوق	٤٩	٨,٢	٣٩	٦,٥	٥١١	٨٥,٣	٥٩٩	١٠٠

نستخلص من الجدول (٤) ما يلي:

- اختارت الأكثرية الساحقة من المبحوثين (٤, ٨٤٪) البحث عن طريقة لتحديث وسائل العمل بحيث يمكن الاكتفاء بعدد أقل من العمال مع الحفاظ على مستوى الدخل. وهذا يشير بوضوح إلى أن المواطنين القطريين يساندون بقوة الدعوة للتحول إلى اقتصاد المعرفة، والعمل على تحديث وسائل الإنتاج بغية الحد من أعداد العمالة الوافدة، ولاسيما العمالة اليدوية والمحدودة المهارة. وهذا يتوافق مع دعوة رؤية قطر الوطنية واستراتيجية التنمية الوطنية والسياسة السكانية لدولة قطر إلى اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، واستقدام العمالة الماهرة القادرة على استخدام هذه التكنولوجيا، مما يحد بالتالي من أعداد الوافدين ويساعد في معالجة اختلالات التركيبة السكانية.

- أظهرت الإناث استعداداً أكبر للبحث عن طريقة لتحديث وسائل العمل بغية الحد من عدد العمال (٩١٪ للإناث مقابل ١, ٨١٪ للذكور) وكان هذا على حساب الاستجابة لطلب الحد من أعداد العاملين ورفض الاستجابة على حد سواء، كما يبين الشكل (١٩):

شكل ١٩ التوزع النسبي للإجابات حول السلوك العملي للمبحوثين إذا طلب منهم تخفيض عدد عمالهم حسب الجنس



- وفي السياق نفسه ظهرت بعض الفروق بين الفئات العمرية حيث كان الشباب أكثر استعداداً للبحث عن طريقة للتحديث (٨٦,٧٪ لمن تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً مقابل ٨٢,٣٪ لفئات ٣٥ عاماً فأكثر). وكان العزاب كذلك أكثر استعداداً للبحث عن طريقة للتحديث من المتزوجين والمطلقين والأرامل (٨٨,٨٪ للعزاب مقابل ٨٣,٢٪ للآخرين). كما أبدى المبحوثون الأكثر تعليماً استعداداً للبحث عن الطريقة المذكورة أكبر قليلاً من الأقل تعليماً (٨٥,٣٪ للجامعيين فما فوق مقابل ٨١,٨٪ للفئات التعليمية دون الجامعية). ولم تظهر فروق دالة بحسب مكان الإقامة.

ثالثاً) الوعي بالمسائل المتعلقة بالنمو الحضري:

أظهر التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠ أن جميع سكان دولة قطر يعيشون في مراكز حضرية، وأن ٧٣٪ منهم يسكنون في مدينة الدوحة (بلديتي الدوحة والريان)[١٥]. ويشكل تركز أكثرية السكان في مدينة واحدة مشكلة سكانية تتمثل في الضغط على المرافق العامة (الطرق، شبكات الصرف الصحي، الماء والكهرباء...إلخ) وعلى خدمات الصحة والتعليم وغيرها. ولهذا وضعت السياسة السكانية مسألة «التحكم بالنمو الحضري للوصول إلى توزع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية وتقليل الهجرة الداخلية، لاسيما إلى مدينة الدوحة» كإحدى غاياتها الرئيسية، ودعت للسعي

إلى تخفيض نسبة النمو السنوي لسكان مدينة الدوحة الكبرى بحيث يصل عدد سكانها إلى نصف مجموع سكان الدولة[١٦]. وسنعرض في هذا الفصل لمعارف المبحوثين واتجاهاتهم وسلوكهم حول هذه المسألة.

أ- المعرفة بتركز السكان في مدينة الدوحة كمشكلة سكانية رئيسية

طرح استبيان الدراسة السؤال التالي: هل ترى أن تركز النسبة الأكبر من سكان الدولة في الدوحة الكبرى (بلديتي الدوحة والريان) يعد مشكلة سكانية رئيسية؟ فكانت الإجابات كما يلي:

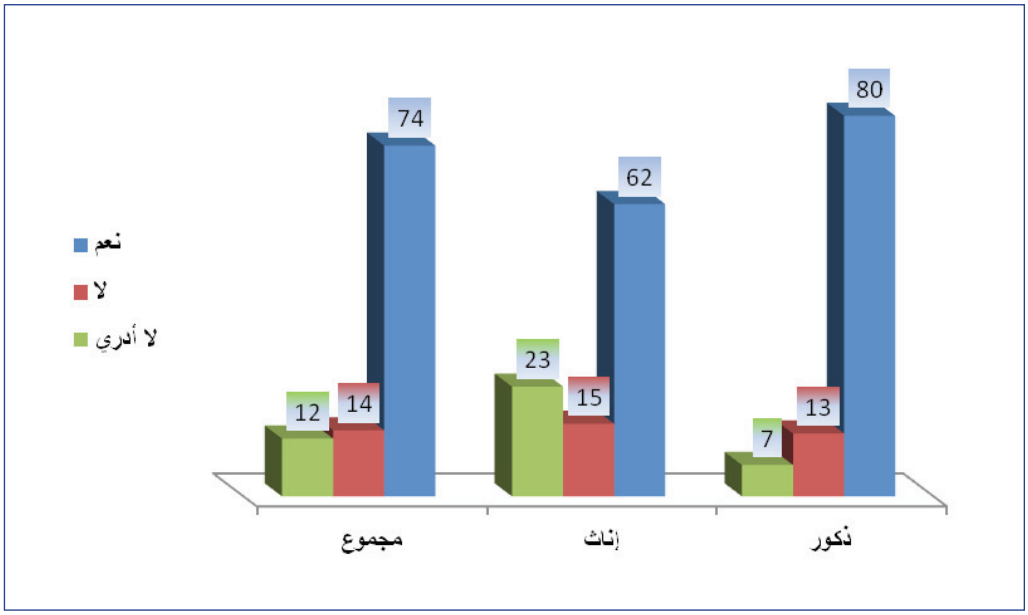
جدول (٥): توزع الإجابات حول ما إذا كان تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حسب الجنس والعمر

الرأي	الجنس	الفئات العمرية						مجموع
		٢٥-	٣٤-٢٥	٤٤-٣٥	٥٤-٤٥	٦٤-٥٥	٦٥+	
نعم	ذكور	٣٤	١٣٤	١٥٣	٦٨	٣٠	٥	٤٢٤
	إناث	١٤	٨٧	٤٥	١٤	١	٤	١٦٥
	مجموع	٤٨	٢٢١	١٩٨	٨٢	٣١	٩	٥٨٩
لا	ذكور	٨	٢٢	٢١	١٢	٦	١	٧٠
	إناث	٦	٢١	١١	٢	٠	١	٤١
	مجموع	١٤	٤٣	٣٢	١٤	٦	٢	١١١
لا أدري	ذكور	٥	١٠	١٣	٧	٠	٠	٣٥
	إناث	٩	٤٠	١٠	١	٠	٢	٦٢
	مجموع	١٤	٥٠	٢٣	٨	٠	٢	٩٧
المجموع العام	ذكور	٤٧	١٦٦	١٨٧	٨٧	٣٦	٦	٥٢٩
	إناث	٢٩	١٤٨	٦٦	١٧	١	٧	٢٦٨
	مجموع	٧٦	٣١٤	٢٥٣	١٠٤	٣٧	١٣	٧٩٧

يتبين من الجدول (٥) ما يلي:

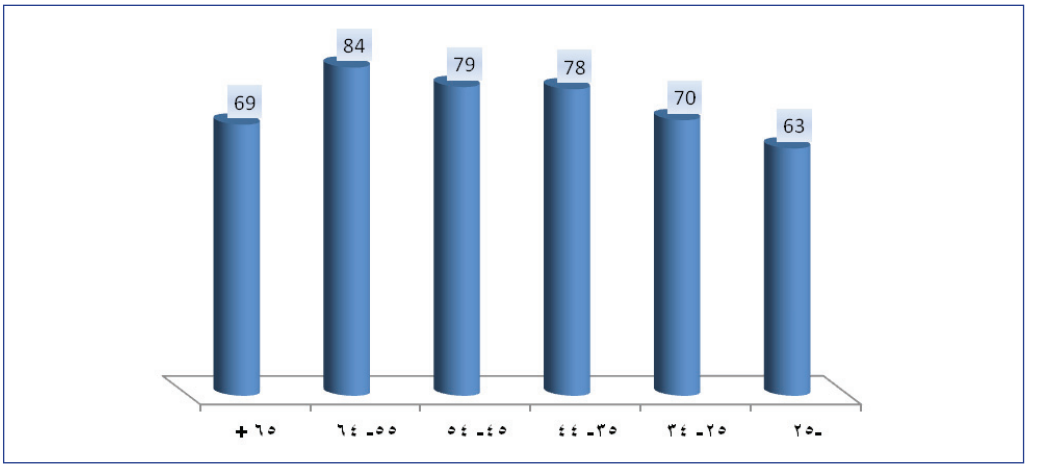
أجاب نحو ثلاثة أرباع أفراد العينة بالإيجاب عن السؤال المذكور، بينما نفى ١٤٪ منهم أن يكون تركز أكثرية السكان مشكلة سكانية رئيسية، وأفاد ١٢٪ بعدم معرفتهم الجواب. وكان الذكور أكثر وعياً بالمشكلة من الإناث (٨٠٪ من الذكور مقابل ٦٢٪ من الإناث أجابوا بنعم، بينما أجاب ٢٣٪ من الإناث ب لا أدري مقابل ٧٪ فقط من الذكور)، كما يبين الشكل (٢٠):

شكل ٢٠ التوزع النسبي للإجابات حول ما إذا كان تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حسب الجنس



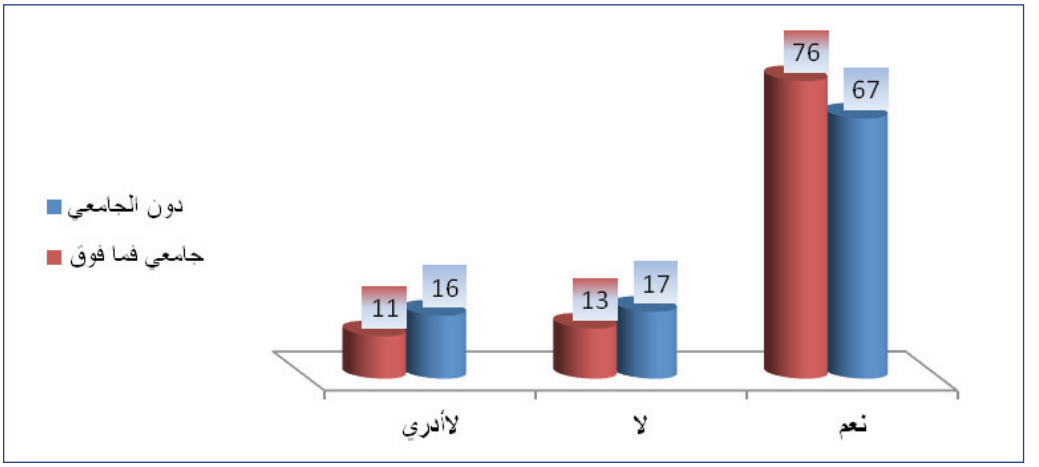
- ظهرت بعض الفروق في الإجابات بحسب العمر حيث وافقت نسبة أعلى من الفئات العمرية الأكبر سناً على أن تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية. وهنا نلاحظ أيضاً تقارب إجابات الفئات العمرية ٦٥ فأكثر مع الفئات الأقل من ٢٥ سنة من العمر، غالباً لنفس السبب المذكور أعلاه وهو احتمال أن يكون صغار السن في الأسرة قد أجابوا بدلاً من المسنين. والشكل (٢١) يبين تفاصيل ذلك.

شكل (٢١): التوزع النسبي للموافقين على أن تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حسب فئات العمر



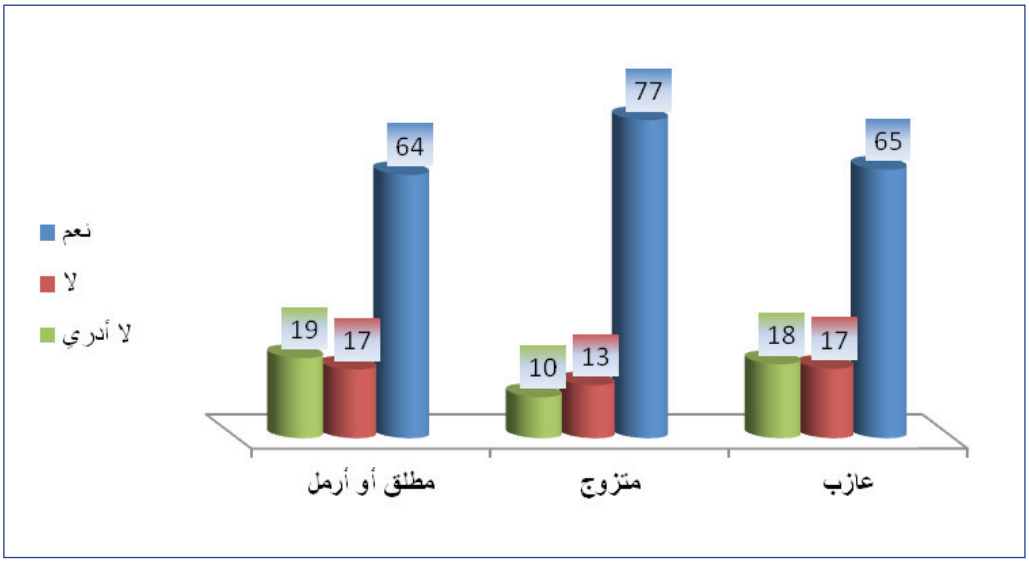
- ومن الطبيعي أن يكون أفراد العينة الأعلى تعليماً هم الأكثر وعياً بالمسألة المطروحة، إذ رأى نحو ٧٦٪ من حملة الشهادة الجامعية فما فوق أن تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية (مقابل ٦٧٪ من الفئات الأقل تعليماً). كما يبين الشكل (٢٢):

شكل (٢٢): التوزع النسبي للإجابات حول ما إذا كان تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حسب الحالة التعليمية



- كما كان المتزوجون أكثر وعياً بمسألة تركز السكان في الدوحة حيث وجد ٧٧٪ منهم أن ذلك يشكل مشكلة سكانية رئيسية، مقابل أقل من ٦٥٪ من غيرهم. ولعل ذلك عائد إلى الصعوبات التي يواجهها المتزوجون أكثر من غيرهم نتيجة لذلك التركز، ولاسيما الصعوبات المتعلقة بالسكن. (انظر الشكل ٢٣ التالي، وكذلك الجدول ٨ في الملحق).

شكل (٢٣): التوزع النسبي للإجابات حول ما إذا كان تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حسب الحالة الزواجية



- من اللافت للنظر أن تركز السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حتى بالنسبة لأكثرية سكان المناطق خارج الدوحة الكبرى وليس فقط بالنسبة لأكثرية سكان هذه المدينة التي تضم بلديتي الدوحة والريان، حيث لم يكن الفرق كبيراً بين إجابات أفراد العينة الذين يقطنون الدوحة (٦٩,٧٪ أجابوا نعم)، وسكان المناطق الأخرى (٦٤,٨٪) منهم. (أنظر الجدول ٩ في الملحق).

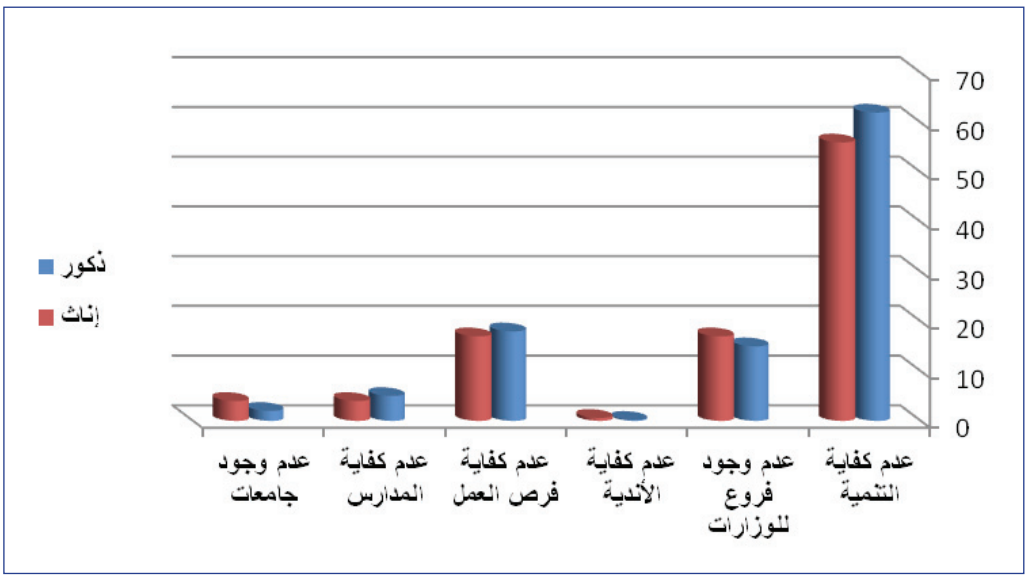
ب- أهم سبب لتركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة من وجهة نظر المبحوثين:

أظهرت الإجابات أن أكثرية أفراد العينة (أكثر من ٦٠٪ من الذين يرون أن ذلك التركز يعدّ مشكلة سكانية رئيسية) يرون أن أهم سبب لتركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة هو عدم الاهتمام

الكافي بتنمية المناطق الأخرى خارجها ، بينما أشار نحو ١٧٪ منهم إلى أن السبب الأهم يعود لعدم توفر فرص عمل كافية في تلك المناطق، وأكثر من ١٥٪ قالوا إن السبب الأهم يعود لعدم وجود فروع للوزارات والمصالح الخدمية فيها. أما الخيارات الأخرى التي وضعها استبيان الدراسة مثل عدم وجود مدارس كافية أو كون مستوى المدارس في تلك المناطق أقل من مستوى مثيلاتها في الدوحة، أو عدم وجود جامعات إلا في الدوحة، أو عدم وجود أندية ثقافية ورياضية في المناطق المذكورة، فلم تحظ إلا بنسب ضئيلة من الاستجابات (بين ٥٪ وأقل من ١ في المئة). (انظر الجدول ١٠ في الملحق). أما عن توزع الإجابات بحسب الجنس والعمر والحالة التعليمية وغيرها فقد تبين ما يلي:

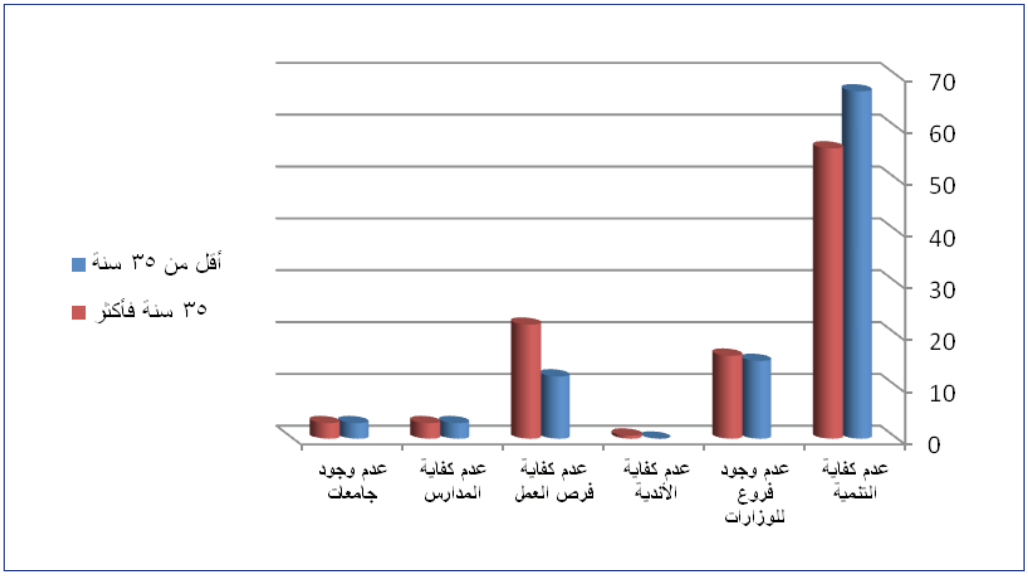
- ظهرت بعض الفروق بين الإجابات بحسب الجنس. حيث أكد الذكور أكثر على عدم الاهتمام الكافي بتنمية المناطق الأخرى كأهم سبب لتركز السكان في الدوحة (٦١,٨٪ للذكور مقابل ٥٦,٤٪ للإناث)، بينما أشارت نسبة أكبر من الإناث إلى عدم وجود فروع للوزارات والمصالح الخدمية في تلك المناطق بوصفه السبب الأهم (١٧٪ للإناث مقابل ١٤,٩٪ للذكور). ولم تظهر فروق دالة بشأن الخيارات الأخرى، كما يبين الشكل (٢٤):

شكل (٢٤): التوزع النسبي لإجابات الموافقين على أن تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حول أهم سبب لذلك التركز حسب الجنس



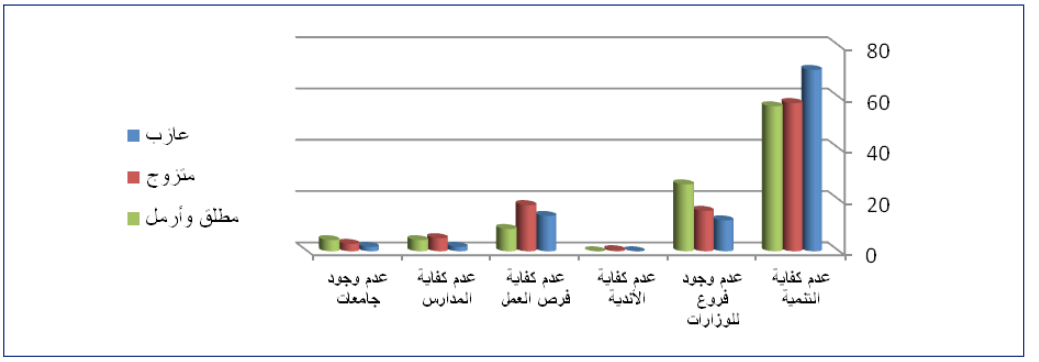
- كما ظهرت فروق بحسب العمر، حيث كانت الفئات الشابة أكثر اهتماماً بتنمية المناطق الأخرى، إذ قال ٦٧٪ ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة أن عدم الاهتمام الكافي بالمناطق خارج الدوحة هو السبب الأهم، مقابل ٥٦,٤٪ من الفئات الأكبر سناً. وعلى العكس من ذلك ركزت نسبة أكبر من الفئات العمرية ٣٥ سنة فأكثر على عدم توفر فرص عمل كافية في تلك المناطق كأهم سبب لتركز السكان في الدوحة (٢١,٥٪ من الفئات الأكبر سناً مقابل ١٢٪ من الفئات الأصغر سناً). والشكل (٢٥) يبين مزيداً من التفصيل:

شكل (٢٥): التوزع النسبي لإجابات الموافقين على أن تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حول أهم سبب لذلك التركز حسب العمر



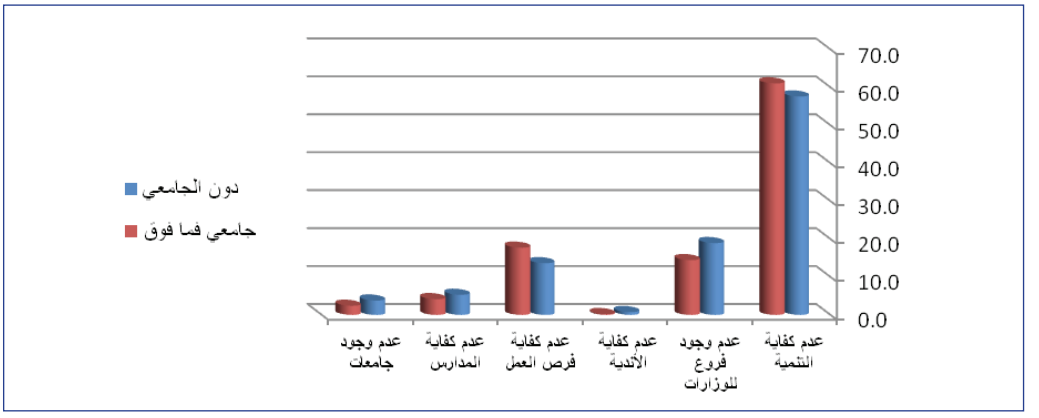
- وفي السياق نفسه كان العزاب أكثر تأكيداً على عدم الاهتمام الكافي بتنمية المناطق خارج الدوحة كأهم سبب لتركز السكان في مدينة الدوحة (أشار إلى ذلك ٧١٪ منهم مقابل أقل من ٥٨٪ من غيرهم)، بينما أشارت نسبة أكبر من المتزوجين إلى عدم كفاية فرص العمل (١٨٪ من المتزوجين مقابل ١٤٪ من العزاب و٩٪ من المطلقين والأرامل)، كما يبين الشكل (٢٦):

شكل (٢٦): التوزع النسبي لإجابات الموافقين على أن تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حول أهم سبب لذلك التركز حسب الحالة الزواجية



- أما الفروق بحسب الحالة التعليمية فقد كانت أقل. ومع ذلك يمكن القول إن الفئات الأعلى تعليماً كانت أكثر تأكيداً على عدم الاهتمام الكافي بتنمية المناطق الأخرى وعلى عدم وجود فرص عمل كافية في تلك المناطق. ويبدو أن نسبة ضئيلة حتى من الجامعيين يعدون عدم وجود الجامعات أو عدم كفاية المدارس أو مستوياتها سبباً هاماً من أسباب تركز السكان في مدينة الدوحة. كما يبين الشكل (٢٧):

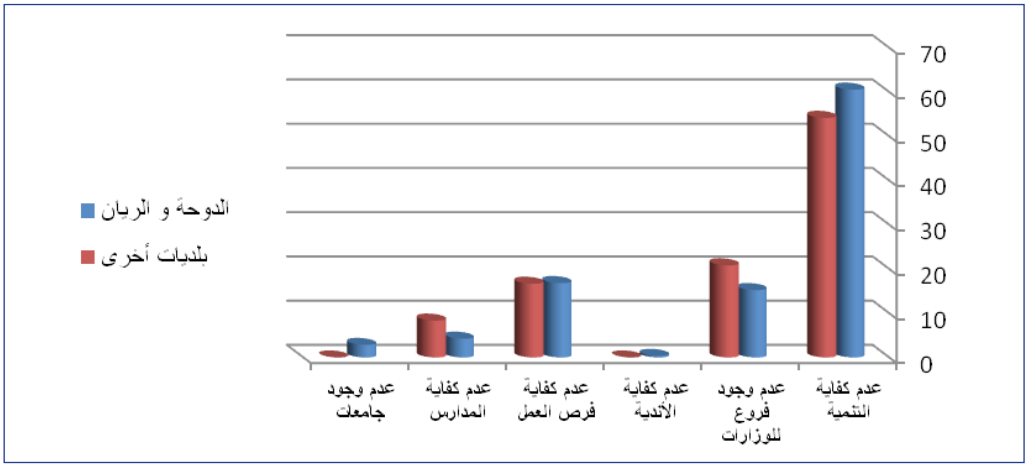
شكل (٢٧): التوزع النسبي لإجابات الموافقين على أن تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حول أهم سبب لذلك التركز حسب الحالة التعليمية



- وعلى الرغم من قلة عدد الإجابات من المناطق خارج مدينة الدوحة، يجدر أن نذكر أن نسبة هامة من أفراد العينة من سكان هذه المناطق شكوا أكثر من غيرهم من عدم وجود فروع للوزارات والمصالح الخدمية في مناطقهم (٢١٪ منهم أشاروا إلى ذلك كأهم سبب لتركز

السكان في مدينة الدوحة مقابل ١٥٪ من سكان الدوحة الكبرى). كما تجدر الإشارة إلى أن نحو ٨٪ من سكان تلك المناطق أشاروا إلى عدم وجود مدارس كافية أو كون مستوى المدارس في تلك المناطق أقل من مستوى مثيلاتها في الدوحة كأهم سبب للتركز المذكور. والشكل (٢٨) يبين بعض التفاصيل الأخرى:

شكل (٢٨): التوزع النسبي لإجابات الموافقين على أن تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حول أهم سبب لذلك التركز حسب مكان الإقامة



ج- مواقف المبحوثين واتجاهاتهم حول المسائل المتعلقة بالنمو الحضري

طرح الاستبيان عدداً من العبارات المتعلقة بالنمو الحضري، وطُلب من المبحوثين التعبير عن مدى موافقتهم على كل منها (أوافق إلى حد كبير، أوافق إلى حد ما، لا أوافق). وهذه العبارات بتسلسل ورودها في الاستبيان هي:

١. المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر.
٢. إذا منحت المناطق خارج الدوحة صلاحيات أكبر في وضع برامجها التنموية والخدمية يتجه الناس للسكن فيها أكثر.
٣. لو كانت الأندية الرياضية والثقافية في المناطق خارج الدوحة أفضل لفضل الناس السكن فيها أكثر من الدوحة.
٤. الزحام والتلوث في الدوحة يدفع مزيداً من المواطنين للاستقرار خارجها.

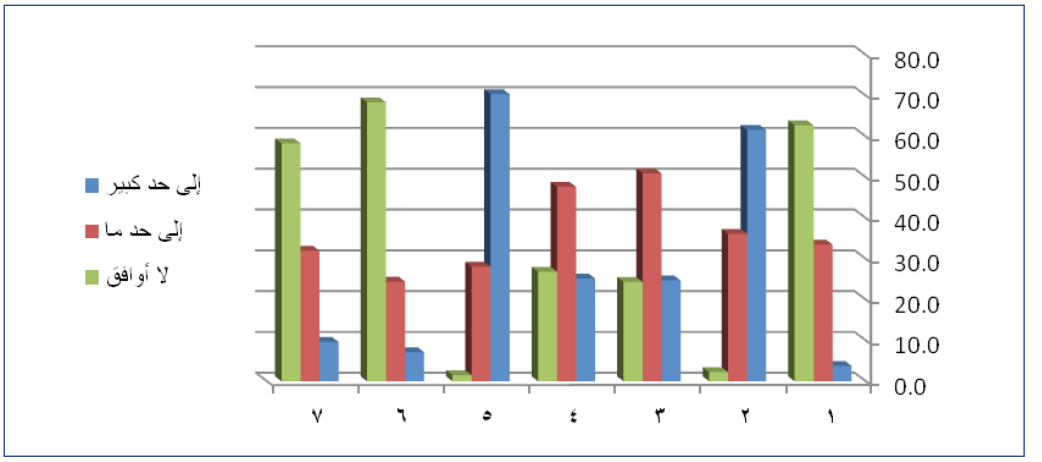
٥. إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في الدوحة.

٦. لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة.

٧. لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال.

والشكل (٢٩) يلخص الإجابات (لمزيد من التفصيل انظر الجدول ١٣ في الملحق):

شكل (٢٩)*: التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو الحضري (مجموع العينة)



* نستخدم الأرقام المتسلسلة للبدائل المذكورة بدلاً من تكرار كتابتها في الأشكال المتعلقة بهذه الفقرة.

- ومن التدقيق في توزع الإجابات يتبين لنا أن هناك وعياً متقدماً بالمسائل المتعلقة بالنمو الحضري. فجميع أفراد العينة تقريباً (٩٨,٥٪) وافقوا على القول بأن إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في مدينة الدوحة، منهم أكثر من ٧٠٪ وافقوا على ذلك إلى حد كبير. كما وافقت نسبة مقاربة (٩٧,٧٪) على القول بأنه «إذا منحت المناطق خارج الدوحة صلاحيات أكبر في وضع برامجها التنموية والخدمية يتجه الناس للسكن فيها أكثر»، منهم ٦١,٦٪ وافقوا على ذلك إلى حد كبير. وبالمقابل، فإن أكثر من ٦٨٪ لم يوافقوا على القول بأنه «لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة»، بينما وافق على ذلك إلى حد كبير ٧٪ منهم فقط. ولم يوافق إلى حد كبير على القول بأنه «لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال» سوى أقل من

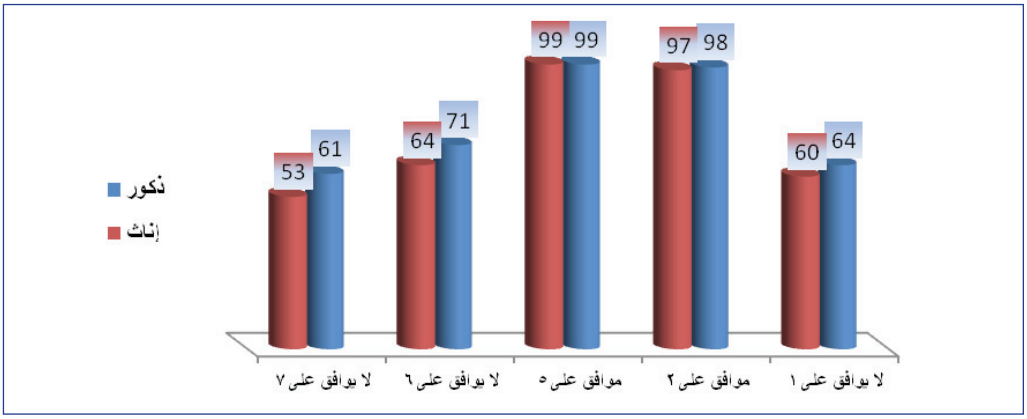
١٠٪ من المبحوثين، بينما وافق على ذلك إلى حد ما أقل من ثلثهم. كما أن نحو ٦٣٪ من أفراد العينة لم يوافقوا على أن المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة، ووافق ثلثهم على ذلك إلى حد ما فقط، أما الموافقون على هذه العبارة إلى حد كبير فلم يتجاوزوا ٣,٨٪ من مجموع أفراد العينة. بينما لم تلق العبارات المتعلقة بالأندية الرياضية والثقافية في المناطق الأخرى، أو بالزحام والتلوث في الدوحة اهتماماً كبيراً، حيث تشتتت الإجابات حول هاتين المسألتين وتركز نحو نصفها في حقل الموافقة إلى حد ما.

- نستخلص من هذا التحليل أن أكثرية المبحوثين توافق على الحلول المناسبة لمعالجة التركز الشديد لسكان الدولة في مدينة الدوحة وتدعم الإجراءات التي تحقق الغاية التي حددتها السياسة السكانية في محور النمو الحضري.

وفيما يلي نستعرض توزع الإجابات بحسب متغيرات الجنس والعمر والحالة التعليمية والزواجية ومكان الإقامة.

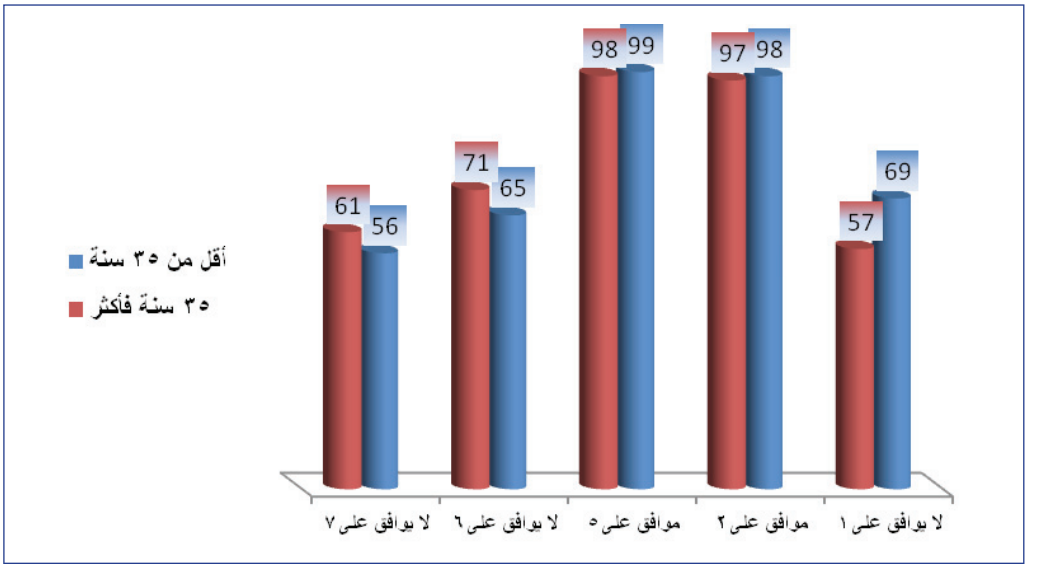
- لم تظهر فروق دالة بين الذكور والإناث سوى في عدم الموافقة على عبارة "لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال"، إذ لم يوافق على هذه العبارة ٦١٪ من الذكور مقابل ٥٣٪ من الإناث، وكذلك في عدم الموافقة على القول بأن لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة (٧١٪ من الذكور مقابل ٦٤٪ من الإناث). بينما كانت الإجابات الأخرى متقاربة بين الجنسين، كما يبين الشكل (٣٠):

شكل (٣٠): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على بعض عبارات محور النمو الحضري حسب الجنس



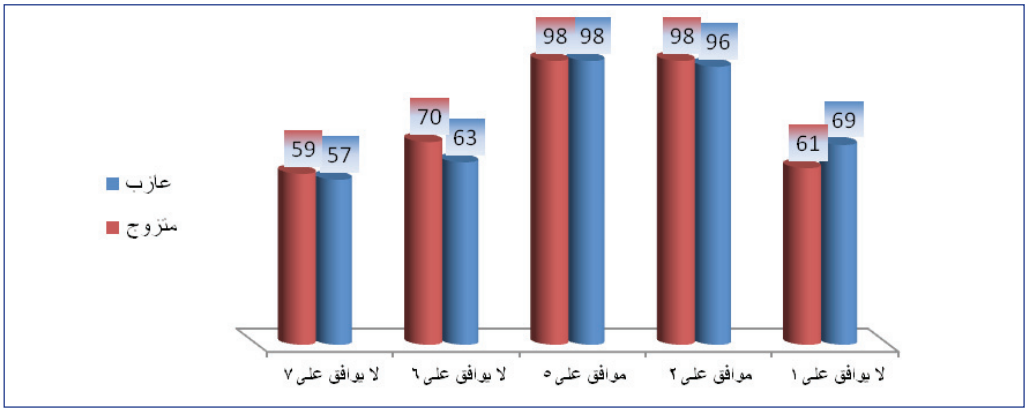
- وكذلك تقاربت الإجابات بين الفئات العمرية المختلفة، ولاسيما بشأن الموافقة على أن إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في مدينة الدوحة. وتعلق الفرق الأكبر بعدم الموافقة على أن المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر، حيث أكدت الفئات الشابة عدم موافقتها على ذلك بنسبة أعلى (٦٩٪ لفئات أقل من ٣٥ سنة مقابل ٥٧٪ للفئات الأكبر سناً)، وذلك على عكس القول بأن لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة، إذ لم توافق على ذلك نسبة ٧١٪ من فئات ٣٥ سنة فأكثر مقابل ٦٥٪ من الفئات الأصغر سناً. والشكل (٣١) يبين مزيداً من التفصيل.

شكل (٣١): التوزع النسبي للإجابات
حول مدى الموافقة على بعض عبارات محور النمو الحضري حسب العمر



- في سياق مقارب (الشكل ٣٢) أعربت نسبة أكبر من العزاب عن عدم موافقتها على أن المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر (٦٩٪ للعزاب مقابل ٦١٪ لغيرهم)، بينما أعربت نسبة أكبر من المتزوجين والمطلقين والأرامل عن عدم موافقتها على أن لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة (٧٠٪ من المتزوجين مقابل ٦٣٪ من العزاب)، ولم تظهر فروق دالة بالنسبة للعبارات الأخرى.

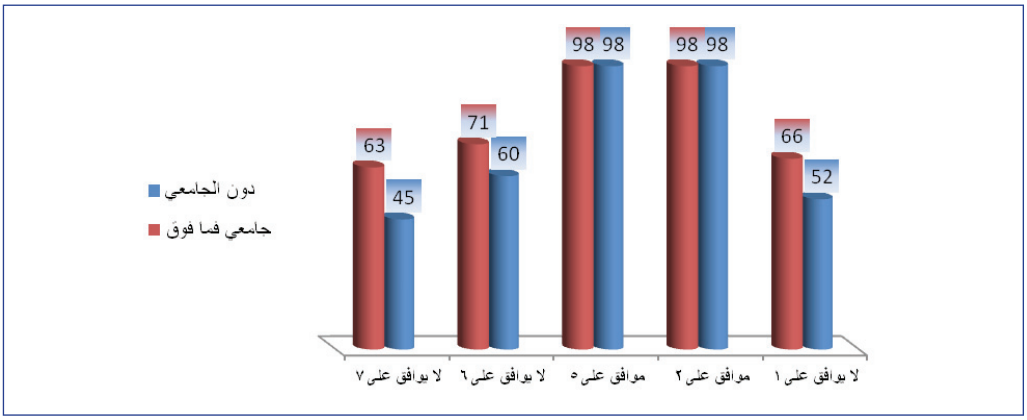
شكل (٣٢)*: التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على بعض عبارات محور النمو الحضري حسب الحالة الزواجية



* جمعنا في الشكل إجابات المطلقين والأرامل مع إجابات المتزوجين

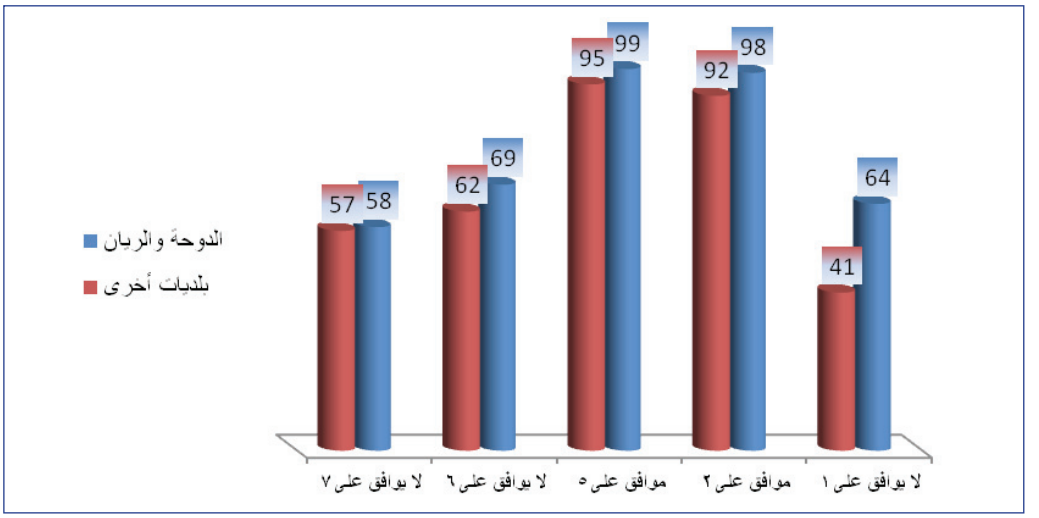
- ومن الطبيعي أن تكون الفروق أوضح بين الفئات التعليمية المختلفة في المسائل التي تفاوتت فيها الآراء بوجه عام. ففئات الجامعيين فما فوق أكدت أكثر على عدم موافقتها على أن المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة (٦٦٪ من فئات جامعي فما فوق مقابل ٥٢٪ من فئات دون الجامعي)، وكذلك بشأن عدم الموافقة على القول بأن لاضرر من أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة (٧١٪ مقابل ٦٠٪) وعدم الموافقة على أنه «لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال» (٦٣٪ مقابل ٤٥٪ على التوالي). وهذا ما يوضحه الشكل (٣٣):

شكل (٣٣): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على بعض عبارات محور النمو الحضري حسب الحالة التعليمية



- لفت نظرنا أن سكان المناطق خارج الدوحة (الشكل ٣٤) أكثر رضى عن الاهتمام الذي تلقاه مناطقهم من سكان الدوحة والريان، إذ أن أكثريتهم (٥٩٪) وافقوا على القول بأن "المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر"، وذلك مقابل (٣٦٪) فقط من سكان الدوحة الكبرى. ولكن ينبغي أخذ هذه النتيجة بشيء من التحفظ نظراً لقلة عدد المستجيبين من المناطق المذكورة، كما أشرنا أعلاه.

شكل (٣٤): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على بعض عبارات محور النمو الحضري حسب مكان الإقامة



د- سلوك المبحوثين تجاه المسائل المتعلقة بالنمو الحضري

للتعرف على السلوك العملي المحتمل للمبحوثين بشأن النمو الحضري، طرح الاستبيان على سكان مدينة الدوحة سؤالين أحدهما يتعلق بالسكن والثاني بالعمل خارج الدوحة. فكان السؤال الأول: إذا منحتك الدولة سكناً مجانياً مناسباً خارج الدوحة، بشرط أن تذهب للاستقرار هناك ماذا تفعل؟ هل ١) تستلم البيت وتذهب للاستقرار خارج الدوحة، أم ٢) تستلم البيت وتحاول البقاء في الدوحة، أم ٣) ترفض العرض وتصر على العيش في الدوحة؟ فكانت الإجابات عن هذا السؤال كما يلي (الجدول ٦):

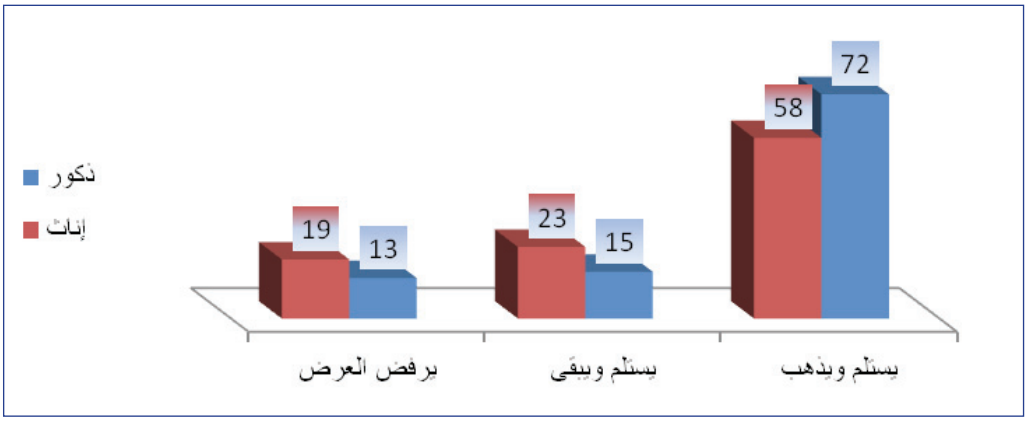
جدول (٦): توزع الإجابات عن سؤال ماذا تفعل إذا منحتك الدولة سكناً مجانياً خارج الدوحة

المتغيرات	البدائل	يستلمه ويذهب		يستلمه ويبقى		يرفض العرض		المجموع	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الجنس	ذكور	٣٠٩	٧٢,٢	٦٥	١٥,٢	٥٤	١٢,٦	٤٢٨	١٠٠
	إناث	١٢٦	٥٨,١	٤٩	٢٢,٦	٤٢	١٩,٤	٢١٧	١٠٠
	مجموع	٤٣٥	٦٧,٤	١١٤	١٧,٧	٩٦	١٤,٩	٦٤٥	١٠٠
العمر	أقل من ٣٥ سنة	٢٠٠	٦٤,٥	٦٤	٢٠,٦	٤٦	١٤,٨	٣١٠	١٠٠
	٣٥ فأكثر	٢٣٥	٧٠,١	٥٠	١٤,٩	٥٠	١٤,٩	٣٣٥	١٠٠
	مجموع	٤٣٥	٦٧,٤	١١٤	١٧,٧	٩٦	١٤,٩	٦٤٥	١٠٠
الحالة الزواجية	عازب	٨٤	٦٠,٤	٣٢	٢٣,٠	٢٣	١٦,٥	١٣٩	١٠٠
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٣٥١	٦٩,٤	٨٢	١٦,٢	٧٣	١٤,٤	٥٠٦	١٠٠
	مجموع	٤٣٥	٦٧,٤	١١٤	١٧,٧	٩٦	١٤,٩	٦٤٥	١٠٠
الحالة التعليمية	دون الجامعي	١١٠	٦٩,٦	٣١	١٩,٦	١٧	١٠,٨	١٥٨	١٠٠
	جامعي فما فوق	٣٢٥	٦٦,٧	٨٣	١٧,٠	٧٩	١٦,٢	٤٨٧	١٠٠
	مجموع	٤٣٥	٦٧,٤	١١٤	١٧,٧	٩٦	١٤,٩	٦٤٥	١٠٠

نستخلص من الجدول (٦) ما يلي:

- أكثر من ثلثي أفراد العينة أفادوا بأنهم مستعدون لمغادرة الدوحة والذهاب للاستقرار خارجها إذا منحوا مساكن مجانية، مما يدل على مدخل جديد ممكن لحل مسألة تركز السكان في الدوحة، وذلك بتأمين المساكن خارجها من قبل الدولة أو مؤسسات العمل، إما مجاناً أو بأسعار رمزية. خاصة وأن الدولة تمنح المواطنين أرضاً وقرضاً لبناء السكن، وغالباً ما يعفى المستفيدون من القرض أو من جزء منه. وبالتالي يمكن أن يكون تخصيص أراضي السكن في المناطق خارج الدوحة.
- أظهر الذكور استعداداً أكبر من الإناث لمغادرة أماكن سكنهم في الدوحة والاستقرار خارجها (٧٢,٢٪ من الذكور مقابل ٥٨,١٪ من الإناث). وكانت نسبة الرافضين للعرض رفضاً كلياً من الإناث أعلى (١٩,٤٪ من الإناث مقابل ١٢,٦٪ من الذكور)، كما يبين الشكل (٣٥):

شكل (٣٥): التوزع النسبي للإجابات حول السلوك العملي للمبحوثين من سكان مدينة الدوحة إذا منحوا مسكناً مجانياً خارج الدوحة حسب الجنس



- وكان الشباب والعزاب أقل استعداداً للانتقال للسكن خارج الدوحة (٥, ٦٤٪ من الفئات العمرية أقل من ٣٥ عاماً مقابل ١, ٧٠٪ للفئات الأكبر سناً، و٤, ٦٠٪ من العزاب مقابل ٤, ٦٩٪ من المتزوجين والمطلقين والأرامل). وكانت الفروق طفيفة بين المستويات التعليمية المختلفة.

السؤال الثاني الذي طرح لمعرفة السلوك المحتمل للمبحوثين من سكان الدوحة كان الآتي: "إذا توفرت لك فرصة عمل خارج الدوحة أفضل بكثير من عملك الحالي ماذا تفعل: هل ١) تقبل العمل الجديد وتنتقل مع أسرتك للعيش هناك، أم ٢) تقبل العمل الجديد وتتنقل يومياً بين الدوحة ومكان العمل، أم ٣) ترفض العرض وتبقى في عملك. فكانت الإجابات كما يلي (الجدول ٧):

جدول (٧): توزع الإجابات عن سؤال ماذا تفعل إذا توفرت لك فرصة عمل خارج الدوحة أفضل بكثير من عملك الحالي

المتغير	البدائل	يقبل ويذهب		يقبل ويتنقل يوميا		يرفض	المجموع
		عدد	٪	عدد	٪		
الجنس	ذكور	٢٧١	٦٣,٣	١٥٧	٣٦,٧	٠	٤٢٨
	إناث	١١٣	٥٢,١	١٠٤	٤٧,٩	٠	٢١٧
	مجموع	٣٨٤	٥٩,٥	٢٦١	٤٠,٥	٠	٦٤٥
العمر	أقل من ٣٥ سنة	١٧٣	٥٥,٨	١٣٧	٤٤,٢	٠	٣١٠
	٦٥ فأكثر	٢١١	٦٣,٠	١٢٤	٣٧,٠	٠	٣٣٥
	مجموع	٣٨٤	٥٩,٥	٢٦١	٤٠,٥	٠	٦٤٥
الحالة الزواجية	عازب	٧٠	٥٠,٤	٦٩	٤٩,٦	٠	١٣٩
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٣١٤	٦٢,١	١٩٢	٣٧,٩	٠	٥٠٦
	مجموع	٣٨٤	٥٩,٥	٢٦١	٤٠,٥	٠	٦٤٥
الحالة التعليمية	دون الجامعي	٩٤	٥٩,٥	٦٤	٤٠,٥	٠	١٥٨
	جامعي فما فوق	٢٩٠	٥٩,٥	١٩٧	٤٠,٥	٠	٤٨٧
	مجموع	٣٨٤	٥٩,٥	٢٦١	٤٠,٥	٠	٦٤٥

يبين الجدول (٧) ما يلي:

- يلفت النظر أن الجميع أفادوا بقبول العرض ولم يرفضه أي من أفراد العينة، مما يدل على أن فرصة العمل المناسبة هي العنصر الأهم في اتخاذ القرار بشأن العمل والسكن. لكن الاختلاف كان بين أن يقبل الفرد العمل الجديد ويذهب للاستقرار مع أسرته خارج الدوحة وبين أن يقبل العمل لكنه يبقى مقيماً في الدوحة يتنقل يومياً بينها وبين مكان العمل. وقد وافقت الأكثرية على الذهاب للاستقرار خارج الدوحة، لكنها لم تكن أكثرية كبيرة (أقل من ٦٠٪ مقابل أكثر من ٤٠٪ فضلوا البقاء في الدوحة).
- هنا أيضاً كان الذكور أكثر استعداداً للاستقرار خارج الدوحة من الإناث (٦٣,٣٪ من الذكور مقابل ٥٢,١٪ من الإناث). وكذلك كان الشباب والعزاب أقل استعداداً للسكن خارج الدوحة (٥٥,٨٪ و٥٠,٤٪ على التوالي مقابل ٦٣٪ للفئات العمرية ٣٥ عاماً فأكثر و ٦٢,١٪ للمتزوجين والمطلقين والأرامل). وكان هناك تطابق تام بين أجابات الفئات التعليمية.

رابعاً) الوعي بالمسائل المتعلقة بالإسكان:

حددت السياسة السكانية الغاية الرئيسية في محور الإسكان ب "حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود"، ودعت إلى العمل على تغيير اتجاهات المواطنين نحوالسكن وتشجيعهم على قبول الوحدات السكنية المتوسطة والصغيرة المناسبة[١٧]. وقد طرح الاستبيان عدداً من الأسئلة والخيارات التي تهدف لاستكشاف مدى معرفة أفراد العينة لأبعاد مشكلة السكن، ومواقفهم واتجاهاتهم نحو حلها، بما في ذلك سلوكهم العملي بهذا الشأن.

أ- المعرفة بمشكلة الإسكان

جاءت الإجابات عن السؤال: هل تعتقد أن هناك مشكلة إسكان في دولة قطر؟ كالآتي (الجدول ٨):

جدول (٨): الاعتقاد بوجود مشكلة إسكان في دولة قطر حسب الجنس والعمر

الرأي	الجنس	الفئات العمرية						مجموع
		٢٥-	٣٤-٢٥	٤٤-٣٥	٥٤-٤٥	٦٤-٥٥	٦٥+	
نعم	ذكور	٤٢	١٥٦	١٧٢	٧٩	٣٣	٦	٤٨٨
	إناث	٢٨	١٢٣	٥٤	١٦	١	٦	٢٢٨
	مجموع	٧٠	٢٧٩	٢٢٦	٩٥	٣٤	١٢	٧١٦
لا	ذكور	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	إناث	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	مجموع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
لا أدري	ذكور	٥	١٠	١٥	٨	٣	٠	٤١
	إناث	١	٢٥	١٢	١	٠	١	٤٠
	مجموع	٦	٣٥	٢٧	٩	٣	١	٨١
المجموع العام	ذكور	٤٧	١٦٦	١٨٧	٨٧	٣٦	٦	٥٢٩
	إناث	٢٩	١٤٨	٦٦	١٧	١	٧	٢٦٨
	مجموع	٧٦	٣١٤	٢٥٣	١٠٤	٣٧	١٣	٧٩٧

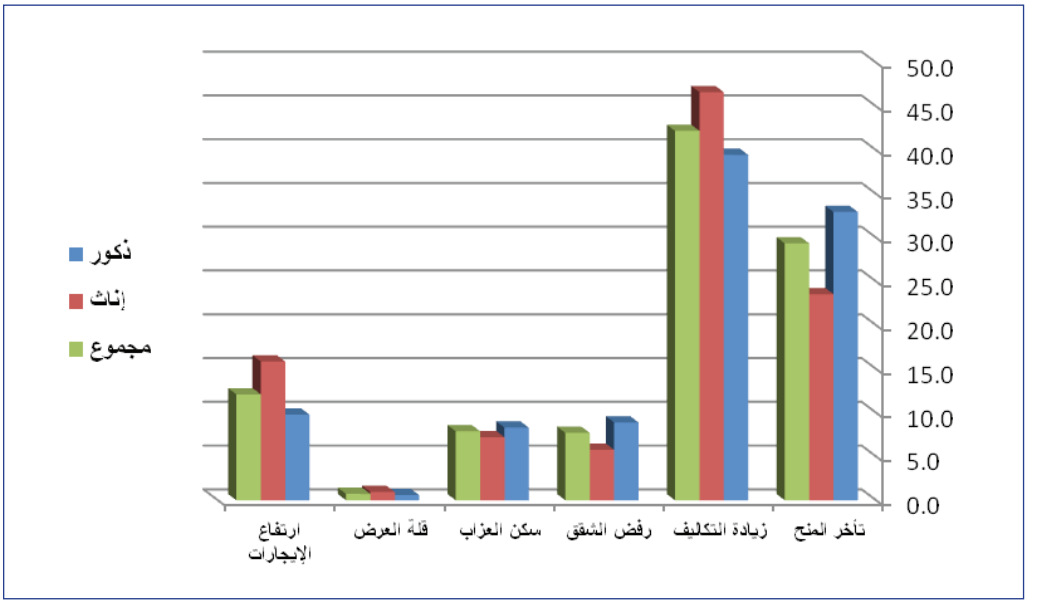
يبين الجدول (٨) أن أحداً من المبحوثين لم ينف وجود مشكلة إسكان في الدولة، وأن أكثريتهم الساحقة (نحو ٩٠٪) أجابت عن السؤال بنعم، بينما أجاب نحو ١٠٪ بلا أدري. وظهرت بعض الفروق بين الذكور والإناث (٩٢٪ من الذكور أجابوا نعم مقابل ٨٥٪ من الإناث) بينما لم تظهر أية فروق تقريباً بين الفئات العمرية المختلفة أو بين العزاب والمتزوجين أو بين المستويات التعليمية المختلفة (انظر أيضاً الجدول ١٨ في الملحق).

ب- أهم مظهر لمشكلة الإسكان من وجهة نظر المبحوثين

طرح الاستبيان على الذين أجابوا بأنهم يعتقدون بوجود مشكلة إسكان في دولة قطر سؤالاً عن أهم مظهر لتلك المشكلة في نظرهم. فاختارت النسبة الأكبر من أفراد العينة (٤٢,٢٪) القول بأن أهم مظهر لمشكلة الإسكان يتمثل في زيادة تكاليف بناء المسكن عن طاقة الموظفين. كما قال ٢٩,٤٪ منهم بأن المظهر الأهم هو التأخر في منح الأرض والقرض للمواطنين. ومما يلفت النظر أن نسبة تزيد عن ١٢٪ قالت بأن المظهر الأهم يتمثل في ارتفاع الإيجارات، مما قد يشير إلى أن بعض المواطنين القطريين لا يملكون مساكنهم الخاصة بل يقومون باستئجارها ويشكون من ارتفاع إيجار المسكن. وتجدر الإشارة إلى أن أقل من ٨٪ من الإجابات أشارت إلى كل من "سكن العزاب من الوافدين في مناطق سكن العائلات القطرية" و"عدم رغبة المواطنين في سكن الشقق السكنية، وإصرارهم على العيش في فيلات مستقلة" بوصفه المظهر الأهم لمشكلة الإسكان. ولم يهتم سوى أقل من واحد في المئة بقلة المساكن المتوسطة والصغيرة المعروضة في السوق العقاري. (لمزيد من التفصيل انظر الجدول ١٩ في الملحق). أما بشأن توزع الإجابات بحسب الجنس والعمر والحالة التعليمية والزواجية ومكان الإقامة فقد تبين ما يلي:

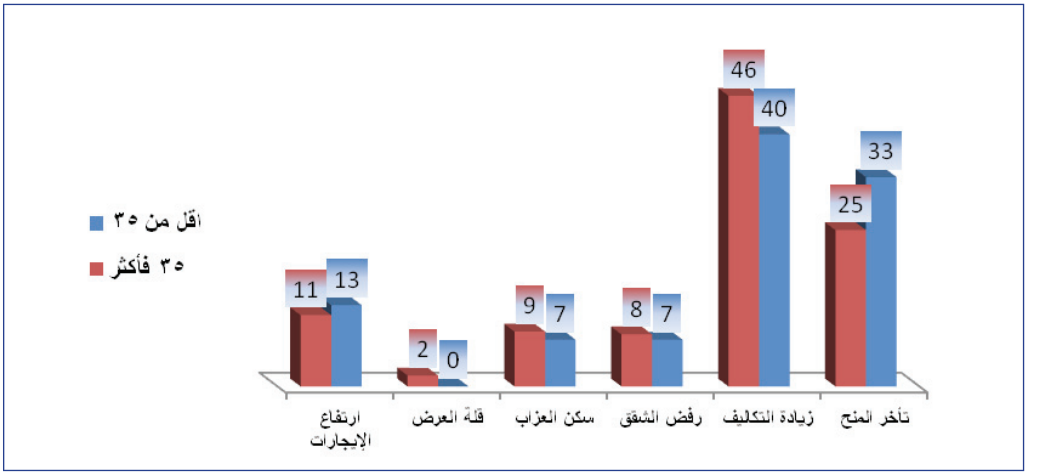
- ركزت نسبة أكبر من الإناث على زيادة تكاليف بناء المسكن عن طاقة الموظفين (٤٦,٦٪ من الإناث مقابل ٣٩,٥٪ من الذكور)، بينما ركز الذكور أكثر على التأخر في منح الأرض والقرض للمواطنين (٣٢,٩٪ من الذكور مقابل ٢٣,٦٪ من الإناث). كما شكت الإناث أكثر من ارتفاع الإيجارات، مما قد يشير إلى اضطرار نسبة أكبر من الإناث لدفع إيجار السكن. والشكل (٣٦) يبين مزيداً من التفصيل:

شكل (٣٦): التوزع النسبي للإجابات حول أهم مظهر لمشكلة الإسكان في دولة قطر حسب الجنس



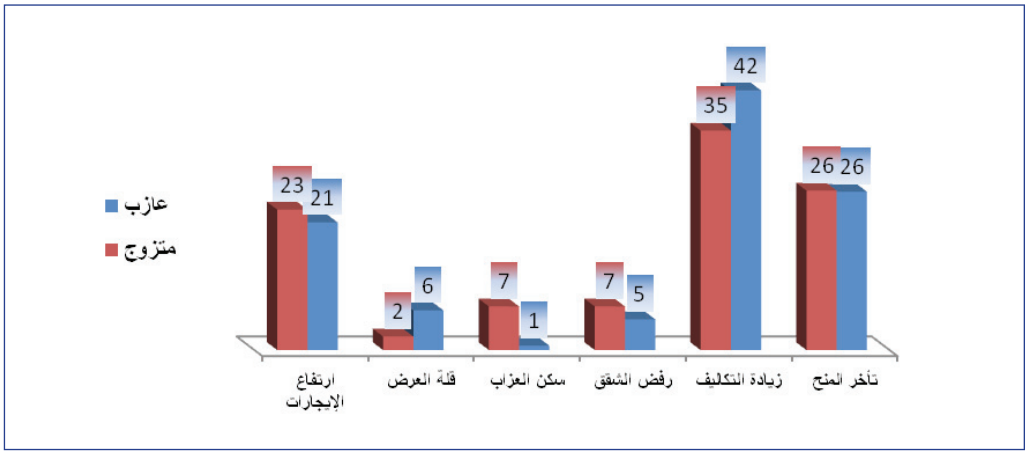
- ظهرت بعض الفروق بين الفئات العمرية، حيث ركزت نسبة أكبر من الفئات الشابة على التأخر في منح الأرض والقرض (٣٣٪ لمن تقل اعمارهم عن ٣٥ عاماً مقابل ٢٥٪ للفئات الأكبر سناً)، بينما ركزت نسبة أعلى من الفئات العمرية الأكبر على زيادة تكاليف بناء المسكن عن طاقة الموظفين، كما يبين الشكل (٣٧):

شكل (٣٧): التوزع النسبي للإجابات حول أهم مظهر لمشكلة الإسكان في دولة قطر حسب العمر



- لم تظهر فروق دالة بحسب الحالة التعليمية سوى في مسألة التأخر في منح الأرض والقرض للمواطنين، حيث أكد على ذلك نحو ٣١٪ ممن يقل مستواهم التعليمي عن الجامعي مقابل أقل من ٢٤٪ للجامعيين فما فوق. كما لم تظهر أية فروق تقريباً بحسب مكان الإقامة. أما بحسب الحالة الزواجية فقد أكدت نسبة أكبر من العزاب على مسألة زيادة تكاليف البناء عن طاقة الموظفين (نحو ٤٢٪ منهم مقابل ٣٥٪ من المتزوجين والمطلقين والأرامل). وكان من الطبيعي أن يهتم المتزوجون أكثر بمسألة سكن العزاب من الوافدين في مناطق سكن العائلات القطرية، كما يبين الشكل (٣٨):

شكل (٣٨): التوزع النسبي للإجابات حول أهم مظهر لمشكلة الإسكان في دولة قطر حسب الحالة الزواجية



ج- مواقف المبحوثين واتجاهاتهم حول المسائل المتعلقة بالإسكان

طرح الاستبيان عدداً من العبارات المتعلقة بمشكلة الإسكان، وطُلب من أفراد العينة الإشارة إلى مدى الموافقة على كل منها (يوافق إلى حد كبير، يوافق إلى حد ما، لا يوافق). والعبارات حسب تسلسل ورودها في الاستبيان هي:

١. الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته.
٢. معظم القطريين مازالوا يفضلون السكن مع الأسرة الكبيرة (الزوج والزوجة والأولاد مع الأب والأم وأحياناً مع الجد والجدة...).
٣. المتزوجون الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل.

٤. السكن مع الأسرة الكبيرة يوفر النفقات على الأسرة الحديثة التكوين.

٥. السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية.

٦. مع وسائل الاتصال الحديثة لم يعد تباعد سكن الأقارب مشكلة.

٧. بعض أصحاب المساكن لا يوافقون على منع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات لكي يستمروا في تأجيرها.

٨. مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين.

فبينت الإجابات ما يلي (انظر الجدول ٢٠ في الملحق) :

- ظهر نزوع واضح نحو سكن الأسرة النووية (الزوج والزوجة والأولاد) في مسكن مستقل. إذ على الرغم من أن نحو نصف أفراد العينة وافقوا إلى حد كبير على القول بأن السكن مع الأسرة الكبيرة يوفر النفقات على الأسرة الحديثة التكوين، ووافق على ذلك إلى حد ما ٤٢٪ منهم، فإن أكثر من ٩٧٪ وافقوا على القول بأن الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته (نحو ٦٠٪ وافقوا على ذلك إلى حد كبير وأكثر من ٣٧٪ إلى حد ما). كما أن الذين وافقوا إلى حد كبير على القول بأن معظم القطريين مازالوا يفضلون السكن مع الأسرة الكبيرة لم يتجاوزوا ١٤٪ من المبحوثين بينما لم يوافق على ذلك أكثر من ربعهم. أما الأكثرية (٦٠,٧٪) فكانت موافقتهم إلى حد ما. وفي السياق نفسه وافق نحو ٨٨٪ على القول بأن السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية (نحو ٤٠٪ إلى حد كبير و ٤٨٪ إلى حد ما). وبنسب مقاربة كانت الموافقة على القول بأنه «مع وسائل الاتصال الحديثة لم يعد تباعد سكن الأقارب مشكلة» (نحو ٤١٪ وافقوا على ذلك إلى حد كبير و٤٥٪ إلى حد ما)، مما يشير إلى أن الاتجاه نحو سكن الأقارب في أماكن متقاربة آخذ في التراجع.

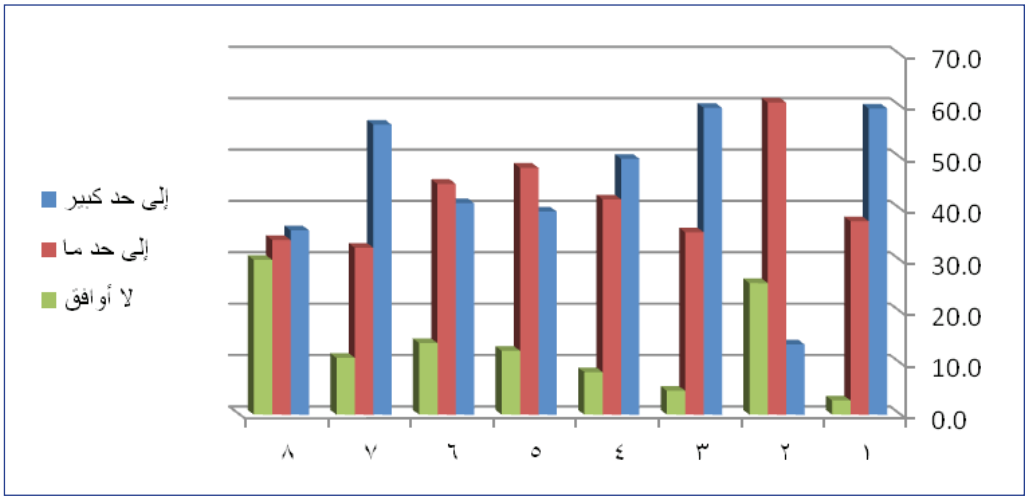
- لكن أكثر من ٩٥٪ من المبحوثين أقروا بأن المتزوجين الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل. وهذا يدفعنا إلى التأكيد على ما طالبت به السياسة السكانية لدولة قطر من ضرورة "تسريع وتسهيل إجراءات الحصول على الأرض وعلى قرض لبناء السكن"، كإحدى أهم آليات تشجيع الشباب على الزواج والحد من مشكلات تأخره[١٨].

- يلفت الانتباه أن أكثرية كبيرة (٨٩٪) وافقت على القول بأن "بعض أصحاب المساكن لا

يوافقون على منع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات لكي يستمروا في تأجيرها"، مما يشير إلى وعي كبير بأحد التحديات التي تواجه تطبيق القانون المتعلق بهذه المسألة.

- العبارة الوحيدة التي توزعت حولها الإجابات بالتساوي تقريباً بين الموافقة إلى حد كبير والموافقة إلى حد ما وعدم الموافقة، هي القائلة بأن "مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين (نحو ٣٦٪ و ٣٤٪ و ٣٠٪ على التوالي). وهذا مفهوم إذ على الرغم من اقتناع البعض بذلك فإنهم لا يرغبون في تغيير هذه القاعدة التي اعتادوا عليها طوال حياتهم. والشكل (٣٩) يلخص إجابات مجموع العينة على العبارات المذكورة.

شكل (٣٩)*: التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور الإسكان (مجموع العينة)

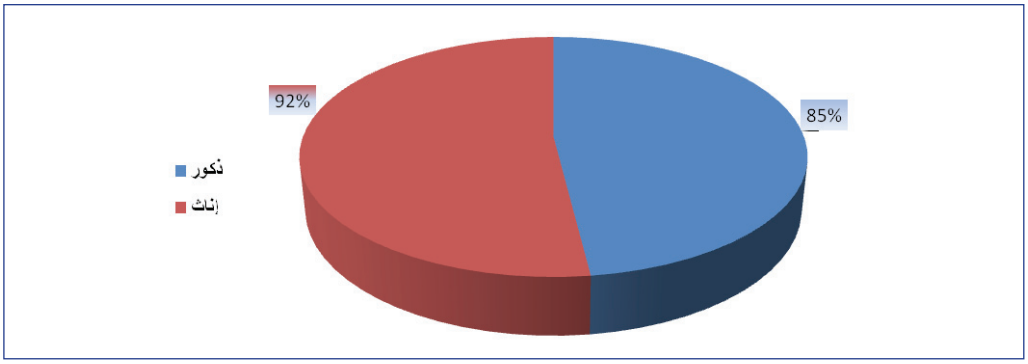


* نستخدم الأرقام المتسلسلة للبدائل المذكورة بدلاً من تكرار كتابتها في الأشكال المتعلقة بهذه الفقرة.

أما بشأن تفاوت الإجابات بحسب متغيرات الجنس والعمر والحالة التعليمية... إلخ فنلخصها بما يلي:

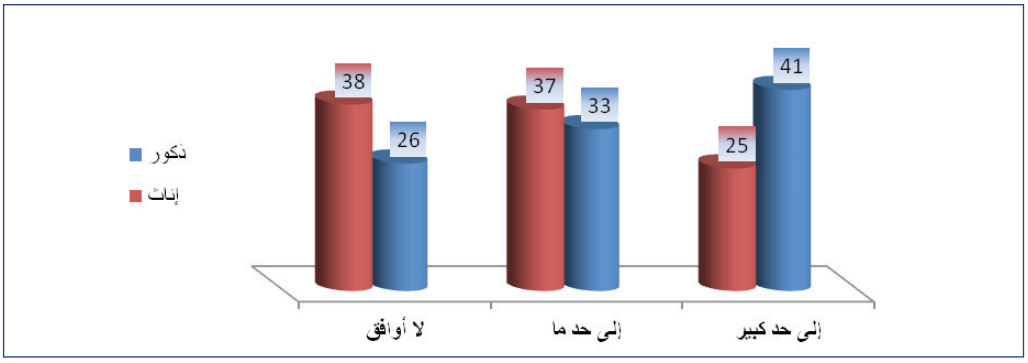
- لم تظهر فروق دالة بين إجابات الذكور والإناث، إلا فيما يتعلق ببعض العبارات مثل القول بأن السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الزوجية حيث كانت الإناث أكثر ميلاً للموافقة على ذلك، كما يبين الشكل (٤٠):

شكل (٤٠): التوزع النسبي للموافقين (إلى حد كبير وإلى حد ما) على أن السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية



وكانت الفروق أوضح فيما يتعلق بتأثير مجانية المياه والكهرباء على الاستهلاك حيث رفضت نسبة أكبر من الإناث القول بأنها تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين، كما يشير الشكل (٤١):

شكل (٤١): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على القول بأن مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها، حسب الجنس

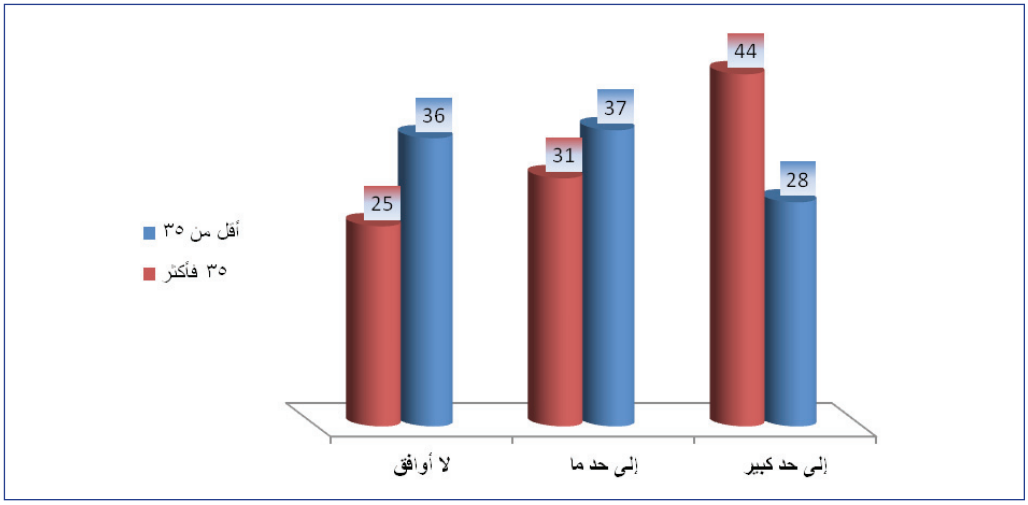


أما الفروق الطفيفة حول بعض العبارات الأخرى فكانت تتعلق بمدى الموافقة (إلى حد كبير أو إلى حد ما) وليس بالموافقة أو عدمها. (انظر الجدول ٢٠ في الملحق)

- كانت الفروق طفيفة أيضاً فيما يتعلق بتوزع الإجابات بحسب العمر، باستثناء مسألة تأثير مجانية المياه والكهرباء على الاستهلاك المشار إليها أعلاه، حيث ربطت نسبة أقل من الفئات

الشابة بين الأمرين، بينما وافقت نسبة أعلى من الفئات الأكبر سناً على القول بأن المجانية تؤدي إلى مزيد من الاستهلاك (٤٤٪ من فئات ٣٥ سنة فأكثر وافقت على ذلك إلى حد كبير مقابل أقل من ٢٨٪ من الفئات الأصغر سناً). والشكل (٤٢) يبين مزيداً من التفاصيل. (انظر أيضاً الجدول ٢١ في الملحق)

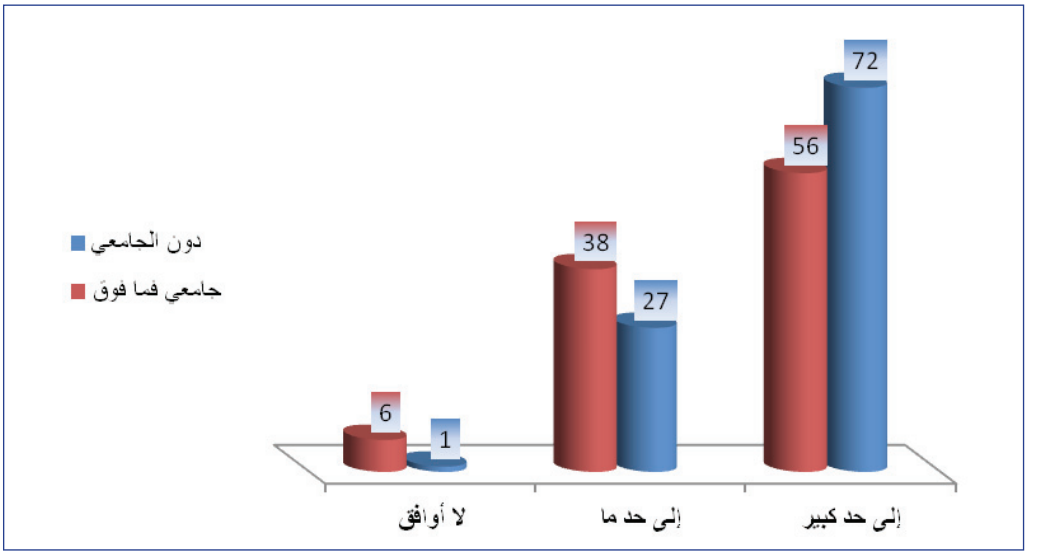
شكل (٤٢): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على القول بأن مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها، حسب العمر



- وتكاد الإجابات بحسب الحالة الزواجية تتطابق مع مثيلتها بحسب العمر. فالفرق الدال الوحيد كان يتعلق بمسألة مجانية الماء والكهرباء، حيث وافقت إلى حد كبير نسبة أكبر من المتزوجين والمطلقين والأرامل (٣٨٪ منهم مقابل أقل من ٢٩٪ من العزاب) على القول بأن مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى مزيد من الاستهلاك. (انظر الجدول ٢٢ في الملحق)

- لم تظهر أية فروق تقريباً بحسب الحالة التعليمية سوى في مسألتين (انظر الجدول٢٣ في الملحق). المسألة الأولى تتعلق بالسكن المستقل للأسرة حيث أكدت نسبة أكبر من الفئات التعليمية دون الجامعية على أن الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته (٧٢٪ من هذه الفئات وافقت على ذلك إلى حد كبير مقابل ٥٦٪ من فئات الجامعيين فما فوق). والواقع أن هذه النتيجة لا تتفق مع التصور الشائع بأن الأكثر تعليماً يفضلون استقلالية أكبر لأسرهم. والشكل (٤٣) يبين توزع الإجابات حول المسألة المذكورة:

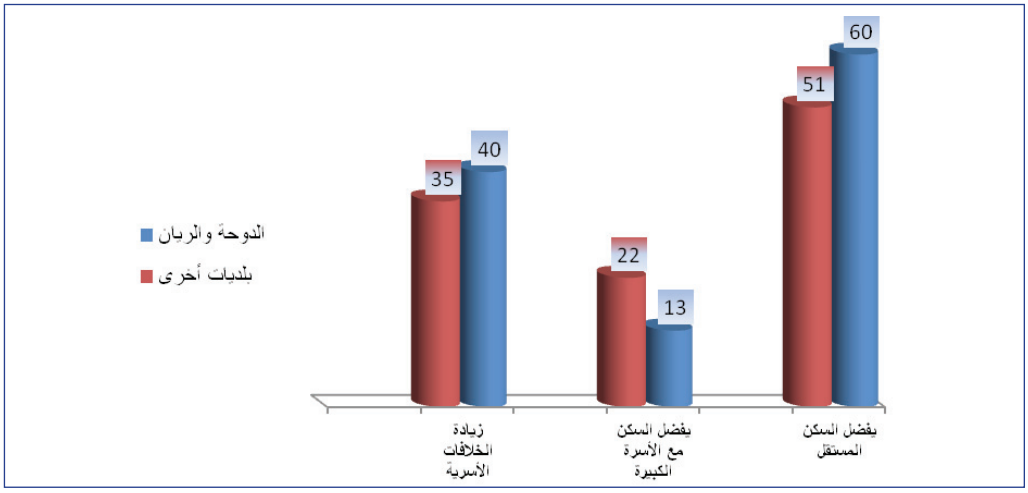
شكل (٤٣): التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على القول بأن الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته حسب الحالة التعليمية



والمسألة الثانية التي ظهر فيها تفاوت واضح هي مسألة العلاقة بين مجانية المياه والكهرباء والمبالغة في استهلاكها، حيث كان من الطبيعي أن تظهر الفئات التعليمية الأعلى وعياً أكبر بهذه الحقيقة (٣٩٪ من فئات الجامعيين فما فوق وافقت على ذلك إلى حد كبير مقابل أقل من ٢٧٪ من الأقل تعليماً).

- كان من الطبيعي أن يكون سكان المناطق خارج الدوحة والريان أكثر ارتباطاً بالأسرة الكبيرة، وأقل نزوعاً لمعيشة الأسرة الجديدة في مسكن مستقل. فقد أظهرت الإجابات أن نسبة أقل منهم وافقت على أن الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته، وعلى أن السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية، بينما وافقت نسبة أكبر على القول بأن معظم القطريين مازالوا يفضلون السكن مع الأسرة الكبيرة، كما يبين الشكل (٤٤). (وللمزيد من التفصيل انظر الجدول ٢٤ في الملحق).

شكل (٤٤): التوزع النسبي للموافقين إلى حد كبير على بعض عبارات محور الإسكان



د- سلوك المبحوثين تجاه المسائل المتعلقة بالإسكان

لمعرفة السلوك المحتمل لأفراد العينة بشأن بعض المسائل المتعلقة بالإسكان، طرح الاستبيان على المتزوجين حديثاً (منذ خمس سنوات أو أقل) سؤالين. الأول: إذا عُرض عليك السكن في شقة مناسبة مجاناً أو بسعر رمزي، ماذا تفعل: هل ١) تقبل العرض وتنتقل للسكن فيها، أم ٢) ترفض وتصر على الحصول على فيلا، أم ٣) تقبل مؤقتاً ريثما تتمكن من الحصول على الفيلا المطلوبة. فجاءت الإجابات على النحو التالي (الجدول ٩):

جدول (٩)*: توزع الإجابات عن سؤال ماذا تفعل إذا عُرض عليك السكن في شقة مجاناً أو بسعر رمزي (للمتزوجين حديثاً فقط)

المتغيرات	البدائل	يقبل وينتقل		يرفض		يقبل مؤقتاً		المجموع
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
الجنس	ذكور	٩٨	٧٦,٦	١٥	١١,٧	١٥	١١,٧	١٢٨
	إناث	٤٢	٧٠,٠	٣	٥,٠	١٥	٢٥,٠	٦٠
	مجموع	١٤٠	٧٤,٥	١٨	٩,٦	٣٠	١٦,٠	١٨٨
العمر	أقل من ٣٥	١١١	٧٤,٠	١٢	٨,٠	٢٧	١٨,٠	١٥٠
	٣٥ فأكثر	٢٩	٧٦,٣	٦	١٥,٨	٣	٧,٩	٣٨
	مجموع	١٤٠	٧٤,٥	١٨	٩,٦	٣٠	١٦,٠	١٨٨
الحالة التعليمية	دون الجامعي	٣٤	٦٨,٠	٥	١٠,٠	١١	١٤,٨	٥٠
	جامعي فما فوق	١٠٦	٧٦,٨	١٣	٩,٤	١٩	١٣,٨	١٣٨
	مجموع	١٤٠	٧٤,٥	١٨	٩,٦	٣٠	١٦,٠	١٨٨

*حذفنا الإجابات بحسب مكان الإقامة لأن عددها خارج الدوحة والريان ٥ إجابات فقط، ولا تؤثر على مجموع الإجابات.

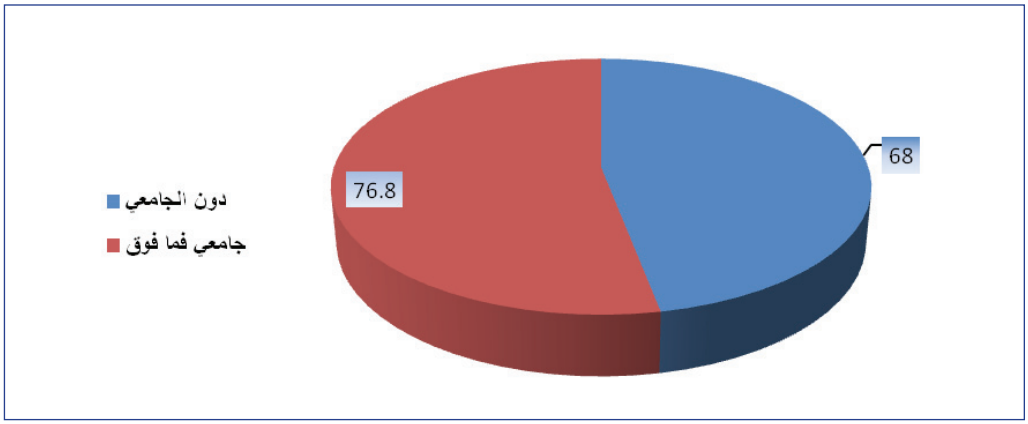
- يظهر الجدول (٩) أن ثلاثة أرباع أفراد العينة تقريباً يقبلون الانتقال للعيش في شقة سكنية بدلاً من الفيلا التي اعتاد المواطنون القطريون السكن فيها، وذلك إذا كانت الشقة مجانية أو بسعر رمزي. وهذا يبشر بإمكانية اعتماد مثل هذه الحلول لمشكلة الإسكان في الدولة. فرفض العيش في الشقة ليس مطلقاً إلا بالنسبة لأقلية لاتتجاوز ١٠٪ من مجموع المبحوثين. كما أن قبول نسبة ١٦٪ منهم العيش في الشقة ولو بشكل مؤقت يعني أن المسألة متعلقة بالإمكانات المادية وليس بمبدأ السكن في الفيلا أو الشقة. وهنا يمكن الاستنتاج بإمكانية منح شقق سكنية لشريحة واسعة من المواطنين، ولاسيما المتزوجين حديثاً أو المقبلين على الزواج، بدلاً من الأرض والقرض.

- ومن الطبيعي أن يكون الحاصلون على الشهادات الجامعية فما فوق أكثر قبولاً للعيش في شقق سكنية مناسبة من غيرهم (نحو ٧٧٪ من فئات جامعي فما فوق مقابل ٦٨٪ من الفئات الأقل تعليماً). وأن يكون الذكور أكثر قبولاً لذلك (نحو ٧٧٪ من الذكور مقابل ٧٠٪ من الإناث)، مع ملاحظة أن نسبة أكبر من الإناث أعربت عن قبولها للعرض مؤقتاً ريثما تتوفر إمكانية الحصول على الفيلا المطلوبة (٢٥٪ من الإناث مقابل أقل من ١٢٪ من الذكور).

- السؤال الثاني الذي طرحه الاستبيان لمعرفة السلوك المحتمل للمواطنين القطريين بشأن المسائل المتعلقة بالإسكان كان يخص العرف الشائع بسكن الأقارب في أماكن متقاربة: إذا خصصت لك أرض لبناء المسكن بعيدة عن أهلك (أقاربك)، ماذا تفعل: هل ١) توافق وتباشر ببناء المسكن (بعد الحصول على القرض)، أم ٢) تأخذ الأرض وتستمر في العيش مع أهلك أو قربهم، أم ٣) ترفض العرض وتنتظر الحصول على الأرض القريبة من سكن الأهل؟

- يلفت النظر أن الإجابات عن هذا السؤال تكاد تتطابق مع إجابات السؤال الأول فيما يتعلق بالموافقة على أخذ الأرض المخصصة والمباشرة بالبناء، حيث وافق على ذلك نحو ثلاثة أرباع أفراد العينة (من المتزوجين حديثاً). لكن نسبة الذين رفضوا العرض رفضاً مطلقاً كانت هنا أعلى (نحو ١٦٪). ولم تظهر فروق دالة بحسب متغيرات الدراسة، ماعد بعض الفروق بين الفئات التعليمية، حيث كانت نسبة الذين وافقوا على العرض أكبر بين الفئات الأعلى تعليماً، كما يبين الشكل (٤٥):

شكل (٤٥): التوزع النسبي للموافقين على استلام الأرض البعيدة عن الأقارب ومباشرة البناء حسب الحالة التعليمية



هذه النتائج تشير بوضوح إلى أن الاتجاهات التقليدية التي كانت سائدة بين المواطنين القطريين، كالإصرار على السكن في فيلات ورفض الشقق، أو الإصرار على السكن بجوار الأهل والأقارب، آخذة في التغير، وأن إجراءات معينة من قبل الجهات المعنية (مثل منح الشقق بدلاً من الأرض والقرض، وتخصيص الأراضي دون التقيد بمبدأ تجاور سكن الأقارب... وما شابه) يمكن أن تسهم في حل مشكلة السكن للمواطنين القطريين، ولاسيما من ذوي الدخل المحدود، وفقاً لما دعت إليه السياسة السكانية.

خامساً) الوعي بالمسائل المتعلقة بالقوى العاملة:

إن المعدلات العالية للنمو السكاني، والاختلالات الكبيرة في التركيبة السكانية لدولة قطر ناجمة بالدرجة الأولى عن استقدام الأيدي العاملة اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الطموحة للدولة. وقد حددت السياسة السكانية الغاية الرئيسية في محور القوى العاملة ب « زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسب البطالة بينهم، وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل». وذلك مع الحرص على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الاستفادة من ثروات البلاد ومصادرها الطبيعية. ولتحقيق هذه الغايات أكدت السياسة السكانية على زيادة نسبة مشاركة الإناث القطريات في قوة العمل، والتخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ولاسيما العمالة المنزلية، والعمل على تغيير بعض العادات التي تتطلب زيادة أعداد العاملين في المنازل والخدمات

الشخصية. مع التأكيد على استقدام ذوي الخبرة والاختصاصيين عند الحاجة[١٩]. وقد أخذ استبيان الدراسة هذه الأهداف والإجراءات وغيرها بالاعتبار في صياغة الأسئلة الموجهة إلى عينة البحث.

أ- المعرفة بإمكانية الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار تطبيق خطط التنمية الحالية في الدولة

لمعرفة مدى معرفة المبحوثين بإمكانية الحد من استقدام العمالة الوافدة طرح الاستبيان السؤال التالي: هل ترى أن بالإمكان الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار تطبيق خطط التنمية الحالية في الدولة؟ فجاءت الإجابات على النحو التالي (الجدول ١٠):

جدول (١٠): توزع الإجابات حول الاعتقاد بإمكانية الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار تطبيق خطط التنمية في دولة قطر حسب الجنس والعمر

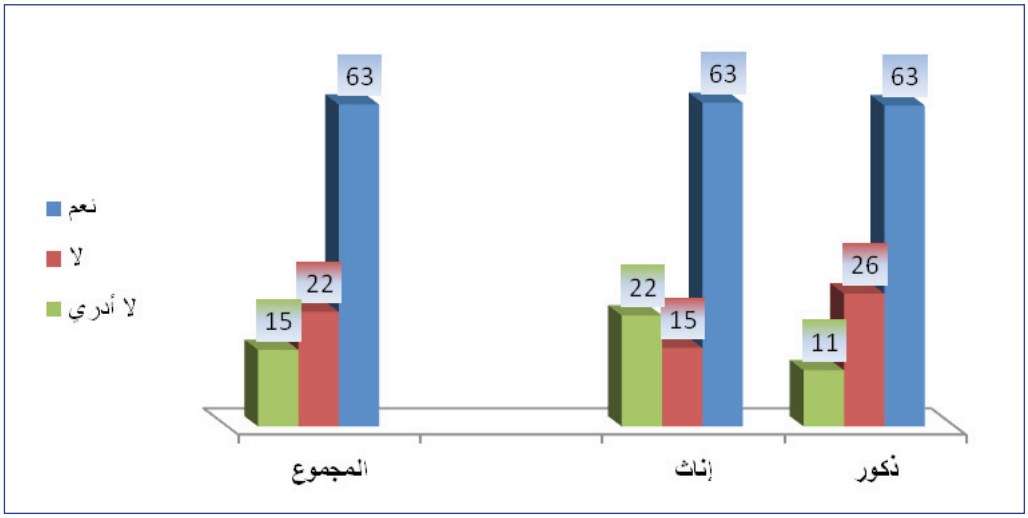
الرأي	الجنس	أقل من ٢٥ سنة	٢٥- ٣٤	٣٥- ٤٤	٤٥- ٥٤	٥٥- ٦٤	٦٥ فأكثر	مجموع
نعم	ذكور	٣٠	١٠١	١١٥	٥٩	٢٢	٤	٣٣١
	إناث	٢١	٩٦	٣٦	١١	٠	٥	١٦٩
	مجموع	٥١	١٩٧	١٥١	٧٠	٢٢	٩	٥٠٠
لا	ذكور	٩	٣٩	٥٤	٢٣	١١	١	١٣٧
	إناث	٣	١٤	١٨	٤	١	١	٤١
	مجموع	١٢	٥٣	٧٢	٢٧	١٢	٢	١٧٨
لا أدري	ذكور	٨	٢٦	١٨	٥	٣	١	٦١
	إناث	٥	٣٨	١٢	٢	٠	١	٥٨
	مجموع	١٣	٦٤	٣٠	٧	٣	٢	١١٩
المجموع العام	ذكور	٤٧	١٦٦	١٨٧	٨٧	٣٦	٦	٥٢٩
	إناث	٢٩	١٤٨	٦٦	١٧	١	٧	٢٦٨
	مجموع	٧٦	٣١٤	٢٥٣	١٠٤	٣٧	١٣	٧٩٧

يتبين من الجدول (١٠) ومن الجداول الأخرى في الملحق ما يلي:

- أجابت أكثرية أفراد العينة (٦٢,٧٪) عن السؤال المذكور بنعم، بينما أجاب أقل من ربعهم (٢٢,٣٪) بلا وأجاب الباقون (١٤,٩٪) بلا أدري. ولم تظهر فروق بين الذكور والإناث، ولاسيما بشأن الموافقة على ذلك، بينما كانت نسبة الذين أعربوا عن عدم معرفتهم بها الأمر من الإناث أكبر، كما يوضح الشكل (٤٦):

شكل (٤٦): التوزع النسبي للإجابات

حول الاعتقاد بإمكانية الحد من استقدام العمالة حسب الجنس



- كما تقاربت الإجابات بحسب العمر من حيث الموافقة (٦٣,٦٪ من الذين يقل سنهم عن ٣٥ عاماً مقابل ٦١,٩٪ لمن هم أكبر سناً)، بينما ظهرت بعض الفروق من حيث عدم معرفة الجواب (١٩,٧٪ مقابل ١٠,٣٪ على التوالي) وكذلك بين الذين أجابوا بلا عن السؤال المذكور حيث كانت نسبة الأكبر سناً أعلى من الفئات الشابة (٢٧,٨٪ لمن تبلغ أعمارهم ٣٥ سنة فأكثر مقابل ١٦,٧٪ لمن هم أصغر سناً).
- ولم تختلف الإجابات بحسب الحالة الزواجية عنها بحسب العمر بطبيعة الحال، إذ أن معظم أفراد الفئات الشابة من العزاب. كما لم تظهر فروق دالة بحسب الحالة التعليمية (انظر الجدول ٢٥ في الملحق). وكذلك الأمر بشأن الإجابات بحسب مكان الإقامة.

ب- كيف يتم الحد من استقدام العمالة الوافدة من وجهة نظر المبحوثين

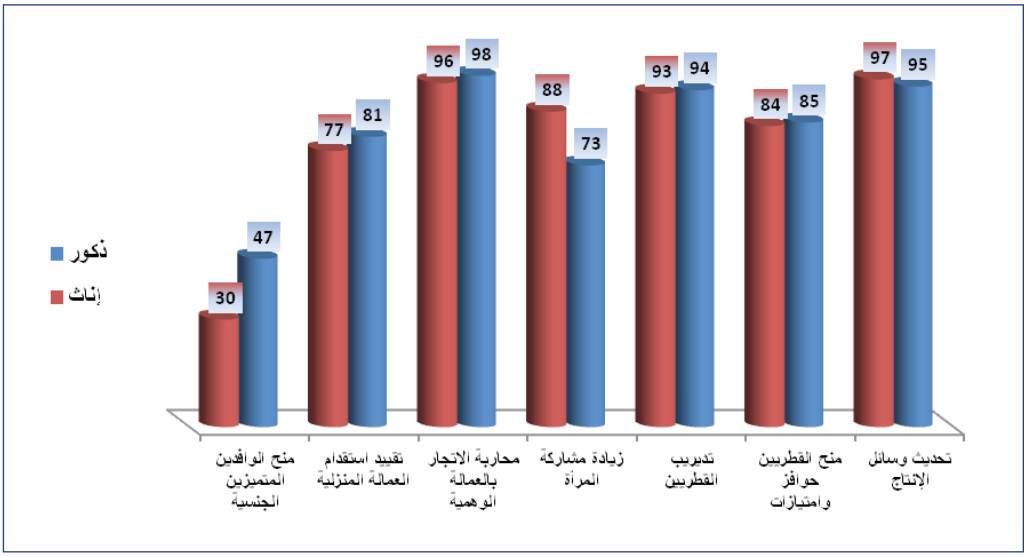
طرح الاستبيان على الذين يعتقدون بإمكانية الحد من استقدام العمالة مع استمرار تطبيق خطط التنمية السؤال: كيف يتم ذلك؟

١. بتحديث وسائل الإنتاج لتستوعب أعداداً أقل من العاملين
٢. بمنح القطريين الذين يعملون في القطاع الخاص حوافز وامتيازات أكبر من العاملين في الإدارة الحكومية والقطاع العام
٣. بتدريب القطريين على القيام بجميع أنواع العمل، ومنح العاملين منهم في المهن اليدوية امتيازات خاصة
٤. بزيادة مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي
٥. بمحاربة المتاجرين بالعمالة الوهمية
٦. بتقييد استقدام العمالة المنزلية بحد معين
٧. بالتوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية

فاختارت الأكثرية الساحقة من أفراد العينة محاربة الاتجار بالعمالة الوهمية (٩٧,٤٪)، وتحديث وسائل الإنتاج لتستوعب أعداداً أقل من العاملين (٩٥,٦٪) وتدريب القطريين على القيام بجميع أنواع العمل، ومنح العاملين منهم في المهن اليدوية امتيازات خاصة (٩٣,٤٪)، ولم يحظ الخيار الأخير (التوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية) سوى ب ٤٤٪ منهم.

ولم تظهر فروق بين الذكور والإناث إلا في مسألتين: زيادة مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي، حيث كانت الإناث أكثر تحمساً لذلك (٨٨٪ للإناث مقابل ٧٣٪ للذكور) وهذا طبيعي إذ ترغب النساء أكثر في المشاركة في النشاط الاقتصادي. أما المسألة الثانية فهي المتعلقة بالتوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية، حيث كانت نسبة الإناث اللواتي اخترن هذه الإجابة أقل بشكل واضح من نسبة الذكور (٣٠٪ مقابل ٤٧٪ على التوالي). والشكل (٤٧) يبين مزيداً من التفصيل (انظر أيضاً الجدول ٢٦ في الملحق).

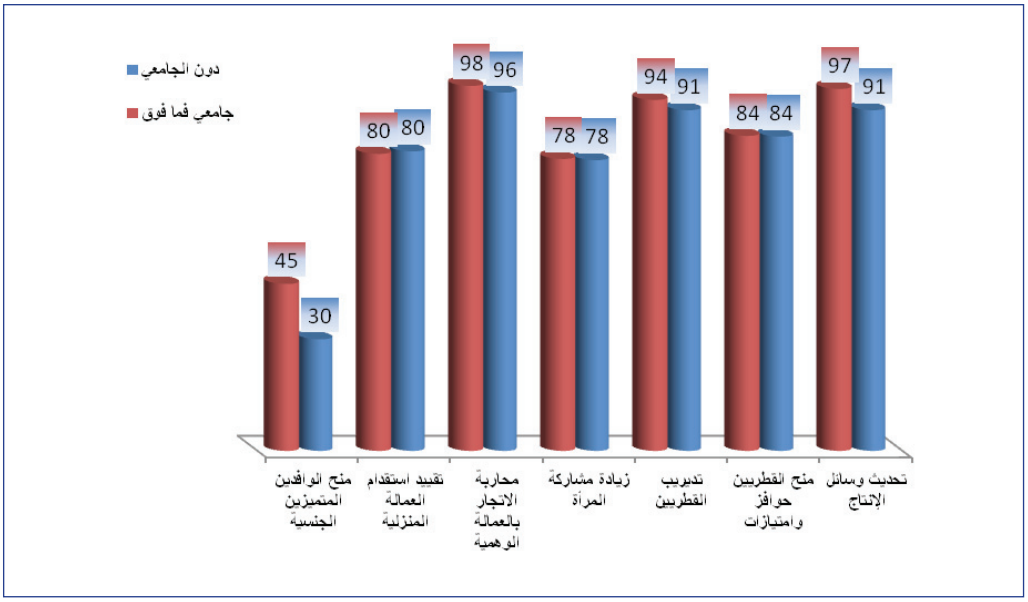
شكل (٤٧): التوزع النسبي للإجابات حول كيفية الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار تطبيق خطط التنمية حسب الجنس (للذين أجابوا بالإيجاب حول إمكانية ذلك)



كما لم تظهر فروق دالة بحسب العمر إلا فيما يتعلق بالخيارين الأخيرين حيث كانت الفئات العمرية الشابة أقل اختياراً لكل منهما. فقد اختار ٧٦٪ من الفئات العمرية أقل من ٣٥ عاماً تقييد استقدام العمالة المنزلية بحد معين مقابل ٨٤٪ من الفئات العمرية ٣٥ عاماً فأكثر. كما اختار التوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية ٣٥٪ من فئات أقل من ٣٥ عاماً مقابل ٤٦٪ من الفئات الأكبر سناً (انظر الجدول ٢٦ في الملحق). ولم تختلف الإجابات بحسب الحالة الزواجية عنها بحسب العمر، إذ كانت إجابات العزاب مقاربة لإجابات الفئات الشابة، بينما كانت إجابات المتزوجين والمطلقين والأرامل أقرب إلى إجابات الأكبر سناً. كما لم تظهر فروق دالة بحسب مكان الإقامة (انظر الجدول ٢٧ في الملحق).

أما الفروق بحسب الحالة التعليمية فقد ظهرت بالدرجة الأولى فيما يتعلق بخيار التوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية، حيث كانت نسبة الجامعيين فما فوق الذين وافقوا على هذا الخيار أعلى من غيرهم (٤٥٪ مقابل ٣٠٪ على التوالي)، بينما كانت الفروق الأخرى ضئيلة كما يبين الشكل (٤٨):

شكل (٤٨): التوزع النسبي للإجابات حول كيفية الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار تطبيق خطط التنمية حسب الحالة التعليمية (للذين أجابوا بالإيجاب حول إمكانية ذلك)



ج- مواقف المبحوثين واتجاهاتهم حول المسائل المتعلقة بالقوى العاملة

لمعرفة الاتجاهات السائدة بين أفراد العينة بشأن قضايا القوى العاملة، طلب الاستبيان منهم وضع إشارة على مدى الموافقة (إلى حد كبير، إلى حد ما ، لا أوافق) على العبارات التالية:

١. خطط التنمية في البلاد تحتاج للعمالة الوافدة مهما كان عددها.
٢. هناك مبالغة في اعتماد القطريين على العمالة المنزلية.
٣. يجب الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية.
٤. إصرار القطاع الخاص على استقدام العمالة الرخيصة يعرقل تطوير الاقتصاد الوطني نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة.
٥. لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة.
٦. الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني.
٧. لا جدوى من سياسة تقطير الوظائف الحالية لأن المهم إتقان العمل وليس جنسية من يقوم به.
٨. زيادة نسبة الإناث القطريات في القوى العاملة يساهم في الحد من استقدام العمالة الوافدة.
٩. العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة.

١٠. بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل.

١١. مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه.

١٢. عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين.

فبينت الإجابات ما يلي:

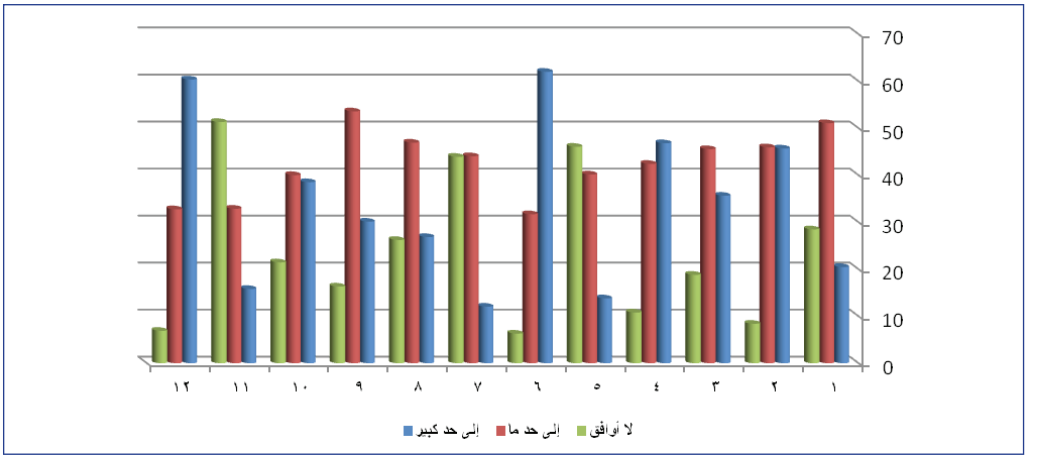
أولاً: مجموع العينة (انظر الجدول ٢٨ في الملحق)

- أظهر المبحوثون وعياً كبيراً فيما يتعلق بالأبعاد الثقافية لوجود الأعداد الكبيرة من القوى العاملة الوافدة. فقد وافق نحو ٩٤٪ على القول بأن الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني (٦٢٪ إلى حد كبير و نحو ٣٢٪ إلى حد ما). ووافقت نسبة مماثلة على القول بأن عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين. كما وافق على القول بأن العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة ٨٤٪ من أفراد العينة، وإن كانت موافقة الأكثرية (٥٣,٦٪ من المجموع) إلى حد ما. ولم يوافق أكثر من نصف أفراد العينة (٥١,٣٪) على القول بأن «مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه»، ولم تتجاوز نسبة الموافقين على ذلك إلى حد كبير ١٥,٨٪. وفي السياق الثقافي أيضاً وافق على القول بوجوب الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية نحو ٨٩٪ (٣٥,٦٪ إلى حد كبير، و ٤٥,٥٪ إلى حد ما).
- ظهر تردد واضح بشأن الحاجة إلى القوى العاملة الوافدة مهما كان عددها لتلبية احتياجات خطط التنمية في الدولة، حيث كانت موافقة أكثر من نصف المبحوثين (٥١,١٪) إلى حد ما، وكانت نسبة غير الموافقين أكبر من نسبة الموافقين إلى حد كبير (٢٨,٥٪ و ٢٠,٥٪ على التوالي). أما بشأن المبالغة في اعتماد القطريين على العمالة المنزلية فكانت نسبة الموافقين أكثر من ٩١٪ لكن أكثر من نصفهم كانت موافقتهم إلى حد ما (٤٥,٩٪ من المجموع). وفي السياق نفسه لم يوافق على القول بعدم جدوى سياسة تقطير الوظائف الحالية لأن المهم إتقان العمل وليس جنسية من يقوم به نحو ٤٤٪ من أفراد العينة، ووافقت نسبة مماثلة على ذلك القول إلى حد ما، بينما لم تزد نسبة الموافقين إلى حد كبير عن١٢٪ منهم.

- وأما بشأن القطاع الخاص ودوره في استقدام العمالة، فقد أظهر المبحوثون وعياً متقدماً نسبياً، حيث وافق على القول بأن إصرار القطاع الخاص على استقدام العمالة الرخيصة يعرقل تطوير الاقتصاد الوطني نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة أكثر من ٩٠٪ منهم. لكن موافقة نسبة هامة كانت إلى حد ما (٤٢,٤٪). وفي السياق نفسه لم يوافق على القول بأن لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة ٤٦٪ من مجموع العينة، وكانت موافقة ١٣,٨٪ منهم فقط إلى حد كبير.
- فيما يتعلق بدور المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي كان هناك بعض التردد أيضاً. فقد كانت نسبة الموافقين إلى حد كبير على القول بأن "زيادة نسبة الإناث القطريات في القوى العاملة يساهم في الحد من استقدام العمالة الوافدة" تساوي تقريباً نسبة غير الموافقين على ذلك (٢٦,٩٪ و ٢٦,٢٪ على التوالي)، أما الباقون فكانت موافقتهم إلى حد ما. وفي سياق متصل وافق على القول بأن "بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل" ٧٨,٥٪ من أفراد العينة لكن أكثر من نصفهم (٤٠٪ من المجموع) كانت موافقتهم إلى حد ما.

ولعل الشكل (٤٩) يعطي فكرة عن هذه التفاصيل:

شكل (٤٩)*: التوزع النسبي للإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة (مجموع العينة)

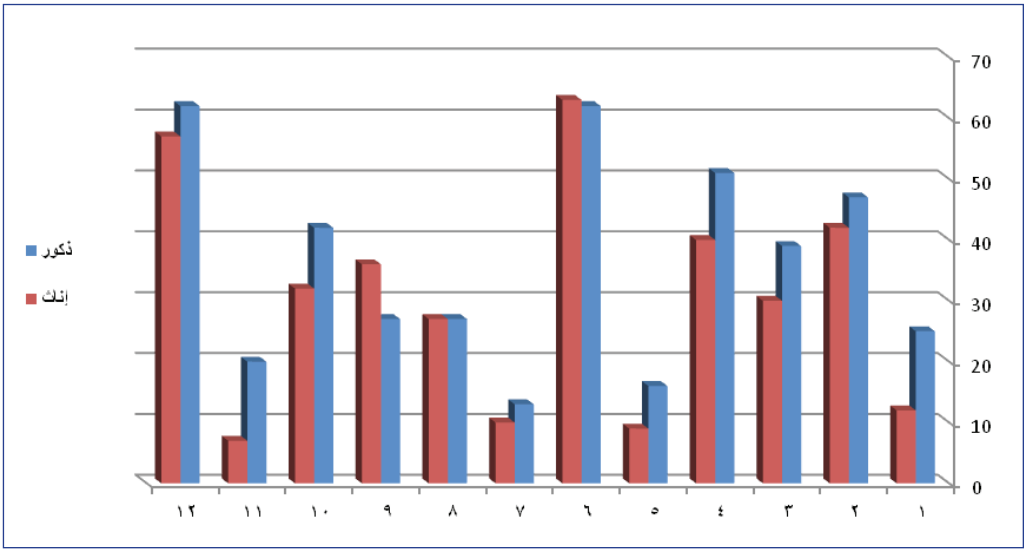


* نستخدم الأرقام المتسلسلة للبدائل المذكورة بدلاً من تكرار كتابتها في الأشكال المتعلقة بهذه الفقرة.

ثانياً: توزع الإجابات حسب الجنس:

- من الطبيعي أن تتركز الفروق بين إجابات الجنسين على المسائل المتعلقة بالمرأة بشكل رئيسي، ولا سيما القول بأن مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه، حيث وافق على ذلك إلى حد كبير ٦,٧٪ فقط من الإناث مقابل ٢٠,٤٪ من الذكور، ولم يوافق على هذا القول ٦٧,٢٪ من الإناث مقابل ٤٣,٣٪ من الذكور. كما وافقت نسبة أكبر من الإناث على أن العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة (وافق على ذلك إلى حد كبير ٣٦,٢٪ من الإناث مقابل ٢٧٪ من الذكور). وكذلك الأمر بالنسبة للقول بأن «بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل»، حيث كانت نسبة الموافقين إلى حد كبير من الإناث أقل من مثيلتها بين الذكور (٣٢,١٪ مقابل ٤١,٨٪ على التوالي). ومما يلفت النظر أن الإناث أظهرن وعياً أكبر من الذكور بشأن مسألة حاجة خطط التنمية للعمالة الوافدة مهما كان عددها، إذ وافق على ذلك إلى حد كبير ٢٤,٨٪ من الذكور مقابل ١١,٩٪ فقط من الإناث. والشكل (٥٠) يبين الاتجاهات المذكورة. (لمزيد من التفصيل انظر الجدول ٢٨ في الملحق).

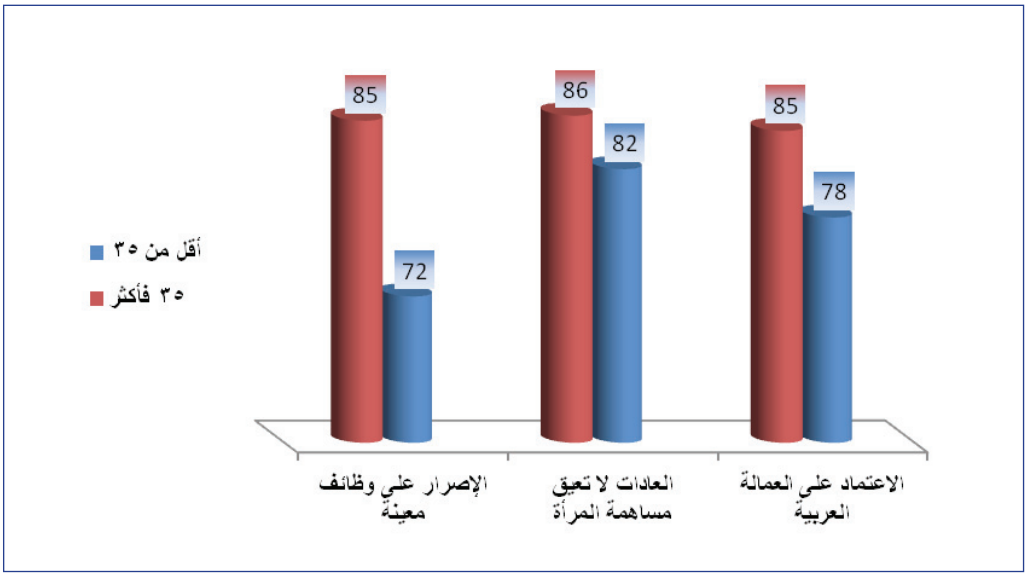
شكل (٥٠): التوزع النسبي للموافقين إلى حد كبير على العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة، حسب الجنس



ثالثاً: توزع الإجابات بحسب العمر والحالة الزواجية:

- ظهرت فروق في بعض الإجابات بحسب العمر، ولاسيما بشأن الموافقة على القول بأن «بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل»، حيث كانت نسبة الموافقين على هذا القول من الشباب أقل بكثير من الفئات الأكبر سناً (٧٢٪ مقابل ٨٥٪ على التوالي). ولعل بعض الشباب اعتبروا أن في مثل هذا القول اتهاماً لهم بالتردد في قبول الوظائف التي تعرض عليهم، فكان رد فعل بعضهم رفض العبارة المذكورة. وظهر فرق أقل فيما يتعلق بضرورة الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية، وبكون العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة، حيث كانت الفئات الشابة أقل موافقة على العبارتين، كما يبين الشكل (٥١). (للمزيد من التفصيل انظر الجدول ٢٩ في الملحق).

شكل (٥١): التوزع النسبي للموافقين (إلى حد كبير وإلى حد ما) على بعض العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة، حسب العمر



وكانت الاختلافات طفيفة بين الإجابات بحسب العمر وبحسب الحالة الزواجية، حيث كانت إجابات العزاب أقرب إلى إجابات الفئات الشابة. (انظر الجدول ٣٠ في الملحق).

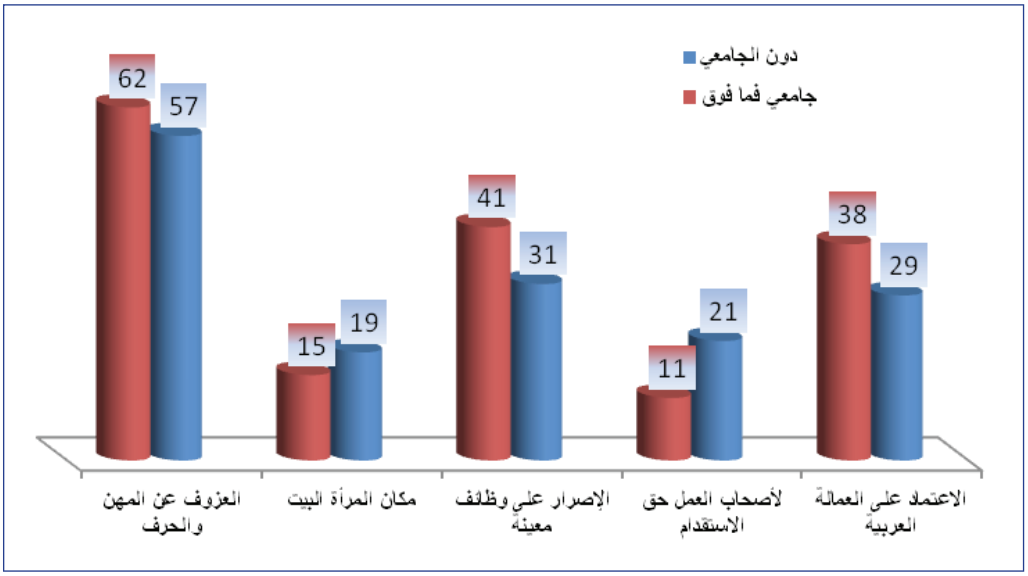
رابعاً: توزع الإجابات بحسب مكان الإقامة:

- على الرغم من أن عدد أفراد العينة من المناطق خارج الدوحة الكبرى قليل جداً، كما أشرنا، وبالتالي يصعب اعتبار الإجابات ممثلة تمثيلاً حقيقياً للمجتمع الأصلي، فقد لاحظنا أن نسبة الموافقين على أن خطط التنمية في البلاد تحتاج للعمالة الوافدة مهما كان عددها كانت بين هؤلاء أعلى من مثيلتها في الدوحة والريان (٨١٪ و ٧١٪ على التوالي)، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالقول بأنه « لا جدوى من سياسة تقطير الوظائف الحالية لأن المهم إتقان العمل وليس جنسية من يقوم به» (٧٨٪ من سكان المناطق خارج الدوحة مقابل ٥٥٪ من سكان الدوحة والريان)، وعلى القول بأن مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه (٥٧٪ و ٤٨٪ على التوالي). ولم تظهر فروق بالنسبة للعبارات الأخرى. (انظر الجدول ٣١ في الملحق).

خامساً: توزع الإجابات بحسب الحالة التعليمية:

- كما هو متوقع، كان أفراد العينة من الجامعيين فما فوق أكثر وعياً بمعظم القضايا المتعلقة بالقوى العاملة. فنسبة أكبر منهم وافقت على القول بضرورة الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية، وبأن بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل، وبأن عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين. وفي نفس الاتجاه وافقت نسبة أقل من فئة الجامعيين فما فوق على أن لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة، وعلى أن مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه. والشكل (٥٢) يبين النسب المذكورة (لمزيد من التفصيل انظر الجدول ٣٢ في الملحق).

شكل (٥٢): التوزع النسبي للموافقين (إلى حد كبير) على بعض العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة، حسب الحالة التعليمية



د- سلوك المبحوثين تجاه المسائل المتعلقة بالقوى العاملة

لمعرفة السلوك المحتمل لأفراد العينة بشأن العمل في القطاع الخاص فيما لو قدمت لهم امتيازات أعلى، طرح الاستبيان السؤال التالي: إذا كنت موظفاً في الإدارة الحكومية وعُرض عليك عمل في القطاع الخاص بأجر أعلى ماذا تفعل؟ هل ١) تستقيل من عملك الحالي وتلتحق بالعمل الجديد، أم ٢) تأخذ إجازة وتجرب العمل الجديد بعض الوقت قبل اتخاذ قرار، أم ٣) ترفض وتبقى في مكانك؟ فجاءت الإجابات على النحو التالي (الجدول ١١):

جدول (١١): توزع الإجابات عن سؤال ماذا تفعل إذا عُرض عليك عمل في القطاع الخاص بأجر أعلى من عملك الحالي

المتغيرات	البدائل	يستقيل ويلتحق بالعمل الجديد		يأخذ إجازة ويجرب العمل الجديد		يرفض		المجموع
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
الجنس	ذكور	٢١٦	٤٠,٨	٢٢٠	٤١,٦	٩٣	١٧,٦	٥٢٩
	إناث	٦٨	٢٥,٤	١٥٠	٥٦,٠	٥٠	١٨,٧	٢٦٨
	مجموع	٢٨٤	٣٥,٦	٣٧٠	٤٦,٤	١٤٣	١٧,٩	٧٩٧
العمر	أقل من ٣٥ سنة	١٤٦	٣٧,٤	١٧٥	٤٤,٩	٦٩	١٧,٧	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٣٨	٣٣,٩	١٩٥	٤٧,٩	٧٤	١٨,٢	٤٠٧
	مجموع	٢٨٤	٣٥,٦	٣٧٠	٤٦,٤	١٤٣	١٧,٩	٧٩٧
مكان الإقامة	الدوحة والريان	٢٧٢	٣٥,٨	٣٥١	٤٦,٢	١٣٧	١٨,٠	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٢	٣٢,٤	١٩	٥١,٤	٦	١٦,٢	٣٧
	مجموع	٢٨٤	٣٥,٦	٣٧٠	٤٦,٤	١٤٣	١٧,٩	٧٩٧
الحالة الزواجية	عازب	٦٠	٣٣,٧	٩٠	٥٠,٦	٢٨	١٥,٧	١٧٨
	متزوج	٢٢٤	٣٦,٢	٢٨٠	٤٥,٢	١١٥	١٨,٦	٦١٩
	مجموع	٢٨٤	٣٥,٦	٣٧٠	٤٦,٤	١٤٣	١٧,٩	٧٩٧
الحالة التعليمية	دون الجامعي	٦٦	٣٣,٣	١٠٦	٥٣,٥	٢٦	١٣,١	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢١٨	٣٦,٤	٢٦٤	٤٤,١	١١٧	١٩,٥	٥٩٩
	مجموع	٢٨٤	٣٥,٦	٣٧٠	٤٦,٤	١٤٣	١٧,٩	٧٩٧

يمكننا استخلاص الاستنتاجات التالية من الجدول:

- أقل من نصف أفراد العينة (٤٦,٤٪) اختاروا الحل الوسط، أي أن يأخذوا إجازة ويجربوا العمل الجديد بعض الوقت قبل اتخاذ قرار بالقبول أو الرفض. وأكثر من ثلثهم (٣٥,٦٪) أفادوا بأنهم مستعدون للاستقالة من عملهم الحالي مباشرة والالتحاق بالعمل الجديد. بينما رفض الباقون (١٧,٩٪) العرض جملة وتفصيلاً. وهذا يشير إلى أن المواطنين القطريين لا يرفضون العمل في القطاع الخاص رفضاً مطلقاً، بل يتعلق أمر موافقتهم على العمل فيه بالأجر

ونظام العمل والامتيازات الأخرى التي يمكن أن يوفرها لهم.

- كانت الإناث أقل استعداداً للمجازفة بالقبول المباشر (٤,٢٥٪ منهن فقط وافقن على الاستقالة والالتحاق بالعمل مباشرة مقابل ٨,٤٠٪ من الذكور)، ونزعن أكثر لتجربة العمل الجديد قبل اتخاذ القرار (٥٦٪ مقابل ٦,٤١٪ على التوالي).

- أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فقد كانت الفروق طفيفة حيث كان الشباب أكثر استعداداً للقبول المباشر بالعمل الجديد، والمتزوجون أكثر من العزاب، والجامعيون فما فوق أكثر من غيرهم، ولكن بفروق لا تتجاوز ثلاث نقاط من مئة. وكذلك كان الحال فيما يتعلق بالخيارين الآخرين (تجربة العمل الجديد قبل اتخاذ القرار، والرفض المباشر)، باستثناء الفرق بين الفئات التعليمية حيث كان الجامعيون فما فوق أكثر حزماً في اتخاذ القرار من غيرهم، حيث شكل هذا الفرق نحو عشر نقاط مئوية (١,٤٤٪ من فئة جامعي فما فوق اختاروا تجربة العمل الجديد قبل اتخاذ القرار، مقابل ٥,٥٣٪ من فئة دون الجامعي).

الفصل الرابع: استنتاجات الدراسة وتوصياتها

أولاً: الخلاصة والاستنتاجات

تعد معالجة اختلالات التركيبة السكانية في دولة قطر أهم التحديات التي يواجهها تنفيذ السياسة السكانية للدولة. ولهذا ركزت دراسة "الوعي السكاني في دولة قطر" على أبعاد هذه المسألة بالذات، حيث خصصت فصلاً لكل من قضايا الوعي السكاني المتعلقة بالتركيبة السكانية والنمو الحضري والإسكان والقوى العاملة. في هذه الخلاصة نحاول الجمع بين هذه القضايا بحسب مكونات الوعي السكاني الثلاثة: المعرفة، المواقف والاتجاهات، والسلوك.

أ- المعرفة

- أظهرت نتائج الدراسة معرفة شبه تامة بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر. فالأغلبية الساحقة من القطريين (أكثر من ٨٢٪ من أفراد العينة) يعتقدون أن قطر تعاني من مشكلة سكانية. وكانت الفروق بسيطة بين الذكور والإناث لصالح الإناث، وبين الفئات التعليمية لصالح الفئات الأعلى تعليماً، وبين الفئات العمرية لصالح الشباب.
- وأقر أكثر من ثلثي أفراد العينة الذين يعتقدون بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر بوجود مظاهر المشكلة السكانية التي ذكرها الاستبيان كلها. وركزت الإناث أكثر على مظاهر مثل: زيادة أعداد الوافدين أكثر من اللازم، ومزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل. ويمكن تفسير هذا الفرق في تأثر النساء أكثر بوجود الأعداد الكبيرة من الوافدين في الوقت الذي تزيد فيه نسبة الباحثات عن عمل عن نسبة الباحثين عنه بنسبة كبيرة. وركزت الفئات الشابة أكثر على الآثار السلبية لزيادة أعداد الوافدين، ومزاحمتهم للقطريين في الحصول على فرص العمل، بينما تتقارب المواقف فيما يتعلق بالخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين نتيجة اختلال التركيبة السكانية. ومن الطبيعي أن تكون الفئات الأعلى تعليماً أكثر وعياً بمظاهر المشكلة السكانية حيث كان الخيار الوحيد الذي أختارته نسبة أكبر من أفراد العينة الأقل تعليماً هو المتعلق بمزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل، وهذا مفهوم إذ أن أكثرية الوافدين تعمل في المجالات التي لا تحتاج إلى مستويات تعليمية عليا.

- وفيما يتعلق بالنمو الحضري أجاب نحو ثلاثة أرباع أفراد العينة بأن تركز النسبة الأكبر من سكان الدولة في الدوحة الكبرى (بلديتي الدوحة والريان) يعد مشكلة سكانية رئيسية. وهنا كان الذكور أكثر وعياً بالمشكلة من الإناث، والفئات الأعلى تعليماً أكثر وعياً من غيرهم، والمتزوجون أكثر وعياً من العزاب.

- كما رأت أكثرية أفراد العينة أن أهم سبب لتركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة هو عدم الاهتمام الكافي بتنمية المناطق الأخرى خارجها. وكان الشباب أكثر اهتماماً بتنمية هذه المناطق، بينما ركزت فئات ٣٥ سنة فما فوق أكثر على عدم توفر فرص عمل كافية في تلك المناطق كأهم سبب لتركز السكان في الدوحة. أما الفروق بحسب الحالة التعليمية فكانت أقل. ويبدو أن نسبة ضئيلة حتى من الجامعيين يعدون عدم وجود الجامعات أو عدم كفاية المدارس أو مستوياتها سبباً هاماً من أسباب تركز السكان في مدينة الدوحة. مما يشير إلى أن الأمر الأهم بالنسبة للجميع هو تنمية المناطق الأخرى وتوفير فرص العمل المناسبة.

- ولم يختلف الحال فيما يتعلق بمسألة الإسكان. حيث لم ينف أحد من المبحوثين وجود مشكلة إسكان في الدولة، وأن أكثريتهم الساحقة (نحو ٩٠٪) أفادت بوجود تلك المشكلة، بينما أجاب نحو ١٠٪ بلا أدري. وظهرت بعض الفروق بين الذكور والإناث، إذ أكد ذلك نسبة أكبر من الذكور، ولم تظهر فروق بحسب المتغيرات الأخرى. ورأت النسبة الأكبر من الذين أجابوا بأنهم يعتقدون بوجود مشكلة إسكان في دولة قطر أن أهم مظهر لمشكلة الإسكان يتمثل في زيادة تكاليف بناء المسكن عن طاقة الموظفين. كما قال بعضهم بأن المظهر الأهم هو التأخر في منح الأرض والقرض للمواطنين. ومما يلفت النظر أن نسبة تزيد عن ١٢٪ قالت بأن المظهر الأهم يتمثل في ارتفاع الإيجارات، مما قد يشير إلى أن بعض المواطنين القطريين لا يملكون مساكنهم الخاصة بل يقومون باستئجارها ويشكون من ارتفاع إيجار المسكن. وتجدر الإشارة إلى أن أقل من ٨٪ من الإجابات أشارت إلى كل من «سكن العزاب من الوافدين في مناطق سكن العائلات القطرية» و «عدم رغبة المواطنين في سكن الشقق السكنية، وإصرارهم على العيش في فيلات مستقلة» بوصفه المظهر الأهم لمشكلة الإسكان. وكانت الفروق طفيفة بحسب متغيرات الجنس والعمر والحالة الزواجية والحالة التعليمية.

- وتأكد الوعي السكاني بين المواطنين القطريين أيضاً فيما يتعلق بقضايا القوى العاملة. فعندما سئل المبحوثون هل ترى أن بالإمكان الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار تطبيق

خطط التنمية الحالية في الدولة؟ أجابت الأكثريتهم (٦٢,٧٪) بنعم، بينما أجاب أقل من ربعهم (٢٢,٣٪) بلا وأجاب الباقون (١٤,٩٪) بلا أدري. ولم تظهر فروق دالة بين الذكور والإناث، كما تقاربت الإجابات بحسب العمر والحالة الزواجية والحالة التعليمية.

- وفيما يتعلق بكيفية الحد من استقدام العمالة اختارت الأكثرية الساحقة من أفراد العينة محاربة الاتجار بالعمالة الوهمية (٩٧,٤٪)، وتحديث وسائل الإنتاج لتستوعب أعداداً أقل من العاملين (٩٥,٦٪) وتدريب القطريين على القيام بجميع أنواع العمل، ومنح العاملين منهم في المهن اليدوية امتيازات خاصة (٩٣,٤٪)، ولم يحظ الخيار الأخير (التوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية) سوى ب ٤٤٪ منهم. ولم تظهر فروق بين الذكور والإناث إلا في مسألتين: زيادة مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي، حيث كانت الإناث أكثر تحمساً لذلك. (وهذا طبيعي إذ ترغب النساء أكثر في المشاركة في النشاط الاقتصادي). أما المسألة الثانية فهي المتعلقة بالتوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية، حيث كانت نسبة الإناث اللواتي اخترن هذه الإجابة أقل بشكل واضح من نسبة الذكور. كما لم تظهر فروق دالة بحسب العمر إلا فيما يتعلق بتقييد استقدام العمالة المنزلية بحد معين، والتوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية، حيث كانت الفئات العمرية الشابة أقل اختياراً لكل منهما. أما الفروق بحسب الحالة التعليمية فقد ظهرت بالدرجة الأولى فيما يتعلق بخيار التوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية، حيث كانت نسبة الجامعيين فما فوق الذين وافقوا على هذا الخيار أعلى من غيرهم.

ب- المواقف والاتجاهات

دلت الإجابات على وعي كبير من أكثرية المستجوبين بأبعاد ومخاطر اختلال التركيبة السكانية، حيث:

- وافقت الأكثرية الساحقة على عبارات مثل: يجب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم، أو: الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال، أو: الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة. كما أظهرت الإجابات وعياً واضحاً بالمسائل المتعلقة بتأخر سن الزواج وأثره على معدلات النمو السكاني للقطريين، وبالتالي زيادة الاختلال في التركيبة السكانية للدولة. ومن اللافت للنظر أن الإناث أظهرن وعياً أكبر من الذكور فيما

يتعلق ببعض العبارات الخاصة باختلال التركيبة السكانية. كالمسائل المتعلقة بالأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين، وبالفحص الطبي قبل الزواج والخلافات الزوجية. لكن الإناث أبدين اهتماماً أقل بمسائل مثل غلاء المهور وتكاليف الزواج كسبب في تأخر سن الزواج، أو مثل القول بأن الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال. وهنا أيضاً كانت الفئات الأعلى تعليماً أكثر وعياً بمسائل مثل دور الخادمة بدل الأم، وإمكانية استقدام أي عدد من الخدم، وحق أبناء القطريات المتزوجات بغير المواطنين الحصول على الجنسية القطرية... وغيرها.

- كما تبين أن هناك وعياً متقدماً بالمسائل المتعلقة بالنمو الحضري. فجميع أفراد العينة تقريباً (٩٨,٥٪) وافقوا على القول بأن إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في مدينة الدوحة، كما وافقت نسبة مقاربة (٩٧,٧٪) على القول بأنه «إذا منحت المناطق خارج الدوحة صلاحيات أكبر في وضع برامجها التنموية والخدمية يتجه الناس للسكن فيها أكثر»، بينما لم تلق العبارات المتعلقة بالأندية الرياضية والثقافية في المناطق الأخرى، أو بالزحام والتلوث في الدوحة اهتماماً كبيراً من قبل المبحوثين. ولم تظهر فروق دالة بين الذكور والإناث أو بين الفئات العمرية المختلفة. بينما كانت الفروق أوضح بين الفئات التعليمية المختلفة في المسائل التي تفاوتت فيها الآراء بوجه عام، ففئات الجامعيين فما فوق أكدت أكثر على عدم موافقتها على أن المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة، وبأن لاضرر من أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة، وبأنه «لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال».

- وفي المسائل المعلقة بالإسكان ظهر نزوع واضح نحو سكن الأسرة النووية (الزوج والزوجة والأولاد) في مسكن مستقل. وأكد أكثر من ٩٥٪ من المبحوثين بأن المتزوجين الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل. كما يلفت الانتباه أن أكثرية كبيرة (٨٩٪) وافقت على القول بأن «بعض أصحاب المساكن لا يوافقون على منع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات لكي يستمروا في تأجيرها»، مما يشير إلى وعي كبير بأحد التحديات التي تواجه تطبيق القانون المتعلق بهذه المسألة. وتجدر الإشارة إلى ان العبارة الوحيدة التي توزعت حولها الإجابات بالتساوي تقريباً بين الموافقة إلى حد كبير والموافقة إلى حد ما وعدم الموافقة، هي القائلة بأن «مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين. وهذا مفهوم إذ على الرغم من اقتناع البعض

بذلك فإنهم لا يرغبون في تغيير هذه القاعدة التي اعتادوا عليها طوال حياتهم.

- ولم تظهر فروق دالة بين إجابات الذكور والإناث، إلا فيما يتعلق ببعض العبارات مثل القول بأن السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الزوجية، حيث كانت الإناث أكثر ميلاً للموافقة على ذلك، وكانت الفروق أوضح فيما يتعلق بتأثير مجانية المياه والكهرباء على الاستهلاك حيث رفضت نسبة أكبر من الإناث القول بأنها تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين. أما الفروق بحسب المتغيرات الأخرى فكانت طفيفة، باستثناء مسألتين اختلفت بشأنهما الفئات الأعلى تعليماً عن الأقل تعليماً. المسألة الأولى تتعلق بالسكن المستقل للأسرة حيث أكدت نسبة أكبر من الفئات التعليمية دون الجامعية على أن الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته، والمسألة الثانية هي مسألة العلاقة بين مجانية المياه والكهرباء والمبالغة في استهلاكها، حيث كان من الطبيعي أن تظهر الفئات التعليمية الأعلى وعياً أكبر بهذه الحقيقة.

- وأظهر المبحوثون وعياً كبيراً فيما يتعلق بالأبعاد الثقافية لوجود الأعداد الكبيرة من القوى العاملة الوافدة. فقد وافق نحو ٩٤٪ على القول بأن الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني. ووافقت نسبة مماثلة على القول بأن عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين. كما وافق على القول بأن العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة ٨٤٪ من أفراد العينة. أما بشأن المبالغة في اعتماد القطريين على العمالة المنزلية فكانت نسبة الموافقين أكثر من ٩١٪، وإن كانت موافقة أكثر من نصفهم «إلى حد ما».

- وأما بشأن القطاع الخاص ودوره في استقدام العمالة، فقد أظهر المبحوثون وعياً متقدماً نسبياً، حيث وافق على القول بأن إصرار القطاع الخاص على استقدام العمالة الرخيصة يعرقل تطوير الاقتصاد الوطني نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة أكثر من ٩٠٪ منهم، لكن موافقة نسبة هامة منهم كانت إلى حد ما (٤٢,٤٪). وفي السياق نفسه لم يوافق على القول بأن لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة ٤٦٪ من مجموع العينة.

- وأما فيما يتعلق بدور المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي فقد كان هناك بعض التردد، حيث كانت نسبة الموافقين إلى حد كبير على القول بأن «زيادة نسبة الإناث القطريات في القوى العاملة

يساهم في الحد من استقدام العمالة الوافدة» تساوي تقريباً نسبة غير الموافقين على ذلك.

- وكان من الطبيعي أن تتركز الفروق بين إجابات الجنسين على المسائل المتعلقة بالمرأة بشكل رئيسي، ولا سيما القول بأن مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه، حيث وافق على ذلك إلى حد كبير ٦,٧٪ فقط من الإناث مقابل ٢٠,٤٪ من الذكور، ولم يوافق على هذا القول ٦٧,٢٪ من الإناث مقابل ٤٣,٣٪ من الذكور. كما وافقت نسبة أكبر من الإناث على أن العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة، وكذلك الأمر بالنسبة للقول بأن «بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل»، حيث كانت نسبة الموافقين إلى حد كبير من الإناث أقل من مثيلتها بين الذكور. وفي هذا القول الأخير كانت نسبة الموافقين من الشباب أقل بكثير من الفئات الأكبر سناً. ولعل بعض الشباب اعتبروا أن في مثل هذا القول اتهاماً لهم بالتردد في قبول الوظائف التي تعرض عليهم، فكان رد فعل بعضهم رفض العبارة المذكورة. و كما هو متوقع، كان أفراد العينة من الجامعيين فما فوق أكثر وعياً بمعظم القضايا المتعلقة بالقوى العاملة. فنسبة أكبر منهم وافقت على القول بضرورة الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية، وبأن بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل، وبأن عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين. وفي نفس الاتجاه وافقت نسبة أقل من فئة الجامعيين فما فوق على أن لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة، وعلى أن مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه.

ج- السلوك

كانت الإجابات حول سلوك المبحوثين المحتمل في حالات افتراضية معينة متوافقة إلى حد كبير مع معارفهم واتجاهاتهم.

- ففيما يتعلق بالسلوك المتوقع للحد من عدد العمال اختارت الأكثرية الساحقة من المبحوثين (٨٤,٤٪) البحث عن طريقة لتحديث وسائل العمل بحيث يمكن الاكتفاء بعدد أقل من العمال مع الحفاظ على مستوى الدخل. وهذا يشير بوضوح إلى أن المواطنين القطريين يساندون بقوة الدعوة

للتحول إلى اقتصاد المعرفة، والعمل على تحديث وسائل الإنتاج بغية الحد من أعداد العمالة الوافدة، ولاسيما العمالة اليدوية والمحدودة المهارة. وأظهرت الإناث استعداداً أكبر للبحث عن طريقة لتحديث وسائل العمل بغية الحد من عدد العمال، وكذلك الفئات العمرية الشابة، والفئات الأعلى تعليماً.

- وفيما يتعلق بمسائل النمو الحضري أفاد أكثر من ثلثي أفراد العينة بأنهم مستعدون لمغادرة الدوحة والذهاب للاستقرار خارجها إذا منحوا مساكن مجانية، مما يدل على مدخل جديد ممكن لحل مسألة تركز السكان في الدوحة، وذلك بتأمين المساكن خارجها من قبل الدولة أو مؤسسات العمل، إما مجاناً أو بأسعار رمزية. وكان الذكور أكثر استعداداً لذلك من الإناث، والشباب والعزاب أقل استعداداً، بينما كانت الفروق طفيفة بين المستويات التعليمية المختلفة. ويلفت النظر أن الجميع أفادوا بقبول العرض التالي: «إذا توفرت لك فرصة عمل خارج الدوحة أفضل بكثير من عملك الحالي هل تقبل العمل الجديد وتنتقل مع أسرتك للعيش هناك»، ولم يرفضه أي من أفراد العينة، مما يدل على أن فرصة العمل المناسبة هي العنصر الأهم في اتخاذ القرار بشأن العمل والسكن. لكن الاختلاف كان بين أن يقبل الفرد العمل الجديد ويذهب للاستقرار مع أسرته خارج الدوحة وبين أن يقبل العمل لكنه يبقى مقيماً في الدوحة يتنقل يومياً بينها وبين مكان العمل. وقد وافقت الأكثرية على الذهاب للاستقرار خارج الدوحة، لكنها لم تكن أكثرية كبيرة (أقل من ٦٠٪ مقابل أكثر من ٤٠٪ فضلوا البقاء في الدوحة). وهنا أيضاً كان الذكور أكثر استعداداً للاستقرار خارج الدوحة من الإناث، وكذلك كان الشباب والعزاب أقل استعداداً لذلك. وكان هناك تطابق تام بين أجابات الفئات التعليمية.

- ولم تؤكد الدراسة التصور الشائع من أن المواطنين القطريين يرفضون السكن في الشقق ويصرون على العيش في فلل مستقلة. فقد تبين أن نحو ثلاثة أرباع المتزوجين حديثاً (منذ خمس سنوات أو أقل) من أفراد العينة يقبلون الانتقال للعيش في شقة سكنية بدلاً من الفيلا التي اعتاد المواطنون القطريون السكن فيها، وذلك إذا كانت الشقة مجانية أو بسعر رمزي. وهذا يبشر بإمكانية اعتماد مثل هذه الحلول لمشكلة الإسكان في الدولة. فرفض العيش في الشقة ليس مطلقاً إلا بالنسبة لأقلية لاتتجاوز ١٠٪ من مجموع المبحوثين. كما أن قبول نسبة ١٦٪ منهم العيش في الشقة ولو بشكل مؤقت يعني أن المسألة متعلقة بالإمكانات المادية وليس بمبدأ السكن في الفيلا أو الشقة. ومن

الطبيعي أن يكون الحاصلون على الشهادات الجامعية فما فوق أكثر قبولاً للعيش في شقق سكنية من غيرهم وأن يكون الذكور أكثر قبولاً لذلك من الإناث.

- كذلك تبين أنه لم يعد هناك إصرار على العرف الشائع بسكن الأقارب في أماكن متقاربة. إذ أن نحو ثلاثة أرباع أفراد العينة المتزوجين حديثاً وافقوا على أخذ الأرض المخصصة والمباشرة بالبناء إذا خصصت لهم أرض لبناء المسكن بعيداً عن الأقارب، وحصلوا على القرض المناسب، وإن كان هناك نحو ١٦٪ ممن رفضوا العرض رفضاً مطلقاً. ولم تظهر فروق دالة بحسب متغيرات الدراسة، ماعدا بعض الفروق بين الفئات التعليمية، حيث كانت نسبة الذين وافقوا على العرض أكبر بين الفئات الأعلى تعليماً.

- كما أظهرت الإجابات بشأن العمل في القطاع الخاص أن رفض العمل في هذا القطاع من قبل المواطنين القطريين ليس مطلقاً، بل هو متعلق بالأجر والامتيازات الأخرى التي يؤمنها القطاع الحكومي. فعندما طُرح السؤال: إذا كنت موظفاً في الإدارة الحكومية وعُرض عليك عمل في القطاع الخاص بأجر أعلى ماذا تفعل؟ أفاد أكثر من ثلث أفراد العينة بأنهم مستعدون للاستقالة من عملهم الحالي مباشرة والالتحاق بالعمل الجديد. واختار أقل من نصفهم أن يأخذوا إجازة ويجربوا العمل الجديد بعض الوقت قبل اتخاذ قرار بالقبول أو الرفض. ولم يرفض العرض جملة وتفصيلاً سوى أقل من ١٨٪ منهم. وبالطبع كانت الإناث أقل استعداداً للمجازفة بالقبول المباشر ونزعن أكثر لتجربة العمل الجديد قبل اتخاذ القرار. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فقد كانت الفروق طفيفة لا دلالة لها، باستثناء الفرق بين الفئات التعليمية حيث كان الجامعيون فما فوق أكثر حزماً في اتخاذ القرار من غيرهم، حيث شكل هذا الفرق نحو عشر نقاط مئوية.

ثانياً: التوصيات:

أوضحت الدراسة أن ما طرحته السياسة السكانية من إجراءات لتحقيق غاياتها البعيدة وأهدافها المرحلية صحيح تماماً، وينسجم مع احتياجات المواطنين القطريين وتطلعاتهم. **ولذلك فإن التوصية الأهم تتلخص في الاستمرار في تطبيق السياسة السكانية لدولة قطر، والالتزام بتنفيذ الإجراءات التي حددتها**، ولاسيما الإجراءات التالية:

- تشجيع الشباب على الزواج والحد من مشكلات تأخره ومعالجة أسباب ذلك التأخر، وبخاصة

التوعية بأهمية خفض المهور وخفض نفقات الزواج، ولاسيما للإناث، حيث يمكن التركيز على ذلك في مدارس الإناث وفي البرامج الإعلامية الموجهة للمرأة.

- أكثرية المبحوثين توافق على الحلول المناسبة لمعالجة التركز الشديد لسكان الدولة في مدينة الدوحة وتدعم الإجراءات التي تحقق الغاية التي حددتها السياسة السكانية في محور النمو الحضري. وأهمها التوسع في إنشاء المدن الجديدة خارج الدوحة وتوزيعها توزيعاً جغرافياً متوازناً على جميع المناطق. والاهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة القائمة، ومنح مزايا للسكن فيها وتنميتها، ومنحها صلاحيات المشاركة في وضع برامجها التنموية.

- أظهرت الدراسة أن تنمية المناطق الأخرى وتوفير فرص العمل المناسبة هي العنصر الأهم في اتخاذ القرار بشأن مكان العمل والسكن. ولذلك فإن الاهتمام يجب أن يتركز على توفير فرص العمل المجزية والمناسبة في المناطق التي ترغب الدولة في توجيه المواطنين للإقامة فيها. كما أوضحت الدراسة إمكانية مقاربة جديدة لحل مسألة تركز السكان في الدوحة، وذلك بتأمين المساكن خارجها من قبل الدولة أو مؤسسات العمل، إما مجاناً أو بأسعار رمزية. خاصة وأن الدولة تمنح المواطنين أرضاً وقرضاً لبناء السكن، وغالباً ما يعفى المستفيدون من القرض أو من جزء منه. وبالتالي يمكن أن يكون تخصيص أراضي السكن في المناطق خارج الدوحة أحد الحلول المناسبة لمشكلة تركز السكان في الدوحة.

- تبين أن المظهر الأهم لمشكلة الإسكان هو التأخر في منح الأرض والقرض للمواطنين، وزيادة تكاليف بناء المسكن عن طاقة الموظفين، ولذلك توصي الدراسة بالإسراع في منح الأرض وزيادة القرض بحيث يكون كافياً لبناء المسكن.

- المسكن المستقل للمتزوجين الجدد أهم من نوع المسكن (فيلا أو شقة). كما أن الاتجاه نحو سكن الأقارب في أماكن متقاربة آخذ في التراجع. مما يمكننا من الاستنتاج بإمكانية منح شقق سكنية لشريحة واسعة من المواطنين، ولاسيما المتزوجين حديثاً أو المقبلين على الزواج، بدلاً من الأرض والقرض، دون اشتراط القرب من سكن الأهل والأقارب.

- مازالت مسألة التوعية بأهمية الحد من استهلاك الماء والكهرباء ملحة، حيث أظهرت الدراسة تردداً واضحاً في الربط بين مجانية استهلاكهما والمبالغة فيه.

- مازال الذكور أقل تقبلاً لمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وما زالت نسبة هامة منهم ترى أن مكان المرأة هو البيت وليس العمل خارجه. لذلك لابد من حملات توعية تركز على أهمية مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل كأحد وسائل الحد من استقدام العمالة الوافدة، وليس فقط كأحد الحقوق الطبيعية للمرأة. كما أن تطوير التعليم بوجه عام من جهة، والتركيز على تعليم الذكور من جهة ثانية، يساعد في زيادة نسبة القبول بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

- تبين أن المواطنين القطريين لا يرفضون العمل في القطاع الخاص رفضاً مطلقاً، بل يتعلق أمر موافقتهم على العمل فيه بالأجر ونظام العمل والامتيازات الأخرى التي يمكن أن يوفرها لهم. ولذلك فإن صدور تشريعات تهدف إلى المساواة في الأجر والامتيازات بين القطاعين الحكومي والخاص، وتشجيع الشركات الخاصة على رفع الأجور يساعد في زيادة نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص.

- مازالت مسألة الحد من استقدام العمالة المنزلية ذات أهمية فائقة في تصحيح اختلال التركيبة السكانية وتركيبة قوة العمل. ولذلك لابد من التوسع في حملات التوعية (ولاسيما الموجهة للإناث) للحد من اعتماد الأسر على العمالة المنزلية من جهة، وتشدد الجهات المعنية في استقدام هذه العمالة وتنظيم ذلك الاستقدام من جهة ثانية.

- بينت الدراسة أن المواطنين القطريين يساندون بقوة الدعوة للتحول إلى اقتصاد المعرفة، والعمل على تحديث وسائل الإنتاج بغية الحد من أعداد العمالة الوافدة، ولاسيما العمالة اليدوية والمحدودة المهارة. ولذلك توصي الدراسة بشدة بتسريع الخطوات الهادفة إلى ذلك التحول باعتباره الآلية الأهم لتصحيح اختلال التركيبة السكانية وتركيبة القوى العاملة في الدولة.

المراجع والهوامش

1) www.populationinstitute.org

2) USAID, Mobilization of communities to increase population awareness on HIV prevention in Uzbekistan, 2008

3) Maura Misiti The 6 billion day: an Italian Survey on Public Opinion and Mass Media, IUSSP – International Union for the Scientific Study of Population XXIV General Population Conference, Salvador – Brazil 18-24 August 2001

4) http://www.iussp.org

5) http://www.popc.org

٦) المصدر السابق

٧) علي أسعد وطفة، مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة، دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية –العدد١٣٩، ٢٠٠٩

٨) الشبكة العمانية للأطروحات الجامعية

9) J. Agric. Sci. Mansoura Univ.. 34 (12). December. 2009

١٠) كلثم علي الغانم، اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج(دراسة استطلاعية على عينة من الشباب) ٢٠١٠ – د.كلثم الغانم ، الموقع الالكتروني للمجلس الاعلى لشؤون الأسرة ، قسم الدراسات والبحوث

http://www.scfa.gov.qa/files/studies/files/Etgaht.pdf

١١) كلثم على الغانم وآخرون، معوقات تولي المرأة المناصب القيادية في المجتمع القطري، دراسة ميدانية (٢٠٠٧)، الموقع الإلكتروني للمجلس الاعلى لشؤون الأسرة ،قسم الدراسات والبحوث،

2008http://www.scfa.gov.qa/files/studies/files/ma3ookat__kiyadiyya.pdf

١٢) نظراً لقلة أعداد المطلقين والأرامل فضلنا، أثناء تحليل الإجابات بحسب الحالة الزواجية، جمع إجاباتهم مع إجابات المتزوجين، وكذلك فعلنا فيما يتعلق بالمستويات التعليمية دون الجامعية بسبب قلة أعدادهم بالمقارنة مع الجامعيين فما فوق، وكذلك الأمر بالنسبة لمكان الإقامة، حيث جمعنا إجابات المبحوثين من بلديتي الدوحة والريان نظراً لأنهما يشكلان في واقع الحال مدينة واحدة، وكثيراً ما يجيب الشخص بأنه يسكن في الدوحة رغم أن سكنه يتبع بلدية الريان، وجمعنا إجابات المبحوثين من جميع المناطق خارج الدوحة الكبرى نظراً لقلة أعدادهم. كما فضلنا أثناء تحليل البيانات بحسب العمر جمع إجابات الفئات الشابة (أقل من ٣٥ عاماً من العمر) وإجابات الأكبر سناً (٣٥ عاماً فما فوق) تسهيلاً للمقارنة، وذلك باستثناء الحالات التي وجدنا فيها فروقاً كبيرة بين إجابات فئة من الفئات المذكورة وأخرى.

١٣) موقع جهاز الإحصاء http://www.qsa.gov.qa

١٤) اللجنة الدائمة للسكان، حالة سكان قطر ٢٠١١، الدوحة، ٢٠١١

١٥) انظر موقع جهاز الإحصاء المذكور، وكذلك: اللجنة الدائمة للسكان، حالة سكان قطر ٢٠١١، ص٢٠

١٦) اللجنة الدائمة للسكان، السياسة السكانية لدولة قطر، ص١٦

١٧) المصدر السابق، ص ١٧

١٨) المصدر نفسه، ص١٧

١٩) اللجنة الدائمة للسكان، السياسة السكانية لدولة قطر، ص١٨-١٩

الملحـــــق

جدول (١): مظاهر المشكلة السكانية بحسب الجنس والعمر (لمن أقروا بوجود المشكلة، ووضعوا إشارة نعم على الأسئلة التالية)

المظاهر	الجنس	الفئات العمرية					مجموع
		أقل من ٢٥ سنة	٢٥ - ٣٤	٣٥ - ٤٤	٤٥ - ٥٤	٥٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر	
زيادة أعداد الوافدين أكثر من اللازم	ذكور	٣٤	١٢٠	١٢٧	٥٤	٢١	٤	٣٦٠
	إناث	٢٤	١١٧	٥٢	١٢	١	٤	٢١٠
	مجموع	٥٨	٢٣٧	١٧٩	٦٦	٢٢	٨	٥٧٠
الخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين	ذكور	٢٩	١١٣	١١٩	٥١	٢٢	٤	٣٣٨
	إناث	٢٠	٩٦	٥٣	١٣	١	٣	١٨٦
	مجموع	٤٩	٢٠٩	١٧٢	٦٤	٢٣	٧	٥٢٤
ارتفاع نسبة الطلاق بين المواطنين	ذكور	٢٥	١٠٨	٩٨	٣٥	١٨	٤	٢٨٨
	إناث	١٨	٨١	٣٨	١٤	١	٢	١٥٤
	مجموع	٤٣	١٨٩	١٣٦	٤٩	١٩	٦	٤٤٢
الضغط على الموارد	ذكور	٢٦	١١٦	١١٥	٥٧	١٨	٤	٣٣٦
	إناث	١٩	١٠١	٥٢	١٣	٠	٥	١٩٠
	مجموع	٤٥	٢١٧	١٦٧	٧٠	١٨	٩	٥٢٦
مزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل	ذكور	٣١	١٠٢	١٠٣	٤٣	١٠	٣	٢٩٢
	إناث	٢٢	٩٥	٤٨	١٠	٠	٥	١٨٠
	مجموع	٥٣	١٩٧	١٥١	٥٣	١٠	٨	٤٧٢
سكن العزاب في مناطق العائلات	ذكور	٣٠	١٣٢	١٤٢	٥٨	٢٢	٥	٣٨٩
	إناث	٢٣	١٠٨	٥٧	١٣	١	٥	٢٠٧
	مجموع	٥٣	٢٤٠	١٩٩	٧١	٢٣	١٠	٥٩٦
وجود أعداد كبيرة من العمالة السائبة (الهاربة)	ذكور	٢٧	١٢٢	١٢٥	٥٤	١٧	٦	٣٥١
	إناث	٢٢	١٠١	٥٧	١٢	٠	٥	١٩٧
	مجموع	٤٩	٢٢٣	١٨٢	٦٦	١٧	١١	٥٤٨
كثرة أعداد العمالة المنزلية	ذكور	٢٤	٩٢	١٠٢	٤١	٢٤	٣	٢٨٦
	إناث	١٩	٧٩	٤٣	١١	١	٣	١٥٦
	مجموع	٤٣	١٧١	١٤٥	٥٢	٢٥	٦	٤٤٢
عدم كفاية المستشفيات والأسرة والمراكز الصحية	ذكور	٢٩	١٢٨	١٣٠	٥٧	٢٤	٥	٣٧٣
	إناث	٢٢	١٠٦	٥٦	١٤	١	٤	٢٠٣
	مجموع	٥١	٢٣٤	١٨٦	٧١	٢٥	٩	٥٧٦
المجموع الكلي		٧٦	٣١٤	٢٥٣	١٠٤	٣٧	١٣	٧٩٧

جدول (٢): مظاهر المشكلة السكانية بحسب الحالة التعليمية
(لمن أقروا بوجود المشكلة، ووضعوا إشارة نعم على الأسئلة التالية)

المظاهر	المستوى التعليمي								المجموع الكلي للإجابات
	ملم	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	معهد متوسط	مجموع دون الجامعي	جامعي	دراسات عليا	مجموع جامعي فما فوق	
زيادة أعداد الوافدين أكثر من اللازم	٦	١	١١	٧٦	٤٠	١٣٤	٣٣٤	١٠٢	٤٣٦	٥٧٠
الخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين	٤	١	١١	٦٧	٣٤	١١٧	٣١١	٩٥	٤٠٦	٥٢٣
ارتفاع نسبة الطلاق بين المواطنين	٦	١	٩	٦٠	٢٩	١٠٥	٢٦٠	٧٧	٣٣٧	٤٤٢
الضغط على الموارد	٥	١	١٠	٦٥	٣٤	١١٥	٣٠٦	١٠٥	٤١١	٥٢٦
مزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل	٣	١	١٠	٧٤	٣٧	١٢٥	٢٦٩	٧٨	٣٤٧	٤٧٢
سكن العزاب في مناطق العائلات	٥	١	١٣	٧٦	٤٥	١٤٠	٣٤١	١١٥	٤٥٦	٥٩٦
وجود أعداد كبيرة من العمالة السائبة (الهاربة)	٥	١	١٣	٧٦	٣٩	١٣٤	٣١٤	١٠٠	٤١٤	٥٤٨
كثرة أعداد العمالة المنزلية	٥	٠	٩	٥٤	٢٦	٩٤	٢٥٤	٩٤	٣٤٨	٤٤٢
عدم كفاية المستشفيات والأسرّة والمراكز الصحية	٤	١	١٠	٧١	٣٩	١٢٥	٣٤٤	١٠٧	٤٥١	٥٧٦
مجموع أفراد العينة	٨	٣	١٦	١١٢	٥٩	١٩٨	٤٤٦	١٥٣	٥٩٩	٧٩٧

جدول (٣): مظاهر المشكلة السكانية بحسب الحالة الزواجية ومكان الإقامة
(لمن أقروا بوجود المشكلة، ووضعوا إشارة نعم على الأسئلة التالية)

المظاهر	مكان الإقامة	الحالة الزواجية				المجموع
		عازب	متزوج	مطلق	أرمل	
زيادة أعداد الوافدين أكثر من اللازم	الدوحة والريان	١٢٨	٣٩٤	٢١	٢	٥٤٥
	بلديات أخرى	٦	١٧	٢	٠	٢٥
	مجموع	١٣٤	٤١١	٢٣	٢	٥٧٠
الخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين	الدوحة والريان	١١١	٣٦٥	٢٠	٣	٤٩٩
	بلديات أخرى	٦	١٦	٢	٠	٢٤
	مجموع	١١٧	٣٨١	٢٢	٣	٥٢٣
ارتفاع نسبة الطلاق بين المواطنين	الدوحة والريان	٩٥	٣٠٦	٢٠	٣	٤٢٤
	بلديات أخرى	٤	١٢	٢	٠	١٨
	مجموع	٩٩	٣١٨	٢٢	٣	٤٤٢
الضغط على الموارد	الدوحة والريان	١١٤	٣٦٧	٢٠	٢	٥٠٣
	بلديات أخرى	٦	١٥	٢	٠	٢٣
	مجموع	١٢٠	٣٨٢	٢٢	٢	٥٢٦
مزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل	الدوحة والريان	١٠٩	٣٢٢	٢٠	١	٤٥٢
	بلديات أخرى	٥	١٤	١	٠	٢٠
	مجموع	١١٤	٣٣٦	٢١	١	٤٧٢
سكن العزاب في مناطق العائلات	الدوحة والريان	١٢١	٤٢٣	٢٢	٢	٥٦٨
	بلديات أخرى	٧	١٩	٢	٠	٢٨
	مجموع	١٢٨	٤٤٢	٢٤	٢	٥٩٦
وجود أعداد كبيرة من العمالة السائبة (الهاربة)	الدوحة والريان	١٠٩	٣٨٩	٢٢	٢	٥٢٢
	بلديات أخرى	٧	١٨	١	٠	٢٦
	مجموع	١١٦	٤٠٧	٢٣	٢	٥٤٨
كثرة أعداد العمالة المنزلية	الدوحة والريان	٩٥	٣١٢	١٤	٣	٤٢٤
	بلديات أخرى	٤	١٢	٢	٠	١٨
	مجموع	٩٩	٣٢٤	١٦	٣	٤٤٢
عدم كفاية المستشفيات والأسرّة والمراكز الصحية	الدوحة والريان	١٢٣	٤٠٢	٢٣	٢	٥٥٠
	بلديات أخرى	٧	١٨	١	٠	٢٦
	مجموع	١٣٠	٤٢٠	٢٤	٢	٥٧٦
مجموع أفراد العينة		١٧٨	٥٨٣	٣٣	٣	٧٩٧

جدول (٤): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو السكاني والتركيبة السكانية حسب العمر

العبارات	العمر	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
زيادة عدد سكان الدولة يزيد من أهميتها بين الدول الأخرى	أقل من ٣٥ سنة	٧٤	١٥٧	١٥٩	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٦٩	١٧٣	١٦٥	٤٠٧
	مجموع	١٤٣	٣٣٠	٣٢٤	٧٩٧
الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة	أقل من ٣٥ سنة	١٤٢	١٨٥	٦٣	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	١١٦	١٧٤	١١٧	٤٠٧
	مجموع	٢٥٨	٣٥٩	١٨٠	٧٩٧
الأسرة القادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استخدام أي عدد منهم	أقل من ٣٥ سنة	٧٧	١٥٩	١٥٤	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٦٧	١٤٩	١٩١	٤٠٧
	مجموع	١٤٤	٣٠٨	٣٤٥	٧٩٧
الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال	أقل من ٣٥ سنة	١٦٣	١٥١	٧٦	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	١٦٨	١٧٤	٦٥	٤٠٧
	مجموع	٣٣١	٣٢٥	١٤١	٧٩٧
يجب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم	أقل من ٣٥ سنة	١٣٥	١٩١	٦٤	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	١٦٥	١٨٠	٦٢	٤٠٧
	مجموع	٣٠٠	٣٧١	١٢٦	٧٩٧
ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات بغير المواطنين الحصول على الجنسية القطرية	أقل من ٣٥ سنة	٦١	٧٧	٢٥٢	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٤٢	٨٣	٢٨٢	٤٠٧
	مجموع	١٠٣	١٦٠	٥٣٤	٧٩٧
الخلافات الزوجية تتزايد في المجتمع القطري	أقل من ٣٥ سنة	١٧٨	١٨٨	٢٤	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	١٣٣	٢٢٠	٥٤	٤٠٧
	مجموع	٣١١	٤٠٨	٧٨	٧٩٧
لا تزال الأسرة القطرية تقوم بوظيفة تربية الأبناء على أكمل وجه	أقل من ٣٥ سنة	٥٧	٢٣٧	٩٦	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٦٥	٢٦٦	٧٦	٤٠٧
	مجموع	١٢٢	٥٠٣	١٧٢	٧٩٧
يتأخر سن الزواج بين القطريين بسبب غلاء المهور وتكاليف الزواج	أقل من ٣٥ سنة	٢٦٧	١٠٠	٢٣	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٢٥٢	١١٥	٤٠	٤٠٧
	مجموع	٥١٩	٢١٥	٦٣	٧٩٧
حفلات الزواج المكلفة ضرورية للحفاظ على السمعة والمكانة	أقل من ٣٥ سنة	٤٨	٦٩	٢٧٣	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٤٥	٤٦	٣١٦	٤٠٧
	مجموع	٩٣	١١٥	٥٨٩	٧٩٧
سكن الزوجين مع أهل الزوج أفضل من عيشهما في مسكن مستقل	أقل من ٣٥ سنة	٣٦	١٤٧	٢٠٧	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٢٩	١٤٩	٢٢٩	٤٠٧
	مجموع	٦٥	٢٩٦	٤٣٦	٧٩٧
الفحص الطبي قبل الزواج غير ضروري	أقل من ٣٥ سنة	٦٦	٥٢	٢٧٢	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٦٧	٤٧	٢٩٣	٤٠٧
	مجموع	١٣٣	٩٩	٥٦٥	٧٩٧

جدول (٥): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو السكاني والتركيبة السكانية، حسب الحالة التعليمية

العبارات	الحالة التعليمية	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
زيادة عدد سكان الدولة يزيد من أهميتها بين الدول الأخرى	دون الجامعي	٤٠	٢٥	١٣٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	٩٣	٧٤	٤٣٢	٥٩٩
	مجموع	١٣٣	٩٩	٥٦٥	٧٩٧
الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة	دون الجامعي	٨٠	٩١	٢٧	١٩٨
	جامعي فما فوق	١٧٨	٢٦٨	١٥٣	٥٩٩
	مجموع	٢٥٨	٣٥٩	١٨٠	٧٩٧
الأسرة القادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استخدام أي عدد منهم	دون الجامعي	٤١	٨٣	٧٤	١٩٨
	جامعي فما فوق	١٠٣	٢٢٥	٢٧١	٥٩٩
	مجموع	١٤٤	٣٠٨	٣٤٥	٧٩٧
الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال	دون الجامعي	٩٠	٦٥	٤٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٤١	٢٦٠	٩٨	٥٩٩
	مجموع	٣٣١	٣٢٥	١٤١	٧٩٧
يجب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم	دون الجامعي	٧٨	٨٢	٣٨	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٢٢	٢٨٩	٨٨	٥٩٩
	مجموع	٣٠٠	٣٧١	١٢٦	٧٩٧
ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات بغير المواطنين الحصول على الجنسية القطرية	دون الجامعي	٣٤	٥٠	١١٤	١٩٨
	جامعي فما فوق	٦٩	١١٠	٤٢٠	٥٩٩
	مجموع	١٠٣	١٦٠	٥٣٤	٧٩٧
الخلافات الزوجية تتزايد في المجتمع القطري	دون الجامعي	٨٧	٩٥	١٦	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٢٤	٣١٣	٦٢	٥٩٩
	مجموع	٣١١	٤٠٨	٧٨	٧٩٧
لا تزال الأسرة القطرية تقوم بوظيفة تربية الأبناء على أكمل وجه	دون الجامعي	٤٢	١٢١	٣٥	١٩٨
	جامعي فما فوق	٨٠	٣٨٢	١٣٧	٥٩٩
	مجموع	١٢٢	٥٠٣	١٧٢	٧٩٧
يتأخر سن الزواج بين القطريين بسبب غلاء المهور وتكاليف الزواج	دون الجامعي	١٤٦	٣٩	١٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٧٣	١٧٦	٥٠	٥٩٩
	مجموع	٥١٩	٢١٥	٦٣	٧٩٧
حفلات الزواج المكلفة ضرورية للحفاظ على السمعة والمكانة	دون الجامعي	٣٥	٢٦	١٣٧	١٩٨
	جامعي فما فوق	٥٨	٨٩	٤٥٢	٥٩٩
	مجموع	٩٣	١١٥	٥٨٩	٧٩٧
سكن الزوجين مع أهل الزوج أفضل من عيشهما في مسكن مستقل	دون الجامعي	٢٩	٧٩	٩٠	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٦	٢١٧	٣٤٦	٥٩٩
	مجموع	٦٥	٢٩٦	٤٣٦	٧٩٧
الفحص الطبي قبل الزواج غير ضروري	دون الجامعي	٤٠	٢٥	١٣٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	٩٣	٧٤	٤٣٢	٥٩٩
	مجموع	١٣٣	٩٩	٥٦٥	٧٩٧

جدول (٦): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو السكاني والتركيبة السكانية، حسب الحالة الزواجية

العبـــارة	الحالة الزواجية	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
زيـادة عـدد سكان الـدولـة يـزيـد من أهميتها بين الدول الأخرى	عازب	٢٥	٧٣	٨٠	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	١١٨	٢٥٧	٢٤٤	٦١٩
	مجموع	١٤٣	٣٣٠	٣٢٤	٧٩٧
الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة	عازب	٧١	٨٥	٢٢	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	١٨٧	٢٧٤	١٥٨	٦١٩
	مجموع	٢٥٨	٣٥٩	١٨٠	٧٩٧
الأسـرة الـقـادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استخدام أي عدد منهم	عازب	٣٣	٦٩	٧٦	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	١١١	٢٣٩	٢٦٩	٦١٩
	مجموع	١٤٤	٣٠٨	٣٤٥	٧٩٧
الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال	عازب	٧٤	٦٤	٤٠	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٢٥٧	٢٦١	١٠١	٦١٩
	مجموع	٣٣١	٣٢٥	١٤١	٧٩٧
يجب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم	عازب	٦٥	٨١	٣٢	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٢٣٥	٢٩٠	٩٤	٦١٩
	مجموع	٣٠٠	٣٧١	١٢٦	٧٩٧
ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات بغير المواطنين الحصول على الجنسية القطرية	عازب	٢٣	٣٣	١٢٢	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٨٠	١٢٧	٤١٢	٦١٩
	مجموع	١٠٣	١٦٠	٥٣٤	٧٩٧
الخلافات الزوجية تتزايد في المجتمع القطري	عازب	٧١	٩٢	١٥	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٢٤٠	٣١٦	٦٣	٦١٩
	مجموع	٣١١	٤٠٨	٧٨	٧٩٧
لا تزال الأسرة القطرية تقوم بوظيفة تربية الأبناء على أكمل وجه	عازب	٢٥	١١٤	٣٩	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٩٧	٣٨٩	١٣٣	٦١٩
	مجموع	١٢٢	٥٠٣	١٧٢	٧٩٧
يتأخر سن الزواج بين القطريين بسبب غلاء المهور وتكاليف الزواج	عازب	١٠٨	٥٥	١٥	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٤١١	١٦٠	٤٨	٦١٩
	مجموع	٥١٩	٢١٥	٦٣	٧٩٧
حفلات الزواج المكلفة ضرورية للحفاظ على السمعة والمكانة	عازب	٢٢	٣١	١٢٥	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٧١	٨٤	٤٦٤	٦١٩
	مجموع	٩٣	١١٥	٥٨٩	٧٩٧
سكن الزوجين مع أهل الزوج أفضل من عيشهما في مسكن مستقل	عازب	١٣	٧١	٩٤	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٥٢	٢٢٥	٣٤٢	٦١٩
	مجموع	٦٥	٢٩٦	٤٣٦	٧٩٧
الفحص الطبي قبل الزواج غير ضروري	عازب	٣٠	٢٧	١٢١	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	١٠٣	٧٢	٤٤٤	٦١٩
	مجموع	١٣٣	٩٩	٥٦٥	٧٩٧

جدول (٧): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو السكاني والتركيبة السكانية، حسب مكان الإقامة

العبارة	مكان الإقامة	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
زيادة عدد سكان الدولة يزيد من أهميتها بين الدول الأخرى	الدوحة والريان	١٣٦	٣١٢	٣١٢	٧٦٠
	بلديات أخرى	٧	١٨	١٢	٣٧
	مجموع	١٤٣	٣٢٩	٣٢٥	٧٩٧
الأخطار الناجمة عن استقدام الوافدين أكبر من الفوائد التي يقدمونها للدولة	الدوحة والريان	٢٤٧	٣٣٨	١٧٥	٧٦٠
	بلديات أخرى	١١	٢١	٥	٣٧
	مجموع	٢٥٨	١٥٩	١٨٠	٧٩٧
الأسرة القادرة على تحمل تكاليف الخدم يمكنها استخدام أي عدد منهم	الدوحة والريان	١٣٨	٢٨٨	٣٣٤	٧٦٠
	بلديات أخرى	٦	٢٠	١١	٣٧
	مجموع	١٤٤	٣٠٨	٣٤٥	٧٩٧
الخادمة صارت تحل محل الأم في تربية الأطفال	الدوحة والريان	٣١٨	٣٠٨	١٣٤	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٣	١٧	٧	٣٧
	مجموع	٣٣١	٣٢٥	١٤١	٧٩٧
يجب التشدد في ضوابط استقدام الخدم للإقلال من عددهم	الدوحة والريان	٢٩٤	٣٤٩	١١٧	٧٦٠
	بلديات أخرى	٦	٢٢	٩	٣٧
	مجموع	٣٠٠	٣٧١	١٢٦	٧٩٧
- ليس من حق أبناء القطريات المتزوجات بغير المواطنين الحصول على الجنسية القطرية	الدوحة والريان	٩٦	١٥٠	٥١٤	٧٦٠
	بلديات أخرى	٧	١٠	٢٠	٣٧
	مجموع	١٠٣	١٦٠	٥٣٤	٧٩٧
الخلافات الزوجية تتزايد في المجتمع القطري	الدوحة والريان	٢٩٦	٣٩٠	٧٤	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٥	١٨	٤	٣٧
	مجموع	٣١١	٤٠٨	٧٨	٧٩٧
لا تزال الأسرة القطرية تقوم بوظيفة تربية الأبناء على أكمل وجه	الدوحة والريان	١١٥	٤٧٩	١٦٦	٧٦٠
	بلديات أخرى	٧	٢٤	٦	٣٧
	مجموع	١٢٢	٥٠٣	١٧٢	٧٩٧
يتأخر سن الزواج بين القطريين بسبب غلاء المهور وتكاليف الزواج	الدوحة والريان	٤٩٧	٢٠٣	٦٠	٧٦٠
	بلديات أخرى	٢٢	١٢	٣	٣٧
	مجموع	٥١٩	٢١٥	٦٣	٧٩٧
حفلات الزواج المكلفة ضرورية للحفاظ على السمعة والمكانة	الدوحة والريان	٨٩	١٠٩	٥٦٢	٧٦٠
	بلديات أخرى	٤	٦	٢٧	٣٧
	مجموع	٩٣	١١٥	٥٨٩	٧٩٧
سكن الزوجين مع أهل الزوج أفضل من عيشهما في مسكن مستقل	الدوحة والريان	٦٢	٢٧٩	٤١٩	٧٦٠
	بلديات أخرى	٣	١٧	١٧	٣٧
	مجموع	٦٥	٢٩٦	٤٣٦	٧٩٧
الفحص الطبي قبل الزواج غير ضروري	الدوحة والريان	١٢٤	٩٥	٥٤١	٧٦٠
	بلديات أخرى	٩	٤	٢٤	٣٧
	مجموع	١٣٣	٩٩	٥٦٥	٧٩٧

جدول (٨): توزع الإجابات حول ما إذا كان تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حسب الحالة التعليمية والحالة الزواجية

الرأي	الحالة التعليمية	الحالة الزواجية			المجموع
		عازب	متزوج	مطلق أو أرمل	
نعم	دون الجامعي	٣٠	٩١	١١	١٣٢
	جامعي فما فوق	٨٦	٣٥٩	١٢	٤٥٧
	المجموع	١١٦	٤٥٠	٢٣	٥٨٩
لا	دون الجامعي	١٦	١٦	٢	٣٤
	جامعي فما فوق	١٤	٥٩	٤	٧٧
	المجموع	٣٠	٧٥	٦	١١١
لا أدري	دون الجامعي	١٣	١٧	٢	٣٢
	جامعي فما فوق	١٩	٤١	٥	٦٥
	المجموع	٣٢	٥٨	٧	٩٧
المجموع العام	دون الجامعي	٥٩	١٢٤	١٥	١٩٨
	جامعي فما فوق	١١٩	٤٥٩	٢١	٥٩٩
	المجموع		٥٨٣	٣٦	٧٩٧

جدول (٩): توزع الإجابات حول ما إذا كان تركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة يعد مشكلة سكانية رئيسية حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	نعم	لا	لا أدري	المجموع
الدوحة	٤٨٥	٨٥	٧٩	٦٤٩
الريان	٨٠	١٩	١٢	١١١
الوكرة	٢٢	٧	٦	٣٥
أم اصلال	٢	٠	٠	٢
المجموع	٥٨٩	١١١	٩٧	٧٩٧

جدول (١٠): توزع الإجابات حول أهم سبب لتركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة حسب الجنس والعمر

أهم سبب	الجنس	الفئات العمرية						مجموع
		أقل من ٢٥ سنة	٢٥ - ٣٤	٣٥ - ٤٤	٤٥ - ٥٤	٥٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر	
عدم الاهتمام الكافي بتنمية المناطق الأخرى	ذكور	٢٦	٩٠	٨٩	٣٧	١٨	٢	٢٦٢
	إناث	٩	٥٤	٢٤	٤	٠	٢	٩٣
	مجموع	٣٥	١٤٤	١١٣	٤١	١٨	٤	٣٥٥
عدم وجود فروع للوزارات والمصالح الخدمية في المناطق الأخرى	ذكور	٣	٢٤	٢٢	٨	٤	٢	٦٣
	إناث	٣	١١	٨	٤	١	١	٢٨
	مجموع	٦	٣٥	٣٠	١٢	٥	٣	٩١
عدم وجود أندية ثقافية ورياضية فيها	ذكور	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
	إناث	٠	٠	١	٠	٠	٠	١
	مجموع	٠	٠	١	٠	١	٠	٢
عدم وجود فرص عمل كافية في المناطق الأخرى	ذكور	٢	١٥	٢٩	١٧	٧	٠	٧٠
	إناث	١	١٤	٨	٥	٠	١	٢٩
	مجموع	٣	٢٩	٣٧	٢٢	٧	١	٩٩
عدم وجود مدارس كافية أو كون مستوى المدارس في تلك المناطق أقل من مثيلاتها في الدوحة	ذكور	١	٢	٤	٢	٠	٠	١٩
	إناث	٠	٤	٣	٠	٠	٠	٧
	مجموع	١	٦	٧	٢	٠	٠	٢٦
عدم وجود جامعات إلا في الدوحة	ذكور	١	٢	٤	٢	٠	٠	٩
	إناث	١	٤	١	١	٠	٠	٧
	مجموع	٢	٦	٥	٣	٠	٠	١٦

جدول (١١): توزع الإجابات حول أهم سبب لتركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة حسب الحالة التعليمية

أهم سبب	دون الجامعي	جامعي فما فوق	المجموع
عدم الاهتمام الكافي بتنمية المناطق الأخرى	٧٦	٢٧٩	٣٥٥
عدم وجود فروع للوزارات والمصالح الخدمية في المناطق الأخرى	٢٥	٦٦	٩١
عدم وجود أندية ثقافية ورياضية فيها	١	١	٢
عدم وجود فرص عمل كافية في المناطق الأخرى	١٨	٨١	٩٩
عدم وجود مدارس كافية أو كون مستوى المدارس في تلك المناطق أقل من مثيلاتها في الدوحة	٧	١٩	٢٦
عدم وجود جامعات إلا في الدوحة	٥	١١	١٦
المجموع	١٣٢	٤٥٧	٥٨٩

جدول (١٢): توزع الإجابات حول أهم سبب لتركز أكثرية السكان في مدينة الدوحة حسب الحالة الزواجية ومكان الإقامة

أهم سبب	مكان الإقامة	الحالة الزواجية		المجموع
		عازب	متزوج	مطلق وأرمل	
عدم الاهتمام الكافي بتنمية المناطق الأخرى	الدوحة والريان	٧٦	٢٥٤	١٢	٣٤٢
	بلديات أخرى	٦	٦	١	١٣
	مجموع	٨٢	٢٦٠	١٣	٣٥٥
عدم وجود فروع للوزارات والمصالح الخدمية في المناطق الأخرى	الدوحة والريان	١٤	٦٨	٤	٨٦
	بلديات أخرى	٠	٣	٢	٥
	مجموع	١٤	٧١	٦	٩١
عدم وجود أندية ثقافية ورياضية فيها	الدوحة والريان	٠	٢	٠	٢
	بلديات أخرى	٠	٠	٠	٠
	مجموع	٠	٢	٠	٢
عدم وجود فرص عمل كافية في المناطق الأخرى	الدوحة والريان	١٦	٧٧	٢	٩٥
	بلديات أخرى	٠	٤	٠	٤
	مجموع	١٦	٨١	٢	٩٩
عدم وجود مدارس كافية أو كون مستوى المدارس في تلك المناطق أقل من مثيلاتها في الدوحة	الدوحة والريان	٢	٢١	١	٢٤
	بلديات أخرى	٠	٢	٠	٢
	مجموع	٢	٢٣	١	٢٦
عدم وجود جامعات إلا في الدوحة	الدوحة والريان	٢	١٣	١	١٦
	بلديات أخرى	٠	٠	٠	٠
	مجموع	٢	١٣	١	١٦
المجموع العام	الدوحة والريان	١١٠	٤٣٥	٢٠	٥٦٥
	بلديات أخرى	٦	١٥	٣	٢٤
	مجموع	١١٦	٤٥٠	٢٣	٥٨٩

جدول (١٣): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو الحضري، حسب الجنس

العبارات	الجنس	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر	ذكور	٢٣	١٦٦	٣٤٠	٥٢٩
	إناث	٧	١٠١	١٦٠	٢٦٨
	مجموع	٣٠	٢٦٧	٥٠٠	٧٩٧
إذا منحت المناطق خارج الدوحة صلاحيات أكبر في وضع برامجها التنموية والخدمية يتجه الناس للسكن فيها أكثر	ذكور	٣٢٣	١٩٥	١١	٥٢٩
	إناث	١٦٨	٩٣	٧	٢٦٨
	مجموع	٤٩١	٢٨٨	١٨	٧٩٧
لو كانت الأندية الرياضية والثقافية في المناطق خارج الدوحة أفضل لفضل الناس السكن فيها أكثر من الدوحة	ذكور	١٢٧	٢٤٨	١٥٤	٥٢٩
	إناث	٧٠	١٥٨	٤٠	٢٦٨
	مجموع	١٩٧	٤٠٦	١٩٤	٧٩٧
الزحام والتلوث في الدوحة يدفع مزيد من المواطنين للاستقرار خارجها	ذكور	١٥٤	٢٤٤	١٢٩	٥٢٩
	إناث	٤٧	١٣٦	٨٥	٢٦٨
	مجموع	٢٠١	٣٨٠	٢١٤	٧٩٧
إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في الدوحة	ذكور	٣٨٧	١٣٤	٨	٥٢٩
	إناث	١٧٤	٩٠	٤	٢٦٨
	مجموع	٥٦١	٢٢٤	١٢	٧٩٧
لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة	ذكور	٣٨	١١٧	٣٧٤	٥٢٩
	إناث	١٩	٧٨	١٧١	٢٦٨
	مجموع	٥٧	١٩٥	٥٤٥	٧٩٧
لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال	ذكور	٤٨	١٥٩	٣٢٢	٥٢٩
	إناث	٢٩	٩٦	١٤٣	٢٦٨
	مجموع	٧٧	٢٥٥	٤٦٥	٧٩٧

جدول (١٤): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو الحضري، حسب العمر

العبارات	العمر	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر	أقل من ٣٥ سنة	١٤	١٠٩	٢٦٧	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	١٦	١٥٨	٢٣٣	٤٠٧
	مجموع	٣٠	٢٦٧	٥٠٠	٧٩٧
إذا منحت المناطق خارج الدوحة صلاحيات أكبر في وضع برامجها التنموية والخدمية يتجه الناس للسكن فيها أكثر	أقل من ٣٥ سنة	٢٥٨	١٢٤	٨	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٢٣٣	١٦٤	١٠	٤٠٧
	مجموع	٤٩١	٢٨٨	١٨	٧٩٧
لو كانت الأندية الرياضية والثقافية في المناطق خارج الدوحة أفضل لفضل الناس السكن فيها أكثر من الدوحة	أقل من ٣٥ سنة	١٠٩	٢٠٠	٨١	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٨٨	٢٠٦	١١٣	٤٠٧
	مجموع	١٩٧	٤٠٦	١٩٤	٧٩٧
الزحام والتلوث في الدوحة يدفع مزيد من المواطنين للاستقرار خارجها	أقل من ٣٥ سنة	٩٢	١٧٧	١٢١	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	١١١	٢٠٣	٩٣	٤٠٧
	مجموع	٢٠٣	٣٨٠	٢١٤	٧٩٧
إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في الدوحة	أقل من ٣٥ سنة	٢٨١	١٠٤	٥	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٢٨٠	١٢٠	٧	٤٠٧
	مجموع	٥٦١	٢٢٤	١٢	٧٩٧
لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة	أقل من ٣٥ سنة	٣٠	١٠٥	٢٥٥	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٢٧	٩٠	٢٩٠	٤٠٧
	مجموع	٥٧	١٩٥	٥٤٥	٧٩٧
لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال	أقل من ٣٥ سنة	٤٥	١٢٨	٢١٧	٣٩٠
	٣٥ سنة فأكثر	٣٢	١٢٧	٢٤٨	٤٠٧
	مجموع	٧٧	٢٥٥	٤٦٥	٧٩٧

جدول (١٥): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو الحضري، حسب الحالة الزواجية

العبارات	الحالة الزواجية	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر	عازب	٣	٥٣	١٢٢	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٢٧	٢١٤	٣٧٨	٦١٩
	مجموع	٣٠	٢٦٧	٥٠٠	٧٩٧
إذا منحت المناطق خارج الدوحة صلاحيات أكبر في وضع برامجها التنموية والخدمية يتجه الناس للسكن فيها أكثر	عازب	١١٩	٥٢	٧	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٣٧٢	٢٣٦	١١	٦١٩
	مجموع	٤٩١	٢٨٨	١٨	٧٩٧
لو كانت الأندية الرياضية والثقافية في المناطق خارج الدوحة أفضل لفضل الناس السكن فيها أكثر من الدوحة	عازب	٥١	٩٣	٣٤	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	١٤٦	٣١٣	١٦٠	٦١٩
	مجموع	١٩٧	٤٠٦	١٩٤	٧٩٧
الزحام والتلوث في الدوحة يدفع مزيد من المواطنين للاستقرار خارجها	عازب	٣٤	٩٢	٥٢	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	١٦٩	٢٨٨	١٦٢	٦١٩
	مجموع	٢٠٣	٣٨٠	٢١٤	٧٩٧
إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في الدوحة	عازب	١٢٠	٥٦	٢	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٤٤١	١٦٨	١٠	٥٩٩
	مجموع	٥٦١	٢٢٤	١٢	٧٧٧
لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة	عازب	١٣	٥٣	١١٢	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٤٤	١٤٢	٤٣٣	٦١٩
	مجموع	٥٧	١٩٥	٥٤٥	٧٩٧
لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال	عازب	١٨	٥٩	١٠١	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٥٩	١٩٦	٣٦٤	٦١٩
	مجموع	٧٧	٢٥٥	٤٦٥	٧٩٧

جدول (١٦): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو الحضري، حسب الحالة التعليمية

العبارات	الحالة التعليمية	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر	دون الجامعي	١٢	٨٣	١٠٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	١٨	١٨٤	٣٩٧	٥٩٩
	مجموع	٣٠	٢٦٧	٥٠٠	٧٩٧
إذا منحت المناطق خارج الدوحة صلاحيات أكبر في وضع برامجها التنموية والخدمية يتجه الناس للسكن فيها أكثر	دون الجامعي	١٢٣	٧١	٤	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٦٨	٢١٧	١٤	٥٩٩
	مجموع	٤٩١	٢٨٨	١٨	٧٩٧
لو كانت الأندية الرياضية والثقافية في المناطق خارج الدوحة أفضل لفضل الناس السكن فيها أكثر من الدوحة	دون الجامعي	٥٢	١٠٨	٣٨	١٩٨
	جامعي فما فوق	١٤٥	٢٩٨	١٥٦	٥٩٩
	مجموع	١٩٧	٤٠٦	١٩٤	٧٩٧
الزحام والتلوث في الدوحة يدفع مزيد من المواطنين للاستقرار خارجها	دون الجامعي	٥٧	٩٩	٤٢	١٩٨
	جامعي فما فوق	١٤٦	٢٨١	١٧٢	٥٩٩
	مجموع	٢٠٣	٣٨٠	٢١٤	٧٩٧
إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في الدوحة	دون الجامعي	١٤٢	٥٣	٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	٤١٩	١٧١	٩	٥٩٩
	مجموع	٥٦١	٢٢٤	١٢	٧٩٧
لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة	دون الجامعي	٢٣	٥٧	١١٨	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٤	١٣٨	٤٢٧	٥٩٩
	مجموع	٥٧	١٩٥	٥٤٥	٧٩٧
لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال	دون الجامعي	٣٦	٧٣	٨٩	١٩٨
	جامعي فما فوق	٤١	١٨٢	٣٧٦	٥٩٩
	مجموع	٧٧	٢٥٥	٤٦٥	٧٩٧

جدول (١٧): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور النمو الحضري، حسب مكان الإقامة

العبارات	مكان الإقامة	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
المناطق خارج الدوحة تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه الدوحة وأكثر	الدوحة والريان	٢٧	٢٤٨	٤٨٥	٧٦٠
	بلديات أخرى	٣	١٩	١٥	٣٧
	مجموع	٣٠	٢٦٧	٥٠٠	٧٩٧
إذا منحت المناطق خارج الدوحة صلاحيات أكبر في وضع برامجها التنموية والخدمية يتجه الناس للسكن فيها أكثر	الدوحة والريان	٤٧٠	٢٧٥	١٥	٧٦٠
	بلديات أخرى	٢١	١٣	٣	٣٧
	مجموع	٤٩١	٢٨٨	١٨	٧٩٧
لو كانت الأندية الرياضية والثقافية في المناطق خارج الدوحة أفضل لفضل الناس السكن فيها أكثر من الدوحة	الدوحة والريان	١٩٠	٣٨٥	١٨٥	٧٦٠
	بلديات أخرى	٧	٢١	٩	٣٧
	مجموع	١٩٧	٤٠٦	١٩٤	٧٩٧
الزحام والتلوث في الدوحة يدفع مزيد من المواطنين للاستقرار خارجها	الدوحة والريان	١٩٠	٣٦٠	٢١٠	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٣	٢٠	٤	٣٧
	مجموع	٢٠٣	٣٨٠	٢١٤	٧٩٧
إنشاء مدن جديدة في المناطق المختلفة يحد من تركز السكان في الدوحة	الدوحة والريان	٥٣٦	٢١٤	١٠	٧٦٠
	بلديات أخرى	٢٥	١٠	٢	٣٧
	مجموع	٥٦١	٢٢٤	١٢	٧٩٧
لا ضرر في أن يتركز معظم سكان الدولة في مدينة الدوحة	الدوحة والريان	٥١	١٨٧	٥٢٢	٧٦٠
	بلديات أخرى	٦	٨	٢٣	٣٧
	مجموع	٥٧	١٩٥	٥٤٥	٧٩٧
لا فائدة من أي إجراءات لتخفيف الضغط عن الدوحة لأن الناس يفضلون العيش فيها في جميع الأحوال	الدوحة والريان	٧٢	٢٤٤	٤٤٤	٧٦٠
	بلديات أخرى	٥	١١	٢١	٣٧
	مجموع	٧٧	٢٥٥	٤٦٥	٧٩٧

جدول (١٨)
الاعتقاد بوجود مشكلة إسكان في دولة قطر حسب الحالة الزواجية والحالة التعليمية

الرأي	الحالة التعليمية	الحالة الزواجية			المجموع
		عازب	متزوج	مطلق و أرمل	
نعم	دون الجامعي	٥٤	١١٢	١٣	١٧٩
	جامعي فما فوق	١٠٦	٤١٤	١٧	٥٣٧
	المجموع	١٦٠	٥٢٦	٣٠	٧١٦
لا	دون الجامعي	٠	٠	٠	٠
	جامعي فما فوق	٠	٠	٠	٠
	المجموع	٠	٠	٠	٠
لا أدري	دون الجامعي	٥	١٢	٢	١٩
	جامعي فما فوق	١٣	٤٥	٤	٦٢
	المجموع	١٨	٥٧	٦	٨١
المجموع العام	دون الجامعي	٥٩	١٢٤	١٥	١٩٨
	جامعي فما فوق	١١٩	٤٥٩	٢١	٥٩٩
	المجموع	١٧٨	٥٨٣	٣٦	٧٩٧

جدول (١٩)

توزع الإجابات حول أهم مظهر لمشكلة الإسكان في دولة قطر حسب الجنس والعمر

أهم مظهر	الجنس	الفئات العمرية						مجموع
		أقل من ٢٥ سنة	٢٥ - ٣٤	٣٥ - ٤٤	٤٥ - ٥٤	٥٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر	
التأخر في منح الأرض والقرض للمواطنين	ذكور	١٥	٥٤	٢٤	١٤	٣	١	١١١
	إناث	٨	٢٦	١١	١	٠	٣	٤٩
	مجموع	٢٣	٨٠	٣٥	١٥	٣	٤	١٦٠
زيادة تكاليف بناء المسكن عن طاقة الموظفين	ذكور	٩	٤٦	٥٩	١٥	٤	٠	١٣٣
	إناث	١٢	٥٧	٢١	٤	٠	٣	٩٧
	مجموع	٢١	١٠٣	٨٠	١٩	٤	٣	٢٣٠
عدم رغبة المواطنين في سكن الشقق السكنية، وإصرارهم على العيش في فيلات مستقلة	ذكور	٥	١٠	٤	٧	٣	١	٣٠
	إناث	٠	٨	٢	١	١	٠	١٢
	مجموع	٥	١٨	٦	٨	٤	١	٤٢
سكن العزاب من الوافدين في مناطق سكن العائلات القطرية	ذكور	٣	١٢	٧	٤	١	١	٢٨
	إناث	٣	٥	٤	٣	٠	٠	١٥
	مجموع	٦	١٧	١١	٧	١	١	٤٣
قلة المساكن المتوسطة والصغيرة المعروضة في السوق العقاري	ذكور	٠	٠	١	١	٠	٠	٢
	إناث	٠	٠	١	١	٠	٠	٢
	مجموع		٠	٢	٢	٠	٠	٤
ارتفاع الإيجارات	ذكور	٠	٢٠	١٠	٣	٠	٠	٣٣
	إناث	٠	٢٠	١٠	٣	٠	٠	٣٣
	مجموع	٠	٤٠	٢٠	٦	٠	٠	٦٦
مجموع الإجابات	ذكور	٣٢	١٤٢	١٠٥	٤٤	١١	٣	٣٣٧
	إناث	٢٣	١١٦	٤٩	١٣	١	٦	٢٠٨
	مجموع	٥٥	٢٥٨	١٥٤	٥٧	١٢	٩	٥٤٥

جـــــدول (٢٠)

توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور الإسكان، حسب الجنس

العبارات	الجنس	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته	ذكور	٣٠٩	٢٠٥	١٥	٥٢٩
	إناث	١٦٦	٩٥	٧	٢٦٨
	مجموع	٤٧٥	٣٠٠	٢٢	٧٩٧
معظم القطريين مازالوا يفضلون السكن مع الأسرة الكبيرة	ذكور	٧٧	٣٢٠	١٣٢	٥٢٩
	إناث	٣٢	١٦٤	٧٢	٢٦٨
	مجموع	١٠٩	٤٨٤	٢٠٤	٧٩٧
المتزوجون الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل	ذكور	٣٠١	١٩٩	٢٩	٥٢٩
	إناث	١٧٥	٨٤	٨	٢٦٨
	مجموع	٤٧٦	٢٨٣	٣٧	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يوفر النفقات على الأسرة الحديثة التكوين	ذكور	٢٥٧	٢٢٤	٤٨	٥٢٩
	إناث	١٤٠	١١٠	١٨	٢٦٨
	مجموع	٣٩٧	٣٣٤	٦٦	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية	ذكور	٢٠٠	٢٥١	٧٨	٥٢٩
	إناث	١١٥	١٣٢	٢١	٢٦٨
	مجموع	٣١٥	٣٨٣	٩٩	٧٩٧
مع وسائل الاتصال الحديثة لم يعد تباعد سكن الأقارب مشكلة	ذكور	٢١٩	٢٣٦	٧٤	٥٢٩
	إناث	١٠٩	١٢٢	٣٧	٢٦٨
	مجموع	٣٢٨	٣٥٨	١١١	٧٩٧
بعض أصحاب المساكن لا يوافقون على منع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات لكي يستمروا في تأجيرها	ذكور	٣١٢	١٦٥	٥٢	٥٢٩
	إناث	١٣٨	٩٤	٣٦	٢٦٨
	مجموع	٤٥٠	٢٥٩	٨٨	٧٩٧
مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين	ذكور	٢١٩	١٧٢	١٣٨	٥٢٩
	إناث	٦٧	٩٩	١٠٢	٢٦٨
	مجموع	٢٨٦	٢٧١	٢٤٠	٧٩٧

جـــــــدول (٢١)

توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور الإسكان، حسب العمر

العبارات	العمر	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته	أقل من ٣٥	٢٢٩	١٥١	١٠	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٢٤٦	١٤٩	١٢	٤٠٧
	مجموع	٤٧٥	٣٠٠	٢٢	٧٩٧
معظم القطريين مازالوا يفضلون السكن مع الأسرة الكبيرة	أقل من ٣٥	٥٧	٢٣٣	١٠٠	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٥٢	٢٥١	١٠٤	٤٠٧
	مجموع	١٠٩	٤٨٤	٢٠٤	٧٩٧
المتزوجون الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل	أقل من ٣٥	٢٧٠	١١٠	١٠	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٢٠٦	١٧٣	٢٨	٤٠٧
	مجموع	٤٧٦	٢٨٣	٣٨	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يوفر النفقات على الأسرة الحديثة التكوين	أقل من ٣٥	١٩٢	١٦٢	٣٦	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٢٠٥	١٧٢	٣٠	٤٠٧
	مجموع	٣٩٧	٣٣٤	٦٦	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية	أقل من ٣٥	١٥٨	١٨٤	٤٨	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٥٧	١٩٩	٥١	٤٠٧
	مجموع	٣١٥	٣٨٣	٩٩	٧٩٧
مع وسائل الاتصال الحديثة لم يعد تباعد سكن الأقارب مشكلة	أقل من ٣٥	١٥٢	١٦٩	٦٩	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٧٦	١٨٩	٤٢	٤٠٧
	مجموع	٣٢٨	٣٥٨	١١١	٧٩٧
بعض أصحاب المساكن لا يوافقون على منع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات لكي يستمروا في تأجيرها	أقل من ٣٥	٢١٣	١٣٣	٤٤	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٢٣٧	١٢٦	٤٤	٤٠٧
	مجموع	٤٥٠	٢٥٩	٨٨	٧٩٧
مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين	أقل من ٣٥	١٠٨	١٤٣	١٣٩	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٧٨	١٢٨	١٠١	٤٠٧
	مجموع	٢٨٦	٢٧١	٢٤٠	٧٩٧

جدول (٢٢)

توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور الإسكان، حسب الحالة الزواجية

العبارات	الحالة الزواجية	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته	عازب	٩٨	٧٥	٥	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٣٧٧	٢٢٥	١٧	٦١٩
	مجموع	٤٧٥	٣٠٠	٢٢	٧٩٧
معظم القطريين مازالوا يفضلون السكن مع الأسرة الكبيرة	عازب	٢٤	١٠٧	٤٧	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٨٥	٣٧٧	١٥٧	٦١٩
	مجموع	١٠٩	٤٨٤	٢٠٤	٧٩٧
المتزوجون الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل	عازب	١١٥	٥٤	٩	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٣٦١	٢٢٩	٢٩	٦١٩
	مجموع	٤٧٦	٢٨٣	٣٨	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يوفر النفقات على الأسرة الحديثة التكوين	عازب	٩٠	٧١	١٧	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٣٠٧	٢٦٣	٤٩	٦١٩
	مجموع	٣٩٧	٣٣٤	٦٦	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية	عازب	٦٤	٨٩	٢٥	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٢٥١	٢٩٤	٧٤	٦١٩
	مجموع	٣١٥	٣٨٣	٩٩	٧٩٧
مع وسائل الاتصال الحديثة لم يعد تباعد سكن الأقارب مشكلة	عازب	٦٩	٨٠	٢٩	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٢٥٩	٢٧٨	٨٢	٦١٩
	مجموع	٣٢٨	٣٥٨	١١١	٧٩٧
بعض أصحاب المساكن لا يوافقون على منع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات لكي يستمروا في تأجيرها	عازب	٩٥	٦٣	٢٠	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٣٥٥	١٩٦	٦٨	٦١٩
	مجموع	٤٥٠	٢٥٩	٨٨	٧٩٧
مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين	عازب	٥١	٦٧	٦٠	١٧٨
	متزوج أو مطلق أو أرمل	٢٣٥	٢٠٤	١٨٠	٦١٩
	مجموع	٢٨٦	٢٧١	٢٤٠	٧٩٧

جدول (٢٣)

توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور الإسكان، حسب الحالة التعليمية

العبارات	الحالة التعليمية	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته	دون الجامعي	١٤٢	٥٣	٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٣٤	٢٣٠	٣٥	٥٩٩
	مجموع	٤٧٦	٢٨٣	٣٨	٧٩٧
معظم القطريين مازالوا يفضلون السكن مع الأسرة الكبيرة	دون الجامعي	٩٧	٨٠	٢١	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٠٠	٢٥٤	٤٥	٥٩٩
	مجموع	٣٩٧	٣٣٤	٦٦	٧٩٧
المتزوجون الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل	دون الجامعي	٧٨	٩٧	٢٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٣٧	٢٨٦	٧٦	٥٩٩
	مجموع	٣١٥	٣٨٣	٩٩	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يوفر النفقات على الأسرة الحديثة التكوين	دون الجامعي	٩٧	٨٠	٢١	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٠٠	٢٥٤	٤٥	٥٩٩
	مجموع	٣٩٧	٣٣٤	٦٦	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية	دون الجامعي	٧٨	٩٧	٢٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٣٧	٢٨٦	٧٦	٥٩٩
	مجموع	٣١٥	٣٨٣	٩٩	٧٩٧
مع وسائل الاتصال الحديثة لم يعد تباعد سكن الأقارب مشكلة	دون الجامعي	٨٢	١٠٠	١٦	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٤٦	٢٥٨	٩٥	٥٩٩
	مجموع	٣٢٨	٣٥٨	١١١	٧٩٧
بعض أصحاب المساكن لا يوافقون على منع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات لكي يستمروا في تأجيرها	دون الجامعي	١٢١	٥٣	٢٤	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٢٩	٢٠٦	٦٤	٥٩٩
	مجموع	٤٥٠	٢٥٩	٨٨	٧٩٧
مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين	دون الجامعي	٥٣	٦٥	٨٠	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٣٣	٢٠٦	١٦٠	٥٩٩
	مجموع	٢٨٦	٢٧١	٢٤٠	٧٩٧

جدول (٢٤)

توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور الإسكان، حسب مكان الإقامة

العبارات	مكان الإقامة	درجة الموافقة			المجموع
		إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أوافق	
الجيل الجديد يفضل المسكن المستقل لأسرته	الدوحة والريان	٤٥٦	٢٨٥	١٩	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٩	١٥	٣	٣٧
	مجموع	٤٧٥	٣٠٠	٢٢	٧٩٧
معظم القطريين مازالوا يفضلون السكن مع الأسرة الكبيرة	الدوحة والريان	١٠١	٤٦٠	١٩٩	٧٦٠
	بلديات أخرى	٨	٢٤	٥	٣٧
	مجموع	١٠٩	٤٨٤	٢٠٤	٧٩٧
المتزوجون الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل	الدوحة والريان	٤٥٥	٢٦٩	٣٦	٧٦٠
	بلديات أخرى	٢١	١٤	٢	٣٧
	مجموع	٤٧٦	٢٨٣	٣٨	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يوفر النفقات على الأسرة الحديثة التكوين	الدوحة والريان	٣٨١	٣١٧	٦٢	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٦	١٧	٤	٣٧
	مجموع	٣٩٧	٣٣٤	٦٦	٧٩٧
السكن مع الأسرة الكبيرة يزيد من الخلافات الأسرية	الدوحة والريان	٣٠٢	٣٦٦	٩٢	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٣	١٧	٧	٣٧
	مجموع	٣١٥	٣٨٣	٩٩	٧٩٧
مع وسائل الاتصال الحديثة لم يعد تباعد سكن الأقارب مشكلة	الدوحة والريان	٣١٣	٣٤٠	١٠٧	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٥	١٨	٤	٣٧
	مجموع	٣٢٨	٣٥٨	١١١	٧٩٧
بعض أصحاب المساكن لا يوافقون على منع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات لكي يستمروا في تأجيرها	الدوحة والريان	٤٣٣	٢٤٣	٨٤	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٧	١٦	٤	٣٧
	مجموع	٤٥٠	٢٥٩	٨٨	٧٩٧
مجانية المياه والكهرباء تؤدي إلى المبالغة في استهلاكها من قبل المواطنين	الدوحة والريان	٢٧١	٢٥٦	٢٣٣	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٥	١٥	٧	٣٧
	مجموع	٢٨٦	٢٧١	٢٤٠	٧٩٧

جدول (٢٥): توزع الإجابات حول إمكانية الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار خطط التنمية الحالية في الدولة، حسب الحالة الزواجية والحالة التعليمية

الرأي	الحالة التعليمية	الحالة الزواجية			مجموع
		عازب	متزوج	مطلق و أرمل	
نعم	دون الجامعي	٤٠	٧٩	٨	١٢٧
	جامعي فما فوق	٧٩	٢٨٢	١٢	٣٧٣
	المجموع	١١٩	٣٦١	٢٠	٥٠٠
لا	دون الجامعي	٨	٢٤	٢	٣٤
	جامعي فما فوق	٢٠	١١٨	٦	١٤٤
	المجموع	٢٨	١٤٢	٨	١٧٨
لا أدري	دون الجامعي	١١	٢١	٥	٣٧
	جامعي فما فوق	٢٠	٥٩	٣	٨٢
	المجموع	٣١	٨٠	٨	١١٩
المجموع العام	دون الجامعي	٥٩	١٢٤	١٥	١٩٨
	جامعي فما فوق	١١٩	٤٥٩	٢١	٥٩٩
	المجموع	١٧٨	٥٨٣	٣٦	٧٩٧

جدول (٢٦)

توزع الإجابات حول كيفية الحد من استقدام العمالة الوافدة حسب الجنس والعمر

الرأي	الجنس	الفئات العمرية						مجموع
		أقل من ٢٥	٢٥- ٣٤	٣٥- ٤٤	٤٥- ٥٤	٥٥- ٦٤	٦٥ فأكثر	
بتحديث وسائل الإنتاج لتستوعب أعداداً أقل من العاملين	ذكور	٢٩	٩٤	١١١	٥٧	١٩	٤	٣١٤
	إناث	٢١	٩٢	٣٥	١١	٠	٥	١٦٤
	مجموع	٥٠	١٨٦	١٤٦	٦٨	١٩	٩	٤٧٨
بمنح القطريين الذين يعملون في القطاع الخاص حوافز وامتيازات أكبر من العاملين في الإدارة الحكومية والقطاع العام	ذكور	٢٦	٨٩	٩٦	٥٠	١٦	٣	٢٨٠
	إناث	١٨	٧٥	٣٣	١١	٠	٥	١٤٢
	مجموع	٤٤	١٦٤	١٢٩	٦١	١٦	٨	٤٢٢
بتدريب القطريين على القيام بجميع أنواع العمل، ومنح العاملين منهم في المهن اليدوية امتيازات خاصة	ذكور	٣٠	٩٢	١١١	٥٥	١٨	٤	٣١٠
	إناث	١٨	٩١	٣٤	١٠	٠	٤	١٥٧
	مجموع	٤٨	١٨٣	١٤٥	٦٥	١٨	٨	٤٦٧
بزيادة مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي	ذكور	٢٢	٦٥	٨٥	٤٩	١٨	٤	٢٤٣
	إناث	١٦	٨٥	٣١	١١	٠	٥	١٤٨
	مجموع	٣٨	١٥٠	١١٦	٦٠	١٨	٩	٣٩١
بمحاربة المتاجرين بالعمالة الوهمية	ذكور	٢٩	٩٩	١١٢	٥٨	٢٢	٤	٣٢٤
	إناث	١٩	٩٥	٣٥	١١	٠	٣	١٦٣
	مجموع	٤٨	١٩٤	١٤٧	٦٩	٢٢	٧	٤٨٧
بتقييد استقدام العمالة المنزلية بحد معين	ذكور	٢٤	٧٤	٩٨	٥٠	٢٠	٣	٢٦٩
	إناث	١٥	٧٥	٣٠	٨	٠	٢	١٣٠
	مجموع	٣٩	١٤٩	١٢٨	٥٨	٢٠	٥	٣٩٩
بالتوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية	ذكور	١٠	٤٣	٥٦	٢٦	١٧	٣	١٥٥
	إناث	٣	٣٢	١١	٣	٠	١	٥٠
	مجموع	١٣	٧٥	٦٧	٢٩	١٧	٤	٢٠٥

جدول (٢٧)

توزع الإجابات حول كيفية الحد من استقدام العمالة الوافدة حسب الحالة الزواجية ومكان الإقامة

الرأي	مكان الإقامة	الحالة الزواجية			المجموع
		عازب	متزوج	مطلق و أرمل	
بتحديث وسائل الإنتاج لتستوعب أعداداً أقل من العاملين	الدوحة والريان	١٠٩	٣٣١	١٧	٤٥٧
	بلديات أخرى	٧	١٣	١	٢١
	مجموع	١١٦	٣٤٤	١٨	٤٧٨
بمنح القطريين الذين يعملون في القطاع الخاص حوافز وامتيازات أكبر من العاملين في الإدارة الحكومية والقطاع العام	الدوحة والريان	٩٣	٢٩٢	١٦	٤٠١
	بلديات أخرى	٦	١٤	١	٢١
	مجموع	٩٩	٣٠٦	١٧	٤٢٢
بتدريب القطريين على القيام بجميع أنواع العمل، ومنح العاملين منهم في المهن اليدوية امتيازات خاصة	الدوحة والريان	١٠٥	٣٢٣	١٧	٤٤٥
	بلديات أخرى	٧	١٣	٢	٢٢
	مجموع	١١٢	٣٣٦	١٩	٤٦٧
بزيادة مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي	الدوحة والريان	٩٢	٢٦٨	١٥	٣٧٥
	بلديات أخرى	٥	١٠	١	١٦
	مجموع	٩٧	٢٧٨	١٦	٣٩١
بمحاربة المتاجرين بالعمالة الوهمية	الدوحة والريان	١٠٧	٣٤٠	١٦	٤٦٣
	بلديات أخرى	٧	١٥	٢	٢٤
	مجموع	١١٤	٣٥٥	١٨	٤٨٧
بتقييد استقدام العمالة المنزلية بحد معين	الدوحة والريان	٨٣	٢٨٣	١٣	٣٧٩
	بلديات أخرى	٥	١٣	٢	٢٠
	مجموع	٨٨	٢٩٦	١٥	٣٩٩
بالتوسع في سياسة منح الوافدين المتميزين الجنسية القطرية	الدوحة والريان	٣٧	١٥٤	٤	١٩٥
	بلديات أخرى	٢	٧	١	١٠
	مجموع	٣٩	١٦١	٥	٢٠٥

جدول (٢٨)

توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة حسب الجنس

العبارات	الجنس	إلى حد كبير		إلى حد ما		لا أوافق		المجموع
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
خطط التنمية في البلاد تحتاج للعمالة الوافدة مهما كان عددها	ذكور	١٣١	٢٤,٨	٢٥٣	٤٧,٨	١٤٥	٢٧,٤	٥٢٩
	إناث	٣٢	١١,٩	١٥٤	٥٧,٥	٨٢	٣٠,٦	٢٦٨
	مجموع	١٦٣	٢٠,٥	٤٠٧	٥١,١	٢٢٧	٢٨,٥	٧٩٧
هناك مبالغة في اعتماد القطريين على العمالة المنزلية	ذكور	٢٥١	٤٧,٤	٢٣٤	٤٤,٢	٤٤	٨,٣	٥٢٩
	إناث	١١٣	٤٢,٢	١٣٢	٤٩,٣	٢٣	٨,٦	٢٦٨
	مجموع	٣٦٤	٤٥,٧	٣٦٦	٤٥,٩	٦٧	٨,٤	٧٩٧
يجب الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية	ذكور	٢٠٤	٣٨,٦	٢٣٢	٤٣,٩	٩٣	١٧,٦	٥٢٩
	إناث	٨٠	٢٩,٩	١٣١	٤٨,٩	٥٧	٢١,٣	٢٦٨
	مجموع	٢٨٤	٣٥,٦	٣٦٣	٤٥,٥	١٥٠	١٨,٨	٧٩٧
إصرار القطاع الخاص على استقدام العمالة الرخيصة يعرقل تطوير الاقتصاد الوطني نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة	ذكور	٢٦٧	٥٠,٥	٢٠٩	٣٩,٥	٥٣	١٠,٠	٥٢٩
	إناث	١٠٦	٣٩,٦	١٢٩	٤٨,١	٣٣	١٢,٣	٢٦٨
	مجموع	٣٧٣	٤٦,٨	٣٣٨	٤٢,٤	٨٦	١٠,٨	٧٩٧
لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة	ذكور	٨٥	١٦,١	٢٠٥	٣٨,٨	٢٣٩	٤٥,٢	٥٢٩
	إناث	٢٥	٩,٣	١١٥	٤٢,٩	١٢٨	٤٧,٨	٢٦٨
	مجموع	١١٠	١٣,٨	٣٢٠	٤٠,٢	٣٦٧	٤٦,٠	٧٩٧
الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني	ذكور	٣٢٦	٦١,٦	١٧٠	٣٢,١	٣٣	٦,٢	٥٢٩
	إناث	١٦٨	٦٢,٧	٨٣	٣١,٠	١٧	٦,٣	٢٦٨
	مجموع	٤٩٤	٦٢	٢٥٣	٣١,٧	٥٠	٦,٣	٧٩٧
لاجدوى من سياسة تقطير الوظائف الحالية لأن المهم إتقان العمل وليس جنسية من يقوم به	ذكور	٦٨	١٢,٩	٢٥١	٤٧,٤	٢١٠	٣٩,٧	٥٢٩
	إناث	٢٨	١٠,٤	١٠٠	٣٧,٣	١٤٠	٥٢,٢	٢٦٨
	مجموع	٩٦	١٢,٠	٣٥١	٤٤,٠	٣٥٠	٤٣,٩	٧٩٧
زيادة نسبة الإناث القطريات في القوى العاملة يساهم في الحد من استقدام العمالة الوافدة	ذكور	١٤١	٢٦,٧	٢٤٣	٤٥,٩	١٤٥	٢٧,٤	٥٢٩
	إناث	٧٣	٢٧,٢	١٣١	٤٨,٩	٦٤	٢٣,٩	٢٦٨
	مجموع	٢١٤	٢٦,٩	٣٧٤	٤٦,٩	٢٠٩	٢٦,٢	٧٩٧
العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة	ذكور	١٤٣	٢٧,٠	٢٩٢	٥٥,٢	٩٤	١٧,٨	٥٢٩
	إناث	٩٧	٣٦,٢	١٣٥	٥٠,٤	٣٦	١٣,٤	٢٦٨
	مجموع	٢٤٠	٣٠,١	٤٢٧	٥٣,٦	١٣٠	١٦,٣	٧٩٧
بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل	ذكور	٢٢١	٤١,٨	٢٠٥	٣٨,٨	١٠٣	١٩,٥	٥٢٩
	إناث	٨٦	٣٢,١	١١٤	٤٢,٥	٦٨	٢٥,٤	٢٦٨
	مجموع	٣٠٧	٣٨,٥	٣١٩	٤٠,٠	١٧١	٢١,٥	٧٩٧
مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه	ذكور	١٠٨	٢٠,٤	١٩٢	٣٦,٣	٢٢٩	٤٣,٣	٥٢٩
	إناث	١٨	٦,٧	٧٠	٢٦,١	١٨٠	٦٧,٢	٢٦٨
	مجموع	١٢٦	١٥,٨	٢٦٢	٣٢,٩	٤٠٩	٥١,٣	٧٩٧
عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين	ذكور	٣٢٩	٦٢,٢	١٦٥	٣١,٢	٣٥	٦,٦	٥٢٩
	إناث	١٥٢	٥٦,٧	٩٦	٣٥,٨	٢٠	٧,٥	٢٦٨
	مجموع	٤٨١	٦٠,٤	٢٦١	٣٢,٧	٥٥	٦,٩	٧٩٧

جدول (٢٩): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة حسب العمر

العبارات	العمر	إلى حد كبير		إلى حد ما		لا أوافق		المجموع
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
خطط التنمية في البلاد تحتاج للعمالة الوافدة مهما كان عددها	أقل من ٣٥	٦٦	١٦,٩	٢٠٤	٥٢,٣	١٢٠	٣٠,٨	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٩٧	٢٣,٨	٢٠٣	٤٩,٩	١٠٧	٢٦,٣	٤٠٧
هناك مبالغة في اعتماد القطريين على العمالة المنزلية	أقل من ٣٥	١٧٤	٤٤,٦	١٨٨	٤٨,٢	٢٨	٧,٢	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٩٠	٤٦,٧	١٧٨	٤٣,٧	٣٩	٩,٦	٤٠٧
يجب الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية	أقل من ٣٥	١٢٦	٣٢,٣	١٧٧	٤٥,٤	٨٧	٢٢,٣	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٥٨	٣٨,٨	١٨٦	٤٥,٧	٦٣	١٥,٥	٤٠٧
إصرار القطاع الخاص على استقدام العمالة الرخيصة يعرقل تطوير الاقتصاد الوطني نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة	أقل من ٣٥	١٦٤	٤٢,١	١٧٧	٤٥,٤	٤٩	١٢,٦	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٢٠٩	٥١,٤	١٦١	٣٩,٦	٣٧	٩,١	٤٠٧
لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة	أقل من ٣٥	٥٦	١٤,٤	١٥٣	٣٩,٢	١٨١	٤٦,٤	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٥٤	١٣,٣	١٦٧	٤١,٠	١٨٦	٤٥,٧	٤٠٧
الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني	أقل من ٣٥	٢٤٩	٦٣,٨	١١٦	٢٩,٧	٢٥	٦,٤	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٢٤٥	٦٠,٢	١٣٧	٣٣,٧	٢٥	٦,١	٤٠٧
لاجدوى من سياسة تقطير الوظائف الحالية لأن المهم إتقان العمل وليس جنسية من يقوم به	أقل من ٣٥	٤٥	١١,٥	١٥٦	٤٠,٠	١٨٩	٤٨,٥	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٥١	١٢,٥	١٩٥	٤٧,٩	١٦١	٣٩,٦	٤٠٧
زيادة نسبة الإناث القطريات في القوى العاملة يساهم في الحد من استقدام العمالة الوافدة	أقل من ٣٥	٩٢	٢٣,٦	١٩٦	٥٠,٣	١٠٢	٢٦,٢	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٢٢	٣٠,٠	١٧٨	٤٣,٧	١٠٧	٢٦,٣	٤٠٧
العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة	أقل من ٣٥	١١٤	٢٩,٢	٢٠٤	٥٢,٣	٧٢	١٨,٥	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٢٦	٣١,٠	٢٢٣	٥٤,٨	٥٨	١٤,٣	٤٠٧
بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل	أقل من ٣٥	١٣٣	٣٤,١	١٤٦	٣٧,٤	١١١	٢٨,٥	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	١٧٤	٤٢,٨	١٧٣	٤٢,٥	٦٠	١٤,٧	٤٠٧
مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه	أقل من ٣٥	٦٣	١٦,٢	١٢٦	٣٢,٣	٢٠١	٥١,٥	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٦٣	١٥,٥	١٣٦	٣٣,٤	٢٠٨	٥١,١	٤٠٧
عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين	أقل من ٣٥	٢٢٦	٥٧,٩	١٣٦	٣٤,٩	٢٨	٧,٢	٣٩٠
	٣٥ فأكثر	٢٥٥	٦٢,٧	١٢٥	٣٠,٧	٢٧	٦,٦	٤٠٧

جدول (٣٠)

توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة حسب الحالة الزواجية

العبارات	الحالة الزواجية	إلى حد كبير		إلى حد ما		لا أوافق		المجموع
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
خطط التنمية في البلاد تحتاج للعمالة الوافدة مهما كان عددها	عازب	٧٧	٤٣,٣	٨٦	٤٨,٣	١٥	٨,٤	١٧٨
	متزوج	١٣٥	٢١,٨	٣١٧	٥١,٢	١٦٧	٢٧,٠	٦١٩
هناك مبالغة في اعتماد القطريين على العمالة المنزلية	عازب	٧٧	٤٣,٣	٨٦	٤٨,٣	١٥	٨,٤	١٧٨
	متزوج	٢٨٧	٤٦,٤	٢٨٠	٤٥,٢	٥٢	٨,٤	٦١٩
يجب الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية	عازب	٥٩	٣٣,١	٧٨	٤٣,٨	٤١	٢٣,٠	١٧٨
	متزوج	٢٢٥	٣٦,٣	٢٨٥	٤٦,٠	١٠٩	١٧,٦	٦١٩
إصرار القطاع الخاص على استقدام العمالة الرخيصة يعرقل تطوير الاقتصاد الوطني نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة	عازب	٧٦	٤٢,٧	٧٥	٤٢,١	٢٧	١٥,٢	١٧٨
	متزوج	٢٩٧	٤٨,٠	٢٦٣	٤٢,٥	٥٩	٩,٥	٦١٩
لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة	عازب	١٩	١٠,٧	٦٨	٣٨,٢	٦١	٣٤,٣	١٧٨
	متزوج	٩١	١٤,٧	٢٥٢	٤٠,٧	٢٧٦	٤٤,٦	٦١٩
الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني	عازب	١٢١	٦٨,٠	٤٧	٢٦,٤	١٠	٥,٦	١٧٨
	متزوج	٣٧٣	٦٠,٣	٢٠٦	٣٣,٣	٤٠	٦,٥	٦١٩
لاجدوى من سياسة تقطير الوظائف الحالية لأن المهم إتقان العمل وليس جنسية من يقوم به	عازب	٢٢	١٢,٤	٦٢	٣٤,٨	٩٤	٥٢,٨	١٧٨
	متزوج	٧٤	١٢,٠	٢٨٩	٤٦,٧	٢٥٦	٤١,٤	٦١٩
زيادة نسبة الإناث القطريات في القوى العاملة يساهم في الحد من استقدام العمالة الوافدة	عازب	٥٠	٢٨,١	٨٨	٤٩,٤	٤٠	٢٢,٥	١٧٨
	متزوج	١٦٤	٢٦,٥	٢٨٦	٤٦,٢	١٦٩	٢٧,٣	٦١٩
العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة	عازب	٥٣	٢٩,٨	٩١	٥١,١	٣٤	١٩,١	١٧٨
	متزوج	١٨٧	٣٠,٢	٣٣٦	٥٤,٣	٩٦	١٥,٥	٦١٩
بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل	عازب	٦٢	٣٤,٨	٧٠	٣٩,٣	٤٦	٢٥,٨	١٧٨
	متزوج	٢٤٥	٣٩,٦	٢٤٩	٤٠,٢	١٢٥	٢٠,٢	٦١٩
مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه	عازب	٢٠	١١,٢	٥٨	٣٢,٦	١٠٠	٥٦,٢	١٧٨
	متزوج	١٠٦	١٧,١	٢٠٤	٣٣,٠	٣٠٩	٤٩,٩	٦١٩
عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين	عازب	١٠٢	٥٧,٣	٦١	٣٤,٣	١٥	٨,٤	١٧٨
	متزوج	٣٧٩	٦١,٢	٢٠٠	٣٢,٣	٤٠	٦,٥	٦١٩

ملاحظة: حقل متزوج يشمل أيضاً المطلقين والأرامل

جدول (٣١)

توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة حسب مكان الإقامة

العبارات	مكان الإقامة	إلى حد كبير		إلى حد ما		لا أوافق		المجموع
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
خطط التنمية في البلاد تحتاج للعمالة الوافدة مهما كان عددها	الدوحة والريان	١٥٨	٢٠,٨	٣٨٢	٥٠,٣	٢٢٠	٢٨,٩	٧٦٠
	بلديات أخرى	٥	١٣,٥	٢٥	٦٧,٦	٧	١٨,٩	٣٧
هناك مبالغة في اعتماد القطريين على العمالة المنزلية	الدوحة والريان	٣٤٨	٤٥,٨	٣٤٦	٤٥,٥	٦٦	٨,٧	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٦	٤٣,٢	٢٠	٥٤,١	١	٢,٧	٣٧
يجب الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية	الدوحة والريان	٢٧٥	٣٦,٢	٣٤١	٤٤,٩	١٤٤	١٨,٩	٧٦٠
	بلديات أخرى	٩	٢٤,٣	٢٢	٥٩,٥	٦	١٦,٢	٣٧
إصرار القطاع الخاص على استقدام العمالة الرخيصة يعرقل تطوير الاقتصاد الوطني نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة	الدوحة والريان	٣٥٨	٤٧,١	٣١٨	٤١,٨	٨٤	١١,١	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٥	٤٠,٥	٢٠	٥٤,١	٢	٥,٤	٣٧
لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة	الدوحة والريان	١٠٩	١٤,٣	٣٠١	٣٩,٦	٣٥٠	٤٦,١	٧٦٠
	بلديات أخرى	١	٢,٧	١٩	٥١,٤	١٧	٤٥,٩	٣٧
الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني	الدوحة والريان	٤٧٥	٦٢,٥	٢٣٧	٣١,٢	٤٨	٦,٣	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٩	٥١,٤	١٦	٤٣,٢	٢	٥,٤	٣٧
مناهج التعليم والتدريب في دولة قطر تتناسب مع احتياجات عملية التنمية وسوق العمل	الدوحة والريان	٩٤	١٢,٤	٣٢٨	٤٣,٢	٣٣٨	٤٤,٥	٧٦٠
	بلديات أخرى	٢	٥,٤	٢٣	٦٢,٢	١٢	٣٢,٤	٣٧
زيادة نسبة الإناث القطريات في القوى العاملة يساهم في الحد من استقدام العمالة الوافدة	الدوحة والريان	٢٠٤	٢٦,٨	٣٥٦	٤٦,٨	٢٠٠	٢٦,٣	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٠	٢٧,٠	١٨	٤٨,٦	٩	٢٤,٣	٣٧
العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة	الدوحة والريان	٢٣١	٣٠,٤	٤٠٤	٥٣,٢	١٢٥	١٦,٤	٧٦٠
	بلديات أخرى	٩	٢٤,٣	٢٣	٦٢,٢	٥	١٣,٥	٣٧
بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل	الدوحة والريان	٢٩٤	٣٨,٧	٣٠١	٣٩,٦	١٦٥	٢١,٧	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٣	٣٥,١	١٨	٤٨,٦	٦	١٦,٢	٣٧
مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه	الدوحة والريان	١١٨	١٥,٥	٢٤٩	٣٢,٨	٣٩٣	٥١,٧	٧٦٠
	بلديات أخرى	٨	٢١,٦	١٣	٣٥,١	١٦	٤٣,٢	٣٧
عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين	الدوحة والريان	٤٦٤	٦١,١	٢٤٥	٣٢,٢	٥١	٦,٧	٧٦٠
	بلديات أخرى	١٧	٤٥,٩	١٦	٤٣,٢	٤	١٠,٨	٣٧

جدول (٣٢): توزع الإجابات حول مدى الموافقة على العبارات الخاصة بمحور القوى العاملة حسب الحالة التعليمية

العبارات	الحالة التعليمية	إلى حد كبير		إلى حد ما		لا أوافق		المجموع
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
خطط التنمية في البلاد تحتاج للعمالة الوافدة مهما كان عددها	دون الجامعي	٣٥	١٧,٧	١٠١	٥١,٠	٦٢	٣١,٣	١٩٨
	جامعي فما فوق	١٢٨	٢١,٤	٣٠٦	٥١,١	١٦٥	٢٧,٥	٥٩٩
هناك مبالغة في اعتماد القطريين على العمالة المنزلية	دون الجامعي	٨٥	٤٢,٩	٩٣	٤٧,٠	٢٠	١٠,١	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٧٩	٤٦,٦	٢٧٣	٤٥,٦	٤٧	٧,٨	٥٩٩
يجب الاعتماد على العمالة الوافدة العربية أكثر من الأجنبية	دون الجامعي	٥٧	٢٨,٨	٩٩	٥٠,٠	٤٢	٢١,٢	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٢٧	٣٧,٩	٢٦٤	٤٤,١	١٠٨	١٨,٠	٥٩٩
إصرار القطاع الخاص على استقدام العمالة الرخيصة يعرقل تطوير الاقتصاد الوطني نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة	دون الجامعي	٩٢	٤٦,٥	٨١	٤٠,٩	٢٥	١٢,٦	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٨١	٤٦,٩	٢٥٧	٤٢,٩	٦١	١٠,٢	٥٩٩
لأصحاب العمل الحق في استقدام من يشاؤون من العمالة الوافدة	دون الجامعي	٤١	٢٠,٧	٧٥	٣٧,٩	٨٢	٤١,٤	١٩٨
	جامعي فما فوق	٦٩	١١,٥	٢٤٥	٤٠,٩	٢٨٥	٤٧,٦	٥٩٩
الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني	دون الجامعي	١٢٥	٦٣,١	٥٣	٢٦,٨	٢٠	١٠,١	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٦٩	٦١,٦	٢٠٠	٣٣,٤	٣٠	٥,٠	٥٩٩
لاجدوى من سياسة تقطير الوظائف الحالية لأن المهم إتقان العمل وليس جنسية من يقوم به	دون الجامعي	٢٩	١٤,٦	٩٠	٤٥,٥	٧٩	٣٩,٩	١٩٨
	جامعي فما فوق	٦٧	١١,٢	٢٦١	٤٣,٦	٢٧١	٤٥,٢	٥٩٩
زيادة نسبة الإناث القطريات في القوى العاملة يساهم في الحد من استقدام العمالة الوافدة	دون الجامعي	٥٨	٢٩,٣	٩٣	٤٧,٠	٤٧	٢٣,٧	١٩٨
	جامعي فما فوق	١٥٦	٢٦,٠	٢٨١	٤٦,٩	١٦٢	٢٧,٠	٥٩٩
العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة	دون الجامعي	٥٥	٢٧,٨	١٠٨	٥٤,٥	٣٥	١٧,٧	١٩٨
	جامعي فما فوق	١٨٥	٣٠,٩	٣١٩	٥٣,٣	٩٥	١٥,٩	٥٩٩
بطالة بعض الشباب القطري، وخاصة بين الإناث، ناجمة عن الإصرار على وظائف معينة وليس عن عدم توفر فرص عمل	دون الجامعي	٦٢	٣١,٣	٩٠	٤٥,٥	٤٦	٢٣,٢	١٩٨
	جامعي فما فوق	٢٤٥	٤٠,٩	٢٢٩	٣٨,٢	١٢٥	٢٠,٩	٥٩٩
مكان المرأة البيت وليس العمل خارجه	دون الجامعي	٣٨	١٩,٢	٦٣	٣١,٨	٩٧	٤٩,٠	١٩٨
	جامعي فما فوق	٨٨	١٤,٧	١٩٩	٣٣,٢	٣١٢	٥٢,١	٥٩٩
عزوف القطريين عن الأعمال المهنية والحرفية يزيد من الاختلال في سوق العمل لصالح الوافدين	دون الجامعي	١١٢	٥٦,٦	٦٨	٣٤,٣	١٨	٩,١	١٩٨
	جامعي فما فوق	٣٦٩	٦١,٦	١٩٣	٣٢,٢	٣٧	٦,٢	٥٩٩

جدول (٣٣): خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	البدائل	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	٥٢٩	٦٦,٤
	إناث	٢٦٨	٣٣,٦
	مجموع	٧٩٧	١٠٠
العمر	أقل من ٢٥ سنة	٧٦	٩,٥
	٢٥- ٣٤	٣١٤	٣٩,٤
	٣٥- ٤٤	٢٥٣	٣١,٧
	٤٥- ٥٤	١٠٤	١٣,٠
	٥٥- ٦٤	٣٧	٤,٦
	٦٥ فأكثر	١٣	١,٦
الحالة الزواجية	عازب	١٧٨	٢٢,٣
	متزوج	٥٨٣	٧٣,١
	مطلق	٣٣	٤,١
	أرمل	٣	٠,٤
الحالة التعليمية	ملم	٨	١,٠
	ابتدائية	٣	٠,٤
	إعدادية	١٦	٢,٠
	ثانوية	١١٢	١٤,١
	معهد متوسط	٥٩	٧,٤
	جامعي	٤٤٦	٥٦,٠
	دراسات عليا	١٥٣	١٩,٢
مكان الإقامة	الدوحة أو الريان	٧٦٠	٩٥,٤
	بلديات أخرى	٣٧	٤,٦

